العلاقات الاقتصادية الدولية

دكتور

أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

جهاز توزيع الكتاب الجامعى بجامعة المنصورة

٢٠٠٤

مقدمة

قد تشرع بعض الدول فى محاولة جادة لإقامة اقتصاد وطنى متكامل معتمد علــى الــذات، ولكن مهما كانت جدية هذه المحاولة فإن هذه الدول لن تكون فى وضع يسمح لها بالاستقلال الكامل والاستغناء تماماً عن تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى. فالاعتماد المتبادل بين الأمم أمر واقع حيث لا يوجد اقتصاد منغلق بصورة كاملة عن باقى الاقتصادات. ومن هنا تظهر الحاجــة إلى علــم الاقتصاد الدولى الذى يهتم بدرسة العلاقات الاقتصادية التى تنشأ بين الدول المختلفة.

غير أنه يجب التأكيد منذ البداية على أن هيكل الاقتصاد الدولى يتحدد فى المقام الأول بهياكل الاقتصادات الوطنية. فالاقتصاد الدولى ليس فرعاً منفصلاً عن باقى الفروع الــتى تهــتم بالمــشاكل الاقتصادية الداخلية، ذلك أن هيكل الاقتصاد الداخلى لكل دولة ينعكس بالضرورة على موقفها فى التبادل الاقتصادى الدولى.

وغنى عن البيان أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتم بــين مجتمعــات متفاوتــة فى النمــو الاقتصادى وفى التخصص الدولى وفى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى وفى القوة السياسية والعسكرية على المسرح الدولى. فهناك أمم متبوعة وأخرى تابعة، أمم مسيطرة وأخرى مسيطر عليها، أمم تتمتع بثروات وخيرات طبيعية وأخرى فقيرة ومحرومة من هذه الثروات والخيرات، أمم تسودها – فى بعض الأزمنة – روح التقدم والسعى نحو التطوير وأخرى تقودها – أحياناً – الأفكار التقليديــة ويــشلها القصور الذاتى وتقيدها سلاسل من الروتين الجامد فى مجالات الفكر والإبداع والعمــل والتنظــيم الاجتماعى.

ومن هنا يمكن القول بأن أهم العوامل الداخلية المؤثرة على موقــف الدولــة فى العلاقــات الاقتصادية الدولية هى مستوى النمو الاقتصادى، ودرجة نمــو التنظــيم الــسياسى والاجتمــاعى والاقتصادى، ومقدار القوة الاقتصادية للدولة، أى درجة سيطرة الاقتصاد الوطنى على الاقتصادات الأخرى أو خضوعه لها، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الغالبة : هل هى الصناعة أم الزراعة أم التعدين أم الخدمات؟ هل هى أنشطة متنوعة أم محدودة؟ هل هى أنشطة تقوم على فن إنتاجى متقدم أم تقــوم على فن إنتاجى متخلف؟ هل هى أنشطة تابعة ومعتمدة على الخارج أم مستقلة ومتطورة ذاتياً؟

ولكن تأثر الاقتصاد الدولى بهياكل الاقتصادات الوطنية لا ينفى تميزه عنها لأنه يعالج كـــثيراً من المشكلات التى لاتثور فى نطاق الاقتصاد الداخلى.

ومن أهم هذه المشكلات ضعف قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال بين الـــدول المختلفـــة. فانتقال العمالة أو رؤوس الأموال أو الموارد الأولية من أسوان إلى الاسكندرية أو من المنـــصورة إلى العريش لا يواجه بقيود ترجع إلى اختلاف اللغة أو العادات أو التنظيم القانونى والإدارى مثلما الحال عند انتقالها من مصر إلى الصين أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى بنين.

وكذلك يواجه التبادل الدولى مشكلة اختلاف سياسات الدول التجارية. فغالبية الدول تضع قيوداً هامة على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل والعكس. كما أن الدول التى تدعى تمسكها بمبدأ حرية التجارة لاتزال تمارس تمييزاً فى تجارتهـــا بـــين مختلـــف الـــدول وتتمسك بقيود جمركية وكمية بحجة حماية النشاط الاقتصادى الداخلى أو حماية المستهلك الوطنى أو حماية البيئة..ألخ .

ويعد اختلاف النظم النقدية والعملات بين دولة وأخرى من أهم المشكلات التى يواجههـــا الاقتصاد الدولى. فالجنيه المصرى له قدرة إبراء للوفاء بالالتزامات الناشئة من المعاملات الاقتـــصادية الداخلية فى مصر ولكن ليست له هذه القدرة فى الهند أو فى البرازيل التى يحتفظ كل منـــها بعملـــة خاصة. وعند قيام التبادل الدولى يتعين تحديد قيمة كل عملة وطنية فى مواجهة العمـــلات الأخـــرى وهذه مسألة على قدر كبير من الصعوبات لاختلاف النظم النقدية بين الدول.

ويبدو واضحاً من العرض السابق أن الموضوعات ذات الأولوية التى يتعين علـــى الـــدارس للعلاقات الاقتصادية الدولية الإلمام بها هى نظريات التبادل الدولى وسياساته، وميـــزان المـــدفوعات الذى يسجل المبادلات الاقتصادية الخارجية لكل دولة ويوضح مدى تأثيرها على الكميات الاقتصادية الكلية الداخلية، وسعر الصرف الذى يدرس علاقة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وأخيراً النظام الاقتصادى العالمى الذى يمثل الإطار الكلى للعلاقات الاقتصادية والنقدية بين الدول.

وفى ضوء ذلك تنقسم هذه الدروس إلى أربعة أبواب:

الباب الأول : نظريات التبادل الدولى.

الباب الثانى : ميزان المدفوعات.

الباب الثالث : سعر الصرف.

الباب الرابع : النظام الاقتصادى العالمى.

الباب الأول

نظريات التبادل الدولى

حتى عهد قريب كانت كتب الاقتصاد الدولى تقتصر على عرض النظريات التقليدية فى التجارة الدولية ولكنها أخذت تدريجياً تفسح المجال لبعض الأفكار الجديدة التى طورت فى النظريات القديمة ولهذا يطلق عليها النظريات التقليدية الجديدة (néo-classiques).

ولكن الأفكار الحديثة لم تعد تتوقف عند حد نقد وتطوير النظريات التقليدية (الكلاسيكية) وإنما أصبحت تفرض إعادة النظر فى جذور المسائل، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار كأمر جوهرى وضع دول العالم الثالث فى الاقتصاد الدولى. ولهذا اكتسبت نظريات التبعية أهمية متزايدة خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات وفرضت نفسها كإنتاج نظرى متميز يستحق أن تفسح له كتب الاقتصاد الدولى مكاناً مناسباً.

ولهذا سوف نتناول فى الفصل الأول النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة، بينما نخصص الفصل الثانى لعرض نظريات الامبريالية والتبعية.

الفصل الأول

النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة

سوف نتناول فى المبحث الأول النظريات التقليدية الأساسية : نظرية النفقات المطلقـــة لآدم سميث، نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارث ميل.

وسوف نتعرض فى المبحث الثانى لأهم النظريات التقليدية الجديدة : نظرية الفرصة البديلـــة لجوتفريد هابرلر، ونظرية وفرة عوامل الإنتاج لإيلى هيكشر وبرتيل أولين، ومفهوم الطلب الممثل عند ستافان ليندر، ومفهوم التفوق التقنى عند بوزنر وفيرنون، وأخيراً المفهوم الديناميكى للتبادل الـــدولى عند هارى جونسون.

ونخصص المبحث الثالث لتقدير النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة.

المبحث الأول

النظريات التقليدية

تشمل هذه النظريات كما أشرنا إسهامات كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل فى موضوع التبادل التجارى الدولى.

أولاً: آدم سميث ونظرية النفقات المطلقة:

يأتى التفسير الأول لمزايا التبادل الدولى من جانب آدم سميث Adam SMITH (١٧٢٣-١٧٩٠) حيث يرى تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالم. فتنتج كل دولة المواد والسلع التى تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدرها إلى الخارج، وتستورد بالمقابل المواد والسلع التى تنتجها بكفاءة أقل من الدول التى تتمتع فى إنتاجها بميزة مطلقة سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو المهارة فى العمل أو مناسبة التربة والمناخ لنوع المنتجات.

ونوضح ذلك بالمثال الآتى :

لو كانت الدولة (س) تنتج السلعة أ بنفقة مقدارها ١٠٠

والسلعة ب بنفقة مقدارها ٢٠٠

وكانت الدولة (ص) تنتج من جانبها

السلعة أ بنفقة مقدارها ٢٠٠

والسلعة ب بنفقة مقدارها ١٠٠

فإن مصلحة الدولة (س) أن تتخصص فى إنتاج السلعة أ التى تتمتع فيها بميزة مطلقة وأن تستورد حاجاتها من السلعة ب من الدولة (ص) التى تتفوق فيها. وبنفس المنطق يكون من مصلحة الدولة (ص) استيراد السلعة أ من الدولة (س).

وهكذا تستفيد الدولتان من التبادل وازدهار التجارة الدولية التى يرى سميث أنها تحقق نفعين : الأول هو تصريف الفائض من المنتجات الذى يتجاوز حدود الطلب الداخلى، والثانى هو الحصول من الخارج على المنتجات التى تشبع الحاجات المحلية. وبفضل التجارة الدولية لن يظل ضيق السوق حائلاً دون بلوغ تقسيم العمل مداه الكامل، ومن ثم سوف ترتفع قيمة الناتج السنوى ويتحسن مستوى دخل السكان فى كافة البلاد أطراف التبادل الدولى.

ثانياً: دافيد ريكاردو ونظرية النفقات النسبية:

يقدم دافيد ريكاردو **David RICARDO** (١٧٧٢-١٨٢٣) التفسير الثانى لفائدة التبادل الدولى. ويعتمد هذا التفسير على مقارنة المزايا (النفقات) النسبية وليس المزايا (النفقات) المطلقة. ويتضح ذلك من المثال الشهير الذى أورده فى كتابه "مبادىء الاقتصاد السياسى والضريبة" (١٨١٧).

إذا افترضنا أن التبادل التجارى يقتصر على سلعتين (المنسوجات والنبيذ) وعلى دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال، وأن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج كلتا السلعتين، فإنه وفقاً لنظرية آدم سميث لا مصلحة تجنيها أى من انجلترا والبرتغال من قيام التجارة بينهما. غير أن ريكاردو يرى أنه توجد فائدة لكل من الدولتين فى قيام التبادل التجارى حتى ولو تمتعت إحداهما بميزة مطلقة على الأخرى فى انتاج كلتا السلعتين، ولكن بشرط أن تكون هذه الميزة أكبر فى إحدى السلعتين منها فى الأخرى. ويوضح ذلك الجدول الآتى:

الدولة	وحدة المنسوجات	وحدة النبيذ
انجلترا	١٠٠ وحدة عمل	١٢٠ وحدة عمل
البرتغال	٩٠ وحدة عمل	٨٠ وحدة عمل

فيفترض أنه يلزم انجلترا لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات عمل ١٠٠ فرد ولإنتاج وحدة واحدة من النبيذ عمل ١٢٠ فرداً، فى حين لا يستلزم إنتاج وحدة المنسوجات فى البرتغال غير عمل ٩٠ فرداً، ووحدة النبيذ عمل ٨٠ فرداً فقط.

فإذا قامت التجارة بين الدولتين وافترض عدم وجود نفقات نقل أو ضرائب جمركية فإن من مصلحة انجلترا التخصص فى إنتاج الأقمشة واستيراد النبيذ من البرتغال لأنها تتمتع فى إنتاج السلعة الأولى بميزة أكبر (نفقة أقل) بالمقارنة مع السلعة الثانية. وكذلك لا يكون من مصلحة البرتغال أن

تنتج كلتا السلعتين لتمتعها بالتفوق المطلق على انجلترا فى إنتاجهما، وإنما يجدر بها أن تتخصص فقط فى إنتاج النبيذ لأنها تتمتع فيه بتفوق نسبى أكبر.

فالواقع أن البرتغال تتمتع إذا قورنت بانجلترا بميزة نسبية أكبر فى انتاج النبيذ (١٢٠/٨٠) عنها فى انتاج المنسوجات (١٠٠/٩٠). وفى المقابل فإن انجلترا تستفيد من تصدير المنسوجات واستيراد النبيذ لأن التكلفة النسبية لإنتاج الوحدة من السلعة الأولى أقل (٩٠/١٠٠) بالمقارنة للسلعة الثانية (٨٠/١٢٠).

فنفقة إنتاج الوحدة الواحدة من النبيذ فى البرتغال تعادل ٦٧% من نفقتها فى انجلترا، فى حين أن نفقة وحدة المنسوجات تعادل ٩٠%، وبالتالى تتمتع البرتغال بميزة نسبية فى إنتاج النبيذ ويتعين عليها التخصص فيه. أما انجلترا فإنها تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج المنسوجات لأن نفقة إنتاج الوحدة الواحدة منها تعادل ١,١١ من نفقتها فى البرتغال، فى حين أن نفقة إنتاج وحدة النبيذ فى انجلترا تعادل مرة ونصف نفقتها فى البرتغال.

ويترتب على ما سبق أنه إذا قامت البرتغال بتصدير وحدة من النبيذ إلى انجلترا فى مقابل وحدة من المنسوجات فإن النتيجة ستكون فى صالح الدولتين. فالبرتغال سوف تصدر وحدة من النبيذ تتكلف فى إنتاجها ٨٠ وحدة عمل فى مقابل وحدة من المنسوجات كانت تتكلف فى إنتاجها ٩٠ وحدة عمل، أما انجلترا فإنها سوف تحصل على وحدة نبيذ كانت تتكلف فى إنتاجها ١٢٠ وحدة عمل فى مقابل تصدير وحدة منسوجات تصل تكلفتها محلياً إلى ١٠٠ وحدة عمل فقط. فالبرتغال توفر ما قيمته ١٠ وحدات عمل وانجلترا توفر ما قيمته ٢٠ وحدة عمل.

وبمقارنة النسبتين السابقتين ٩٠/٨٠ (٠,٨٩) و ١٠٠/١٢٠ (١,٢) يتضح لنا حدود نسبة التبادل بين الدولتين. فتكون من مصلحة البرتغال أن تحصل من انجلترا فى مقابل وحدة نبيذ على أية كمية من المنسوجات لا تقل عن ٠,٨٩ من الوحدة منها وإلا قامت بإنتاجها محلياً. وكذلك يكون من مصلحة انجلترا أن تصدر للبرتغال فى مقابل وحدة نبيذ أية كمية من المنسوجات

تقل عن ١,٢ وحدة منها. فمنطقة التبادل التجارى بين الدولتين تقع ما بين ٠,٨٩ من الوحدة من المنسوجات و ١,٢ وحدة منها فى مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ.

ونخلص من العرض السابق إلى أنه يكفى لقيام التجارة الدولية بين بلدين وجود اختلاف فى نفقة الإنتاج النسبية لسلعتى التبادل داخل كل بلد. ويترتب على هذه الخلاصة نتيجتان:

١. قد يكون فى صالح الدولة أن تستورد من الخارج سلعة يمكن إنتاجها محلياً بنفقة أقل من الخارج إذا كان ذلك ضرورياً لتركيزها على إنتاج سلعة أخرى أكثر أهمية. كأن تستورد مصر القطن قصير التيلة من الخارج لأن الفائدة أكبر فى تخصصها فى إنتاج القطن طويل التيلة .

٢. قد يكون فى صالح الدولة أن تنتج سلعة بنفقة نسبية مرتفعة إذا كان ذلك ييسر لها الحصول عن طريق التبادل الدولى على سلع أخرى ذات نفقة أكثر ارتفاعاً إذا ما تم انتاجها محلياً. كأن تصنع مصر خام الألومنيوم بتكلفة نسبية أعلى من انجلترا وتصدره لها لكى تحصل فى المقابل على الطائرات وهى سلعة ذات تكلفة نسبية أعلى بكثير فى حالة إنتاجها محلياً.

ثالثاً: جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

كان لجون ستيوارت ميل **John Stuart MILL** فضل تكملة تحليل ريكاردو الذى وضح حدود منطقة التبادل التجارى بين الدولتين ولكنه لم يجب على السؤال الآتى:

فى أى مكان داخل هذه المنطقة (المحصورة بين ٠,٨٩ من الوحدة من المنسوجات بالنسبة للبرتغال و ١,٢ وحدة من المنسوجات بالنسبة لانجلترا فى مقابل وحدة النبيذ) يستقر فعلاً معدل التبادل الدولى ؟

يرى ستيوارت ميل أن التبادل الدولى يستقر عند المعدل الذى يحقق التكافؤ بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من جانب الدولتين طرفى التبادل. فلابد من وجود تعادل بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداها، أو بمعنى آخر يجب أن تكون القيمة الكلية لصادرات كل دولة من إحدى السلعتين كافية للوفاء بالقيمة الكلية لوارداها من السلعة الأخرى. ويعتبر قانون القيم الدولية مجرد امتداد على المستوى الدولى لفكرة تحديد الثمن عند توازن العرض والطلب.

وبتطبيق ذلك على المثال السابق فإن معدل التبادل الدولى يستقر عند القيمة الـــتى تحقـــق التوازن بين طلب انجلترا من النبيذ وعرض البرتغال له من ناحية، وبين طلب البرتغال للمنـــسوجات وعرض انجلترا لها من ناحية أخرى. ولما كان طلب البرتغال للمنسوجات يتحـــــدد بقيمـــــــة عرضـــه للنبيــــــذ، وكذلك فإن طلب انجلترا للنبيذ يتحدد على أساس قيمة عرضها للمنسوجات، فإن التبادل الدولى يستقر فى حالة التوازن عند المعدل الذى تتساوى عنده قيمة واردات وصـــادرات كل بلد.

ويتوقف معدل التبادل الدولى على عدة عوامل أهمها حجم طلب كل دولة على منتجـــات الدول الأخرى ومدى مرونة هذا الطلب. ومن هنا يخلص ستيوارت ميل إلى أن الدولة التى تـــستفيد بصورة أكبر من التبادل الدولى هى تلك التى يرتفع الطلب على منتجاتها بواسطة الخارج والتى يكون طلبها هى على المنتجات الأجنبية عند أدنى مستوى.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- د. أحمد الغندور: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٤٥ - ٦٧.
- د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١٣ - ٣٧.
- د. فؤاد هاشم عوض: التجارة الخارجية والدخل القومى، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٢٩ - ٤١.
- د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ١٧ - ٢٧.

ب- باللغات الأجنبية:

- **BARRE (R.) Economie politique, Tome. 2, P.U.F., 1978, P. 635-644.**
- **BYÉ (M.) et DESTANNE DE BERNIS (G.): Relations économiques internationales, Tome. 1; Echanges internationaux, Paris, Dalloz, 1977, P. 116 – 128.**
- **CHACHOLIADES (M.) : International Trade Theory and Policy, New York, Mc Graw Hill B.c., 1978, P. 13 - 31**
- **ELLSWORTH (P.T.) and CLARK LEITH (J.): The International Economy, New York, Macmillan pub. co., 1984, P. 46 - 56.**
- **GUITTON (H.) et BRAMOULLÉ (G.) : Economie politique, Paris, Dalloz, 1979, P. 416 - 427.**
- **RICARDO (D.) : Des principes de l'économie politique et de l'impôt, Edition Française, Paris, Flammarion, 1977, P. 111 - 130 .**
- **VATÉ (M.): Leçons d'économie politique, Paris, Economica, 1980, P. 290 - 296 .**

المبحث الثانى
النظريات التقليدية الجديدة

عديدة هى النظريات والنماذج التى يقترحها أنصار المدرسة التقليدية الجديدة لتفسير التجارة الدولية. وقد انتقينا أبرزها وهى التى صاغها كل من هابرلر، هيكشر – أولين، ليندر، وبوزنر – فيرنون، جونسون.

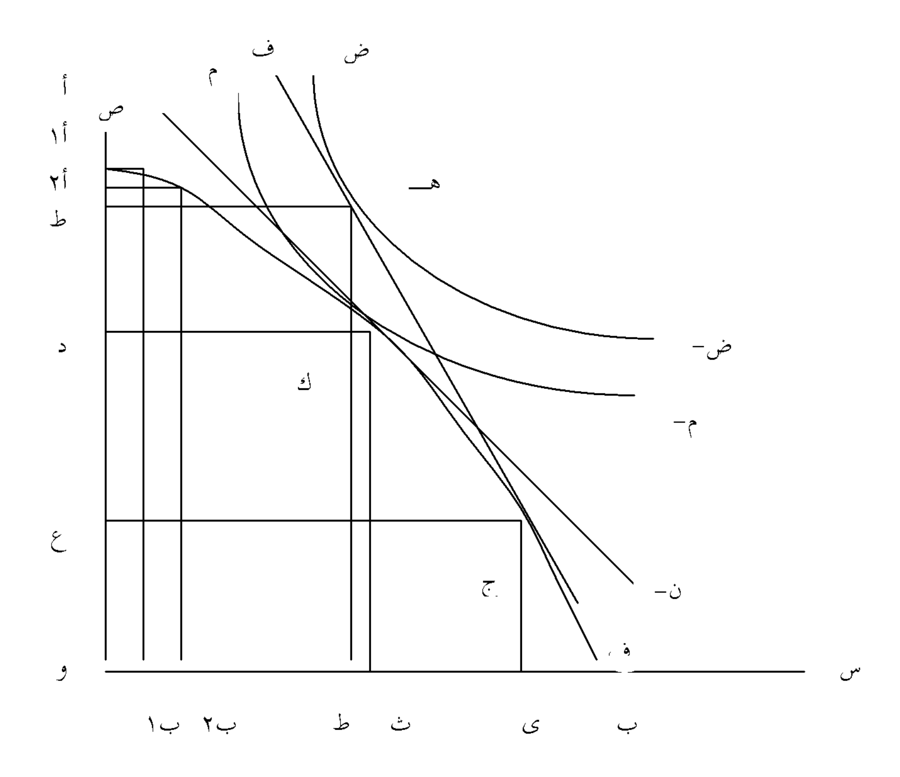
أولاً: هابرلر ونظرية الفرصة البديلة:

تقوم النظريات التقليدية على فكرة العمل فى القيمة. فقيمة كل سلعة تقاس بما يستغرقه إنتاجها من ساعات العمل. ولكن واقع الأمر أن قيمة السلعة لا تنبنى فقط على كمية العمل المبذول فى إنتاجها حيث تشترك عوامل إنتاجية أخرى فى إعطاء هذه القيمة كالأرض ورأس المال والإدارة.

وللتغلب على هذا النقص أعاد هابرلر **G. HABERLER** صياغة مبدأ النفقات النسبية وفقاً للتحليل الحديث للقيمة من خلال استخدام مفهوم الفرصة البديلة **opportunity cost, coût d'opportunité**. فإذا افترضنا أن الدولة تنتج سلعتين فقط فإنها يمكن أن توجه عوامل الإنتاج المختلفة (عمل، رأس مال، أرض، فن إنتاجى) إلى إنتاج السلعة الأولى (أ) أو إلى إنتاج السلعة الثانية (ب) أو إلى إنتاج نسب محددة من كل من (أ) و (ب) فى نفس الوقت. وفى كافة الأحوال فإن إنتاج الدولة سيكون محدداً بكمية وسائل الإنتاج التى تملكها. ويترتب على ذلك أن كل زيادة فى إنتاج إحدى السلعتين سوف تكون على حساب إنتاج السلعة الأخرى. ولذا حاول هابرلر عن طريق ما يعرف بمنحنيات الإحلال أو منحنيات السواء الجماعية **Community collectives indifference curves; Courbes collectives d'indifférence** الإجابة على السؤال الآتى: كم يجب أن ننتقص من السلعة (ب) فى سبيل زيادة إنتاج السلعة (أ)، ومتى يتحقق التوازن الذى يحقق مصلحة الدولة فى تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى ؟

ولم تتوقف إجابة جوتفريد هابرلر عند فرض ثبات النفقة – وهو فرض منتقد لأنه لا يتصور إمكانية تخصيص جميع موارد المجتمع لإنتاج سلعة معينة دون أن تتغير نفقات إنتاجها ونفقات إنتـــاج السلع الأخرى – وإنما يبين هابرلر أثر التجارة الخارجية على توزيع الإنتاج الداخلى فى ظل قـــانون تزايد النفقة (تناقص الغلة). فالملاحظ أن النفقة الحدية للسلعة تزيد بزيادة الكميات المنتجة وتـــنقص بنقص الكميات المنتجة. فلا يتصور تحويل جميع موارد المجتمع إلى إنتاج سلعة معينــــــــــة دون أن تتغير نسب نفقات إنتاج السلع الأخرى، فهناك من الموارد ما يصعب الاستفادة منه فى إنتاج بعـــض السلع إلا مع زيادة ملحوظة فى النفقات مقارنة بالوضع السابق. ويؤدى تطبيق ذلك فى مجال التجارة الخارجية إلى أن تخصص الدولة (س) فى انتاج السلعة (ب) لا يتم بذات النفقة (التكلفة) التى كانـــت سائدة قبل زيادة كمية الإنتاج للوفاء بالطلب الخارجى. فسوف ترتفع نفقة هذه السلعة بزيادة حجم إنتاجها، فى حين سوف تنخفض نفقة السلعة (أ) عندما تتجه الدولـــة إلى تخفـــيض حجـــم إنتاجهـــا لاستيرادها من الخارج. وهكذا سوف يؤدى قيام التجارة الدولية فى ظل قانون تزايد النفقة إلى توقف الدولة (س) عن زيادةإنتاج السلعة (ب) بعد حد معين لارتفاع نفقتها الحدية، كما أن انخفاض النفقة الحدية للسلعة (أ) سوف يؤدى إلى صمودها فى مواجهة المنافسة الخارجية واستمرار إنتاجهـــا عنـــد حدود معينة. ومن ثم لا يترتب على التجارة الدولية فى ظل فرض تزايد النفقة تخصص الدولـــة (س) تخصصاً مطلقاً فى إنتاج السلعة (ب) وتخليها نهائياً عن السلعة الأخرى وإنما يكون تخصصاً جزئياً، فهى تجمع بين السلعتين ب و أ وإن ارتفع إنتاجها من السلعة الأولى بعد قيام التجارة لتفوقهـــا نـــسبياً فى إنتاجها. ويوضح الشكل رقم (١) الفرضيات التى قام عليها تحليل هابرلر.

شكل رقم (١)



فإذا افترضنا أن دولة ما تنتج سلعتين هما أ و ب وقمنا بقياس الإنتاج من السلعة أ على المحور الرأسى (الصادى) والإنتاج من السلعة ب على المحور الأفقى (السينى) فإنه يمكن إنتاج وأ من السلعة أ دون إنتاج أية وحدة من السلعة ب، كما يمكن إنتاج وب دون إنتاج أية وحدة من السلعة أ.

وإذا افترضنا أن المجتمع ينتج السلعة أ وحدها ثم قرر إنتاج كمية من السلعة ب (وب$_{١}$) فإننا يجب بالضرورة أن نتخلى عن إنتاج بعض الوحدات من أ (أ – أ$_{١}$). فإذا استمر المجتمع فى عملية الإحلال ليحصل على كمية إضافية من ب مساوية للكمية السابقة (ب$_{١}$ – ب$_{٢}$) فإنه يجب أن يتخلى عن إنتاج الكمية (أ$_{١}$ – أ$_{٢}$) من السلعة أ. ونفس الاستنتاج يمكن أن يتم إذا بدأنا من ب. فيجب دائماً أن نتخلى عن كمية أكبر من السلعة ب لو رغبنا فى إنتاج وحدة إضافية من السلعة أ.

ويرسم المنحنى أب كل الخيارات الممكنة بين هاتين السلعتين باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة، وهو يأخذ شكلاً مقعراً بإتجاه المركز وليس خطاً مستقيماً لأننا نفترض تزايد النفقة. فكل نقطة على هذا المنحنى تمثل النفقة البديلة للإنتاج من السلعة أ محل السلعة ب أو العكس. ولذا يسمى هابرلر هذا المنحنى منحنى الإحلال **courbe de substitution** بينما يسميه اقتصاديون آخرون منحنى الإنتاج **courbe de production** .

وفى حالة غياب التجارة الخارجية فإن قيم التبادل النسبية لكل من أ و ب يجب أن تتناسب مع نفقات الإنتاج البديل لكل منهما بحيث أنه على سبيل المثال لو كان يجب التضحية بوحدتين من السلعة أ للحصول على وحدة إضافية من السلعة ب، فإنه يجب فى وضع التوازن تبادل وحدتين من أ فى مقابل وحدة من ب .

وإذا افترضنا أن م مَ هو منحنى السواء للاستهلاك فى البلد محل الدراسة فإن هذا المنحنى يتماس مع منحنى الإنتاج (الإحلال) أ ب ومع خط الثمن ن نَ فى النقطة ك التى تتعادل فيها النفقات البديلة والقيم النسبية لكل من أ و ب. فالواقع أن ك تمثل وضع التوازن فى غياب التجارة الدولية حيث يستهلك المجتمع الكمية و د من السلعة أ والكمية و ث من السلعة ب.

ولنفترض الآن أن هناك تبادلاً دولياً وأن البلد الذى نتحدث عنه سوف يستورد السلعة أ فى مقابل تصديره للسلعة ب وفقاً لعلاقة تبادل يحددها المستقيم ف فَ عندما يتماس فى النقطة ج مع منحنى الإنتاج أ ب ، وفى النقطة هـ مع منحنى السواء للاستهلاك ض ضَ الذى يقع فى مستوى أعلى من المنحنى م مَ لأنه يمثل مستوى إشباع أعلى للمستهلكين.

وعندما يتم التبادل الدولى فإن وضع التوازن سوف يتحدد بإنتاج و ع من السلعة أ بالإضافة إلى و ى من السلعة ب واستهلاك و ط من السلعة أ بالإضافة إلى و ظ من السلعة ب، أى باستيراد ع ط من السلعة أ وتصدير ظ ى من السلعة ب. وهنا نلاحظ أن الكميات المتاحة للاستهلاك من السلعتين أ و ب سوف تكون أكبر فى حالة التبادل الدولى عنها فى وضع عدم التبادل.

ويتميز العرض الجديد لنظرية التبادل الدولى الذى يقترحه هابرلر بالنقاط الآتية:

- أنه يتخلى عن نظرية العمل فى القيمة التى استغلها ماركس فيما بعد فى الهجوم علـــى النظـــام الرأسمالى وعلى مفهوم التبادل الدولى الحر.
- أنه يدخل فى الاعتبار كافة عوامل الإنتاج ولا يقتصر على العمل وحده.
- أنه يوضح مزايا التبادل الدولى بصورة بيانية محسوسة.

ثانياً: هيكشر – أولين ونظرية وفرة عوامل الإنتاج:

يرجع الفضل إلى الأستاذين السويديين إيلى هيكشر **Eli HICKSCHER** وتلميذه برتيل أولين **Bertil OHLIN** فى تقديم تفسير جديد لقيام التبادل بين الدول. فلا يكفى أن نفسر هـــذا التبادل باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع فى البلاد المختلفة وإنما يتعين أن نفهم ســـبب هـــذا التفاوت فى النفقات النسبية بين بلد وآخر.

فالنظرية التقليدية منذ ريكاردو قد اكتفت بالإشارة ضمناً إلى أن اختلاف النفقات النـــسبية بين الدول يرجع إلى التفاوت فى كفاءة ومهارة عنصر العمل. ولكن نظرية هيكشر – أولين ترجـــع السبب الرئيسى لقيام التجارة الخارجية إلى اختلاف درجة وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج من بلـــد إلى آخر. فقد يوجد أحد عوامل الإنتاج كالأرض الزراعية بوفرة فى بلد مثل استراليا فى حين يندر فى بلد آخر كانجلترا. وعلى العكس يتواجد عاملا رأس المال والعمل بوفرة فى انجلترا فى حين لا يتواجـــدان بنفس الوفرة فى استراااليا. ويؤدى اختلاف درجة وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج إلى اختلاف فى نسب أثمان هذه العوامل بين الدول. ففى استراليا حيث الأرض أكثر وفرة تكون نسبة ثمن الأرض إلى أثمان باقى عوامل الإنتاج أقل من الدول الأخرى التى يندر فيها عامل الأرض ويتواجد فيها بـــوفرة رأس المال او العمل.

ويترتب على ما سبق أن يكون من مصلحة استراليا أن تتخصص فى انتاج السلع التى تحتاج إلى أراض واسعة وقليل من العمل ورأس المال (كزراعة القمح والتوسع فى المراعى). ويكـــون مـــن مصلحة انجلترا التى تتمتع بوفرة فى رؤوس الأموال وفى الأيدى العاملة أن تتخصص فى إنتاج الـــسلع

التى لا تحتاج إلى وفرة فى الأراضى الزراعية (كالمنتجات الصناعية المختلفة). فكل بلد يتجه – وفقاً لنظرية أولين – إلى التخصص فى السلع التى تتطلب كمية هامة من عوامل الإنتاج التى تتواجد فيه بوفرة بالمقارنة مع الدول الأخرى، ويعمل على تصدير هذه السلع إلى الخارج ليحقق استخداماً أمثل لموارده، ويستورد فى المقابل السلع التى يتطلب إنتاجها استخداماً واسعاً لعوامل الإنتاج النادرة عنده.

وهكذا فإن التبادل الدولى للسلع ينطوى ضمنياً على مقايضة لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة. فعندما تصدر استراليا القمح وتصدر انجلترا المنتجات الصناعية فإن الأمر ينطوى بصورة غير مباشرة على تصدير للأرض الاسترالية مقابل رأس المال الانجليزى.

ويلاحظ أولين أن التجارة الدولية تؤدى إلى رفع أثمان عوامل الإنتاج الوفيرة وخفض أثمان عوامل الإنتاج النادرة فى كل بلد. فثمن الأرض سوف يرتفع فى استراليا (حيث الوفرة النسبية) بالنظر للطلب الخارجى على المنتجات الزراعية ولكنه سوف ينخفض فى انجلترا (حيث الندرة النسبية) لوجود المنافسة من الواردات الاسترالية. وأيضاً فإن الأجور سوف ترتفع فى انجلترا (حيث الوفرة النسبية) لزيادة التشغيل لإشباع الطلب الاسترالى وتنخفض فى استراليا (حيث الندرة النسبية) بتأثير منافسة الواردات من المنتجات الصناعية الانجليزية.

ومن هنا فإن التجارة الدولية تؤدى إلى خفض التفاوت الذى يوجد بين أثمان عوامل الإنتاج فى الدول المختلفة. ولكن لا يمكن الإدعاء بأن هذه التجارة سوف تؤدى إلى التعادل المطلق فى أثمان عوامل الإنتاج فى كافة البلاد بالنظر للقيود التى تحد من انتقال عوامل الإنتاج والمنتجات من بلد لآخر. فيجب أن يؤخذ فى الاعتبار نفقة انتقال السلع بين البلاد ونفقة التأمين عليها وسياسات الحكومات والمؤسسات الوطنية التى تفضل فى أحيان كثيرة عوامل الإنتاج والمنتجات المحلية رغم ارتفاع أثمانها بالمقارنة لأثمان الواردات.

ويتبين من العرض السابق مدى تميز نظرية أولين – متأثراً بأفكار أستاذه هيكشر – عن نظرية ريكاردو:

- فمن ناحية عوامل الإنتاج لا يأخذ ريكاردو بعين الاعتبار سوى عامل واحد هو العمل، فى حين يدخل أولين فى حساباته رأس المال أيضاً.

- ومن ناحية نفقات الإنتاج، فإن تحليل ريكاردو يفترض كما أوضحنا سابقاً ثبات النفقـــات، فى حين يأخذ أولين فى تحليله بفكرة تزايد النفقات (تناقص الغلة).
- ومن ناحية المعيار الذى يقوم عليه تخصص الدولة فى التجارة الدولية فإن ريكاردو يبنى نظريتـــه على أساس النفقات (أو المزايا) النسبية مقاسة بتكلفة ساعات العمل، فى حين تـــستند نظريـــة أولين على فكرة التوسع فى استخدام عوامل الإنتاج الأكثر وفرة والاقتصاد فى استعمال العوامل النادرة.
- وأخيراً فإن الغرض الذى توخاه ريكاردو من طرح نظريته هو غرض معيارى يعتمد على بيـــان المكسب الذى يتحقق للبلاد المختلفة من وراء التخصص فى التجارة الدولية، فى حين تستهدف نظرية أولين تقديم شرح موضوعى للتجارة الدولية بظروفها الواقعية.

وجدير بالذكر أن نظرية أولين قد تعرضت للاختبار التطبيقى خاصة من جانـــب الاقتـــصادى الأمريكى الروسى الأصل فاسيلى ليونتيف الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عن عـــام ١٩٧٣. وقد أسفر هذا الاختبار عما يعرف بلغـــز أو تنـــاقض ليونتيـــف **Leontif Paradox**. فتطبيـــق أفكـــــــار أولين فى تخصص الدول فى السلع التى تستلزم استخداماً أكبر لعامل الإنتاج الأكثـــر وفرة لديها يقتضى فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية تخصصها وتصديرها للسلع التى تنطوى علـــى كمية أكبر من رأس المال بالمقارنة للعمل، فى حين يتعين عليها استيراد منتجات تحتوى على كمية أكبر من العمل بالمقارنة مع رأس المال. غير أن أبحاث ليونتيف أثبتت العكس. فقـــد تـــبين أن الولايـــات المتحدة تصدر سلعاً تتضمن قيمة كبيرة من العمل وقليلة من رأس المـــال بالمقارنـــة للـــسلع الـــتى تستوردها. ولا يجد ليونتيف فى هذه النتيجة سبباً لنقض نظرية أولين وإنما يرى أن إنتاجية العمـــل فى الولايات المتحدة تصل إلى ثلاثة أمثالها فى البلاد الأخرى، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لديها فـــائض من العمل يتعين تصديره للدول الأخرى. فالعمل فى هذه الظروف أكثر وفرة من رأس المال ويكـــون تصديره بنسبة أكبر من رأس المال متمشياً مع نظرية أولين وغير متناقض معها.

والواقع أن التحليل التطبيقى الذى قام به ليونتيف قد تعرض للنقد سواء من حيث المنهج أو من حيث أسلوب المعالجة الإحصائية. فلقد اقتصر تحليل ليونتيف على دراسة العلاقة بين عاملى رأس المال والعمل وأهمل دراسة تأثير العوامل الأخرى المؤثرة فى الإنتاج كالموارد والهبات الطبيعيـــة والتنظـــيم

وتقدم الفن الإنتاجى. كما أن ليونتيف لم يدرس المنتجات الأجنبية المستوردة ليحلل قيمة كل من رأس المال والعمل الداخلين فى تكوينها وإنما استبدل بها – بسبب الصعوبات الاحصائية ونقص البيانات – المنتجات الأمريكية المنافسة لها وهو ما يثير الشك فى سلامة النتائج التى توصل إليها.

ثالثاً: ستافان ليندر ومفهوم الطلب الممثل:

تأثر الاقتصادى السويدى ستافان ليندر **S. LINDER** بالظروف التى مر بها الاقتصاد العالمى فى أوائل الستينات وعلى الأخص التزايد الملحوظ فى نصيب التبادل التجارى فيما بين الدول الصناعية بالمقارنة لإجمالى التجارة الدولية. فكل دولة من هذه الطائفة تصدر لشريكاها سلعاً صناعية من نفس الطبيعة والنوعية التى تستهلكها فى النطاق المحلى، وذلك على عكس التجارة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث التى تتميز بالركود وتقوم على تبادل سلع من طبيعة ونوعية متفاوتة.

وقد استنتج ليندر من الوضع السابق أن التفسير الصحيح لتطور التبادل التجارى الدولى يقتضى التمييز أولاً بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المصنعة، وثانياً بين تجارة دول العالم الثالث وتجارة الدول الصناعية.

أ- التمييز بين المنتجات الأولية والسلع المصنعة:

يقبل ليندر تفسير التطور فى تجارة المواد الأولية من خلال فكرة الميزة النسبية التى تتحدد حسبما أوضحت نظرية هيكشر – أولين وفقاً لوفرة عوامل الإنتاج. فإذا ندر عامل إنتاجى معين (العمل أو رأس المال أو الموارد الطبيعية) ارتفعت نفقة السلع التى يدخل بكثرة فى إنتاجها وإذا توفر نسبياً انخفضت أثمان هذه السلع. وفى هذه الظروف فإن انتقال عوامل الإنتاج من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة يشجع على بقاء التجارة الدولية والتوسع فيها، كأن تنتقل رؤوس الأموال من الدول الصناعية إلى دول العالم الثالث، أو أن ينتقل عنصر العمل فى الإتجاه العكسى.

أما بالنسبة للمنتجات المصنعة فإنه لا توجد فى واقع الأمر فروق جوهرية فى درجة وفرة عوامل الإنتاج فى البلاد المنتجة لها، وإنما يرتبط نجاح تصدير هذه السلع بأهمية الطلب الداخلى عليها.

فالسلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلاً لطلب داخلى قوى وهو ما يسميه ليندر بالطلب المُمثل Representative demande. فنمو الصادرات الصناعية يتناسب مع أهمية الطلب الداخلى لأن المنتجين لا يشرعون فى الإنتاج إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب الممكن وفرص الربح فى السوق المحلية التى تتوافر لديهم معلومات أفضل عنها وذلك قبل أن يفكروا فى غزو الأسواق الخارجية. كذلك فإن تطوير المنتجات يأتى عادة كاستجابة للتغير فى اتجاهات الطلب المحلى قبل أن يكون الدافع إليه متطلبات الأسواق الخارجية.

وهكذا نجد ليندر يركز على جانب الطلب فى تفسير نمو التجارة الدولية وذلك على النقيض من هيكشر وأولين اللذان انصب اهتمامهما على جانب العرض (وفرة عوامل الإنتاج).

ب- التمييز بين دول العالم الثالث والدول الصناعية:

تقوم النظريات التقليدية ونظرية هيكشر - أولين على افتراض تماثل الاقتصادات المختلفة فى العالم، فهى لا تميز بين اقتصاد متطور وآخر متخلف أو بين اقتصاد ذى حجم كبير وآخر ذى حجم صغير، كما أنها لا تميز بين الواقع الاقتصادى للدول الصناعية والواقع الاقتصادى لدول العالم الثالث.

وعلى العكس فإن ليندر يفرق بين الدول "المتقدمة" التى تتميز بمرونة جهازها الإنتاجى وبالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية فى ضوء متغيرات التجارة الخارجية، والدول "المتخلفة" التى تتميز اقتصاداتها بالجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد. ولا جدال فى أن التبادل الدولى يكون مفيداً للطائفة الأولى من الدول لأنها قادرة على إعادة تخصيص مواردها بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بما يحقق أكبر عائد ممكن، فى حين يضر التبادل الدولى الطائفة الأخرى من الدول لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل لتكون ندا لدول الطائفة الأولى. وبذلك يساهم ليندر فى وضع بذور الشك فى الاعتقاد السائد عند التقليديين من أن التبادل الدولى يعود بالخير والنفع على كافة الأطراف المشاركة فيه.

ويركز تحليل ليندر أيضاً على أن كثافة التجارة بين الدول – أى ميلها للاستيراد من بعضها البعض – ترتبط بمدى التشابه فى هياكل الطلب الداخلية التى تتأثر بدورها بمدى التقارب فى مستويات المعيشة والدخول. فكما أوضحنا فإن التوسع فى السلع المصنعة القابلة للتصدير يكون رهناً بمستوى الطلب الداخلى ولا يتصور أن تصدر هذه السلع إلا لبلاد يمكن أن تستهلكها، أى لبلاد تعرف نفس مستويات الأجور والدخول والمعيشة، ومن ثم نفس مستوى الوفرة فى عوامل الإنتاج الذى تعرفه الدولة المصدرة. وهنا يبرز الاختلاف مرة أخرى بين نظرية هيكشر – أولين ونظرية ليندر. فعلى حين تذهب النظرية الأولى إلى أن التفاوت بين الدول فى أثمان عوامل الإنتاج يشجع على قيام التجارة بينها، فإن النظرية الثانية تنتهى إلى أن التجارة الدولية تتسع بصورة أكبر بين البلاد التى تتقارب فى درجة الوفرة فى عوامل الإنتاج وفى مستويات المعيشة والدخول ومن ثم فى هيكل الطلب الداخلى المُمثل. ولعل هذا يفسر الاتساع المستمر فى كثافة التجارة بين الدول الصناعية وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث. فالتبادل الدولى لا يشكل وسيلة فعالة نحو التقريب بين العالمين الغنى والفقير بقدر ما يشكل عاملاً إضافياً من عوامل تعميق الهوة بينهما.

وجدير بالملاحظة أن آراء ليندر قد لقيت اهتماماً ملحوظاً من جانب الدول والمؤسسات الأوربية حيث اتخذت كدافع نحو مزيد من التدعيم للسوق الأوربية المشتركة كى تصبح سوقاً يتسع فيها حجم الطلب الداخلى المُمثل ويتحقق فيها انسياب المعلومات ووفورات الإنتاج الكبير بما ييسر الوصول إلى نفس مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية على التصدير التى تتميز بها السوق الأمريكية الضخمة.

رابعاً: بوزنر – فيرنون وميزة التفوق التقنى:

يعطى التفوق التقنى (التكنولوجى) ميزة نسبية لبعض البلاد فى إنتاج سلع حديثة تحتكر الأسواق العالمية خلال بعض الوقت.

فقد أوضح بوزنر **M. POSNER** أن الاختراعات والتجديدات التى تتم فى بلد معين تمنحه ميزة نسبية جديدة فى التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى

العالم الخارجى. فالاختراع الحديث يؤدى فى الواقع إلى نشأة فجـوة تقنيـة **technological gap** لصالح هذا البلد بالمقارنة ببقية البلاد وتستمر هذه الفجوة مدة قد تقصر أو تطول. ومنـشأ هـذه الفجوة هو إنتاج البلد المتفوق تكنولوجيا لسلع جديدة ذات مستوى تقنى متميز واحتكـاره مؤقتـاً للأسواق العالمية لضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة فى صادرات الدول الأخرى مـن الـسلع المتشابهة، أو بسبب تحسين هذا البلد للوسائل الفنية لإنتاج سلع معروفة مما يقلل نفقـات إنتاجهـا بصورة جذرية مقارنة بنفقات الإنتاج التى تتكبدها البلاد الأخرى فى تصنيع ذات السلع.

وهكذا نجد تفسيراً للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هيكشر – أولين. فتلك المزايا لا ترجع فقط للوفرة فى عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التقنى الذى تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعاً متميزاً فى التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة متمتعة بوفرة نسبية فى عوامل الإنتاج.

غير أن بوزنر لم يجب فى الواقع على سؤالين هامين هما:

أولاً: لماذا يتحقق الاختراع ابتداء فى بلد دون بقية البلاد ؟

ثانياً: إلى متى تطول الفترة التى تحتفظ بها الدولة التى يظهر فيها الاختـراع أو التجديـد بالمزايـا التجارية التى تحققها من وراء تفوقها التقنى ؟

وقد أجاب فيرنون **R. VERNON** على هذين السؤالين من خلال نظريته المعروفة بدورة المنتج **Product Cycle** فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التى يستهلكها أصحاب الدخول العالية تمر بمراحل ثلاثة منذ ظهورها للوجود للمرة الأولى:

أ- مرحلة المنتج الجديد: يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة أهمها كفـاءة تقنيـة عالية مادية وبشرية ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية وسوق داخلية قـادرة على استيعاب المنتجات الجديدة سواء بسبب اتساعها الجغرافى أو بسبب ارتفاع الـدخول المتوسطة للأفراد. ومن هنا يفترض فيرنون أن بلداً كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مهيئاً قبل غيره من البلاد الصناعية لظهور المنتجات الحديثة. ومن أبرز خصائص هذه المرحلـة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلية كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة بشكل واضح، وتتمتع المشروعات المنتجة لهذه السلع باحتكار للسوق لفشل المـشروعات الأخرى فى الحصول على نفس مستوى المعرفة التقنية.

ب- مرحلة المنتج الناضج: يزداد انتشار المنتج تدريجياً وتتحسن نوعيته كما يكتسب مزيداً من التطوير والتنويع. فبدءاً من اختراع جهاز الراديو (المذياع) ظهرت أنواع مختلفة : راديو ترانزستور، راديو السيارة، راديو منبه، راديو مسجل ... الخ. ويلاحظ فى هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج خارج دولة المنشأ خاصة فى الدول الصناعية الأخرى وتنخفض فى ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن فى وسائل الإنتاج الفنية والمنافسة التى تبدأ فى الظهور بين المشروعات القادرة على تطبيق التقنية المستحدثة واستخدام أسلوب الإنتاج الكبير.

وتبدأ المشروعات الأمريكية فى الخروج تدريجياً على مبدأ محلية الإنتاج لتستثمر رؤوس أموالها فى إنتاج نفس المنتج فى دول أوروبا الغربية كى تضمن أسواقاً جديدة وكى توفر فى نفقات إنتاجها لأن أجور العمال أرخص فى أوروبا بالمقارنة بالولايات المتحدة. بل ان بعض المشروعات قد تعيد تصدير منتجاتها المصنعة فى أوروبا إلى الولايات المتحدة لتزيد من قدرتها التنافسية فى السوق الأمريكية.

ج- مرحلة المنتج النمطى: وفيها يتخذ المنتج شكلاً نمطياً **standardized** وتشيع التقنيات المستخدمة فى إنتاجه وتتحدد أبعاد السوق على وجه التأكيد ويصبح الطلب على هذا المنتج مرناً بالنسبة للتغير فى الثمن، ومن ثم فإن جهد المشروعات يتجه أساساً لخفض نفقات الإنتاج. ولهذا السبب قد تتجه بعض هذه المشروعات لانشاء مصانع تابعة لها فى دول العالم الثالث للاستفادة من انخفاض الأجور وللتغلغل فى الأسواق الجديدة.

وجدير بالملاحظة أن عنصر الإنتاج الرئيسى المحدد للنفقة فى هذه المرحلة هو عنصر العمل على عكس المرحلة الثانية حيث يسود عنصر رأس المال للحاجة للاستثمارات الكبيرة، وبخلاف المرحلة الأولى التى يكون العنصر المؤثر فيها هو كفاءة البحوث والتطور التقنى.

ويخلص فيرنون من التقسيم السابق لتقديم تفسير جديد للغز ليونتيف يخالف ما أشرنا إليه سابقاً من قيام تفوق بارز فى إنتاجية العمل فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع الدول الأخرى. فالواقع أن

الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل فى معظمها من السلع الحديثة التى تكون فيها نفقة العنصر البشرى مرتفعة بالنظر للاعتماد على العلماء والباحثين والفنيين المتخصصين. أما الواردات الأمريكية فهى تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التى تكون فيها كثافة عنصر رأس المال أعلى نسبياً من كثافة عنصر العمل.

غير أن بعض الدراسات التطبيقية لأهم الصادرات والواردات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت عدم صحة انطباق الاستنتاج السابق عليها.

خامساً: المفهوم الديناميكى للتبادل الدولى عند جونسون:

سعى هارى جونسون **H. JOHNSON** للاستفادة من التحسينات التى أدخلها ليندر، بوزنر، فيرنون وغيرهم من الاقتصاديين على نظرية هيكشر – أولين لتكوين مفهوم نظرى جديد أعم وأقدر على تفسير المنافع التى يولدها التبادل الاقتصادى الدولى.

ومن أهم العناصر التى أدخلها جونسون فى نموذجه وكانت مهملة فى النظريات التقليدية وفى نظرية هيكشر – أولين ما يلى:

أ‌- توسيع مفهوم رأس المال ليتضمن رأس المال الانسانى الذى يتأثر بمستويات التعليم والثقافة والتدريب الفنى مما يفسر التفاوت التقنى بين دولة وأخرى. وبالنسبة لرأس المال المادى فإنه يجب الأخذ فى الاعتبار أهمية التفاوت فى الحجم وفى القدرة الاستيعابية لمختلف الأسواق الوطنية وما ينتج عنها من تفاوت فى الحافز إلى مزيد من الاستثمار أو التجديد.

ب‌- السياسات الحكومية المؤثرة على رأس المال بشقيه وبصفة خاصة تطوير نظم التعليم والبحث والتدريب وتحسين البنية الأساسية.

ج‌- القيود التى تحد من التبادل الدولى كنفقات النقل ونفقات الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية والسياسات الحمائية. فلا يجب النظر لهذه المسائل كأمور خارجية **exogènes** بالنسبة لنموذج التبادل الدولى وإنما كقيود داخلية تنتج عن مبدأ السيادة الاقليمية الذى يحرص كل بلد على ممارسته فى مواجهة العالم الخارجى.

د- التغير الديناميكى فى عملية نقل الإنتاج. فكل تنمية وتطور إنتاجى يؤدى إلى زيادة قيمة وقت العمل مما يقود إلى تعديل ديناميكى مستمر فى المزايا النسبية : تغيير فى بنية الاستهلاك حيث يتم تفضيل السلع كثيفة رأس المال، سعى نحو اختراعات فنية توفر فى استخدام عنصر العمل، اتجاه نحو نقل الصناعات إلى المناطق التى تنخفض فيها مستويات الأجور. ويتخذ نقل الإنتاج آليات عديدة : استثمارات فى الخارج للشركة صاحبة الاختراع الأصلى، شراء مشروعات أجنبية لحقوق الاختراع، تقليد الاختراع بواسطة منتجين آخرين، شيوع هذا الاختراع لدى سائر المنتجين بعد أن يفقد جدته أو حمايته القانونية.

فالميزة النسبية عند جونسون ليست ثابتة وإنما هى متغيرة تنتقل على الدوام من حال إلى حـال ويتطلب الحفاظ عليها مرونة كبيرة من جانب الدول والمشروعات فى توجيه الاستثمارات البـشرية والمادية وإعادة تخصيصها قطاعياً واقليمياً للاحتفاظ بوضع التفوق فى التبادل الدولى.

والواقع أنه يعاب على نظرية جونسون عدة أمور:

- أنها تقدم معالجة جزئية لمسألة الميزة النسبية حيث يقتصر تطبيق النظرية على المنتجات الصناعية وحدها.
- أنها لا تفسر أسباب الظواهر التى تشير اليها ولا تحلل دورها فى العملية الاقتصادية وإنما تكتفـى بمجرد إبداء استنتاجات من واقع التطبيق العملى.
- أنها تحاول تفسير سعى الأمم للتبادل الدولى من خلال فكرة الميزة النسبية ولكن دون أن تنجح فى إدماج التجارة الخارجية فى بنية الاقتصاد الوطنى.

غير أنه يحسب لهارى جونسون أنه قد أبرز بعض العناصر الغائبة فى التحليل التقليدى للتبـادل الدولى.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- د. أحمد الغندور: المرجع السابق، ص ٨١ – ١٣٥.
- د. أحمد جامع: المرجع السابق، ص ٥٢ – ٨١.
- د. جودة عبدالخالق: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٣ – ٧٢.
- د. سامى عفيفى: دراسات فى الاقتصاد الدولى، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٧، ص ٧ – ٨٦.
- د. فؤاد هاشم عوض: المرجع السابق، ص ٤١ – ٩١.

ب- باللغات الأجنبية:

- **BARRE (R.): Economie Politique, op. cit., P. 644 - 652 .**
- **BYÉ (M.) et DESTANNE DE BERNIS (G.): Relations économiques internationales, op. cit., P. 242 - 255 .**
- **BIENAYMÉ (A.): "La tentative de révision de la théorie pure" in WELLER (J.) et COUSSY (J.): Economie internationale: automatismes et structures, Paris, Mouton, 1975, P. 128 - 163.**
- **GRENNES (T.): International Economics, New Jersey, prentice - Hall, 1984, P. 19 - 52 .**
- **INGRAM (J.) : International Economics, New York, John Wiley & Sons, 1986, P. 284 - 300.**
- **HABERLER (G.): The Theory of International Trade, London, Hodge, 1936.**
- **JOHNSON(H.): "La théorie du commerce international" in SAMUELSON (P.): L'avenir des relations économiques internationales, III ème congrès de l'A.I.S.E., Paris, Calmann-lévy, 1971, P. 77 - 92.**

- **JOHNSON (H.): "Comparative Cost and Commercial Policy: Theory for a Developing World Economy, Stockholm, Wichsell lectures, 1968.**
- **LINDER (S.) : An Essay on Trade and Transformation, New York, Wiley & sons, 1961.**
- **OHLIN (B.): Interregional and International Trade (1933), Cambridge (Massachusetts), 1968.**
- **POSNER (M.): "International Trade and Technical Change", Oxford Economic Papers, vol. 31, October 1961, P. 323 - 341.**
- **VERNON (R.): "International Investment and International Trade in the Product Cycle" The Quarterly Journal of Economics, vol. 80, 1966, P. 190-207.**

المبحث الثالث

تقدير النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة

قد يستهدف النقد الذى يوجه للنظريات التقليدية مجرد إظهار أوجه الخلل فى البناء النظـــرى والمساهمة بالتالى فى رأب الصدع وتطويع النظرية للظروف المستجدة فى عالم الاقتصاد الدولى. وقـــد يستهدف هذا النقد تعرية هذه النظريات من أساسها وبيان كيف أنها كانت مجرد أداة طوعت لخدمة المصلحة الاقتصادية لبعض البلاد على حساب البلاد الأخرى. وسوف نتعرض بايجاز لكلا الاتجاهين.

أولاً: النقد النظرى للمدارس التقليدية والتقليدية الجديدة:

ينعى على الفكر التقليدى افتراضه وجود المنافسة التامة فى حين أنه لا خلاف على أن إنتاج السلع وتسويقها داخلياً وخارجياً يتم فى ظروف احتكارية وشبه احتكارية، ولا أدل على ذلك مـــن الدور الذى أصبحت تمارسه اليوم الشركات متعدية الجنسية فى التجارة الدولية.

وتنتقد النظريات التقليدية بصفة خاصة لإغفالها عنصر الحركة والتطـــور. فمعظـــم هـــذه النظريات تقوم على افتراض مواقف ساكنة (ستاتيكية) لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات (الديناميكية) التى تحدث فى مواقف الدول وإمكانياتها فى التخصص الإنتاجى. كما تقوم النظريات التقليدية علـــى مبدأ "حياد النقود" حيث يفترض أن المتغيرات النقدية لا تؤثر على الأثمان والنفقات وبالتالى تخرج عن نطاق التحليل فى ميدان التبادل الدولى. وهذا افتراض مخالف للواقع.

وقد يترتب على تطبيق نظام التخصص والتبادل وفقاً للمزايا بالنسبية الإضـــرار بمـــستوى التشغيل عند بعض أطراف هذا التبادل. فإذا تخصصت مصر فى الإنتاج الزراعى وصدرته وحـــصلت فى المقابل على حاجاتها الصناعية من الخارج، فإن ذلك يقتضى انتقال رؤوس الأموال من الصناعة إلى الزراعة حيث الميزة النسبية أكبر، ولكن كيف يكون حينئذ مصير العمالة الصناعية؟ هل تنتقـــل إلى الزراعة رغم الوفرة السابقة فى عمالة هذا القطاع ورغم ضعف خبرة وكفاءة عمال الصناعة فى مجال

الإنتاج الزراعى؟ الغالب أن يؤدى تخصص مصر فى الزراعة إلى زيادة مستوى البطالة فى البلاد وخاصة بين عمال الصناعة.

وفى دفاعه عن حرية التجارة يغفل التحليل التقليدى أيضاً بعض العوامل التى تفرض قيوداً على هذه الحرية كاعتبارات الأمن القومى والتنمية الاقتصادية وطبيعة نظام الحكم ومستوى التعليم والثقافة فى كل مجتمع وكذلك التفاوت فى مستويات الخبرة والمهارة والمعارف الفنية والقدرة على التنظيم والإدارة.

كما يتغاضى التحليل التقليدى عن أهمية العامل التاريخى. فكثير من البلاد التى تخصصت فى سلع معينة قد اتجهت إلى هذا التخصص وتفوقت فيه لأنها كانت تاريخياً أسبق من غيرها فى هذا المجال رغم أنها ليست الأكثر تفوقاً فى المزايا النسبية أو الأكثر وفرة فى الموارد الطبيعية. واستمرار هذا الوضع يضر بالبلاد المهيئة للتميز فى هذا التخصص ولكنها تأخرت تاريخياً فى بدء نهضتها الصناعية. فتخصص مصر فى إنتاج القطن الخام وتخصص انجلترا فى إنتاج المنسوجات القطنية لا يرجع إلى التفاوت فى المزايا النسبية بقدر ما يرجع إلى سبق انجلترا إلى الصناعة وتخلف مصر عنها فى هذا المضمار.

ويوجه الاقتصادى السويدى جونار ميردال Gunnar MYRDAL الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد انتقادات هامة لفكرة التوازن المستقر التى تتبناها المدرسة التقليدية الجديدة ومؤداها أنه إذا اختل التوازن بين أطراف التبادل الدولى فإن هذا الاختلال نفسه يولد قوى تلقائية تحقق التوازن من جديد. فالإتجاه يكون دائماً نحو تساوى أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالى ليس ثمة تناقض فى المصالح بين طرفى التبادل لأنه ليس فى مقدور أيهما تحديد نتيجة التبادل بمفرده. ويرى ميردال على العكس أن العملية الاقتصادية عملية تراكمية، بمعنى أن وجود فروق فى أسعار عناصر الإنتاج وفى الدخول يؤدى إلى مزيد من الفروق وليس إلى التساوى من جديد. ويكشف التدهور المستمر فى معدل التبادل الدولى (شروط التجارة الدولية) بين الدول الغنية والدول الفقيرة عن صدق مقولة الاقتصادى السويدى. فموقف الدول الغنية فى التبادل الدولى يزداد تحسناً فى حين يتدهور باستمرار موقف البلاد الفقيرة.

وينعى أيضاً على النظريات التقليدية والتقليدية الجديدة افتراضها التماثل الاقتصادى بين جميع الدول وإغفالها للتفاوت الكبير فى مستوى النمو الاقتصادى لكل من الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثالث مما يجعل التبادل التجارى بين هاتين المجموعتين غير عادل وغير متكافىء. ومن هنا فإنه حتى بافتراض صحة إدعاء الفكر التقليدى بأن التخصص الدولى يحقق الاستخدام الأمثل لموارد العالم ككل، فإن ذلك لا يحقق بالضرورة الاستخدام الأمثل لموارد كل طرف من أطراف التبادل الدولى على حده. ولهذا يقر البعض بأنه ليس هناك أمل فى إصلاح نظرية التبادل التجارى الحر إلا بدمجها فى إطار أكبر هو نظرية التنمية الدولية.

وأخيراً يعتقد كثير من الاقتصاديين المعاصرين بأن النموذج التقليدى لنظرية التجارة الدولية قد أصبح رغم التنقيحات العديدة غريباً عن الواقع الاقتصادى وغير صالح لتفسيره. فالتبادل الدولى الحر والاستقرار النقدى وقابلية النقود للتحويل والسلوك الرشيد للدول والمؤسسات والأفراد باتت مجرد افتراضات نظرية لا يتعدى التحليل الاقتصادى القائم على أساسها مجرد التمرين الذهنى. ويدعو هذا التناقض بين النظرية والواقع للشك فى صلاحية النظرية للتطبيق الفعلى.

ثانياً: النقد التاريخى للمدارس التقليدية والتقليدية الجديدة:

يرى عدد كبير من الكتاب أن النظرية التقليدية فى التجارة الدولية التى ظهرت منذ حوالى قرنين قد جاءت لتبرر حاجة انجلترا للتوسع فى تجارها مع البلاد الأخرى. فقد بدأت الثورة الصناعية تؤتى ثمارها وتفوقت انجلترا بوضوح على كافة الدول الأوربية وارتفع إنتاجها وبات من صالحها أن تتوسع فى تصدير منتجاها الصناعية المتميزة وأن تحصل فى المقابل بأبخس الأثمان على المواد الخام المغذية للصناعة.

فنظرية النفقات النسبية وما تلاها من تنقيحات استهدفت على الدوام صالح البلاد الصناعية الغربية حتى وإن ادعت أن التجارة الحرة تحقق مصلحة جميع الأطراف. أهناك أبلغ دلالة على صحة هذا النقد من أن البرتغال التى تخصصت (فى مثال ريكاردو الشهير) فى إنتاج النبيذ (زراعة الأعناب) قد تخلفت بمراحل عن انجلترا التى تخصصت فى الصناعة (صناعة المنسوجات)؟. ومن هنا يمكن القول

بأن التبادل الحر ليس مبدأ أو نظرية علمية وإنما كان ولازال استراتيجية تحقق مـــصلحة الأطــراف الأكثر تفوقاً فى التجارة الدولية. فكيف يوجد تبادل تجارى حر بين اليمن وانجلتـــرا أو بـــين مـــصر والولايات المتحدة الأمريكية؟ فالتبادل بين كيانات غير متكافئة يؤدى حتماً لتمييز الشريك الأقـــوى اقتصادياً وسياسياً، ومن ثم يصبح مبدأ التجارة الحرة – فى الواقع العملى – أداة يستخدمها الطرف الأقوى لتحقيق منافع على حساب الطرف الأضعف.

وقراءة الاقتصاديين الغربيين تظهر أن مصلحة دولهم لم تكن أبداً غائبة كخلفيـــة لنظريـــاتهم المؤيدة لحرية التجارة أو لتقييدها. فمصلحة انجلترا كانت وراء اجتهادات الاقتـــصاديين الانجليـــز فى تطوير نظرية التبادل الحر فى حين كانت مصلحة ألمانيا وظروفها الاقتصادية المتخلفة نسبياً بالمقارنـــة لانجلترا وراء دعوة الاقتصادى الألمانى فريدريك ليـــست **Frédéric LIST** (١٧٨٩ – ١٨٤٦) إلى تقييد التجارة الدولية لحماية الصناعة الوليدة ونقده للنظرية التقليدية.

ففى مؤلفه الهام ثروة الأمم **The Wealth of Nations** (١٧٧٦) يلاحظ آدم سميث أن "اكتشاف أمريكا وممر رأس الرجاء الصالح يعتبر الحدث الأكثر أهمية فى التاريخ الانـــسانى ... فهـــو يفتح أبواب سوق جديدة لا نهاية لها أمام كل بضائع أوروبا، كما يتيح إمكانية تقـــسيمات جديـــدة للعمل وتطوير للفن ما كان ليتحقق فى ظل الحلقة الضيقة للتجارة القديمة التى كانت تفتقـــد ســـوقاً قادرة على إمتصاص القسم الأكبر من المنتجات. وقد تحسنت (بفضل الـــسوق الجديـــدة) القـــوى الإنتاجية للعمل وارتفع إنتاج مختلف الدول الأوربية كما زادت دخول السكان الحقيقية وثرواتهم ... والهدف من الوضع الجديد هو إغناء أمة عظيمة (أوربية) عن طريق التجارة والـــصناعة بـــدلاً مـــن الزراعة وتحسين الأراضى، وعن طريق تنمية الصناعة فى المدن بدلاً من الاعتماد على تنمية الريـــف. وقد ترتب على هذه الاكتشافات أن أصبحت المدن التجارية الأوروبية مركزاً للصناعة ليس فقـــط لجزء صغير من الدنيا هو أوروبا ولكن مركزاً صناعياً عالمياً يستخدم الزراعات المزدهـــرة فى آســـيا وأفريقيا وأمريكا ..." (ثروة الأمم : الجزء السادس، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨).

وتؤكد موسوعة كمبريدج للتاريخ الاقتصادى لأوروبا **The Cambridge Economic History of Europe** المعانى السابقة حينما تنتهى إلى أن "المثال البريطانى يعد نموذجـــاً تقليـــدياً

للثورة الصناعية المبنية على التجارة الخارجية. فقد وفرت تنمية التجارة الانجليزية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر القسم الأكبر من الثروة اللازمة لتمويل الصناعة الوليدة. ذلك أن إمكانية شـــراء المواد الأولية وبيع المنتجات المصنعة فى الأسواق الخارجية قد وســعت كــثيراً حقــل الإمكانيــات الاقتصادية المتاحة للصناعة البريطانية".

كما تؤكد الكاتبة فيليس ديان فى تأريخها للثورة الصناعية الأولى أنه يمكن القول إجمالاً بــأن التجارة الخارجية قد ساهمت فى التعجيل بالثورة الصناعية الأولى بست طرق رئيسية:

- خلق طلب جديد على منتجات الصناعة البريطانية.
- تسهيل الحصول على المواد الأولية مما يساعد على تنويع المنتجات الانجليزية وخفض أثمانها.
- اعطاء الفرصة للبلاد الفقيرة والمتخلفة لشراء المنتجات الانجليزية.
- تحقيق فائض اقتصادى (ربح) ساعد فى تمويل التوسع الصناعى وتحسين الزراعة فى انجلترا.
- تشجيع تكوين البناء المؤسسى للأمة وتغذية أخلاقيات الأعمال مما ساعد فى تأمين توسع وازدهار مستمر للاستثمار والإنتاج والتجارة.
- انشاء مدن كبرى ومراكز صناعية لم تعرفها أوروبا قبل التوسع فى التجارة الدوليـــة فى القـــرن الثامن عشر.

وأخيراً فإن جون مينارد كينز يشير من جانبه فى النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود إلى أن "التجارة الدولية كانت الوسيلة المرتجاة (فى القرن ١٩) للحفاظ على مستوى التشغيل داخل الـــبلاد وذلك عن طريق تشجيع البيع للخارج وفرض القيود على الواردات الأجنبية. وكان ينتج عن نجاح تلك الوسيلة نقل مشكلة البطالة للبلد الأضعف فى الصراع التجارى".

يبين من العرض السابق أن الدافع وراء الدفاع المستميت من جانب أنصار المذاهب الـــسائدة فى الفكر الاقتصادى الغربى عن فكرة التخصص وحرية التجارة لم يكن علمياً صرفاً وإنما كان يستهدف فى المقام الأول تقديم تبرير نظرى مقنع يؤمن استمرار المنافع التى تعود على بلادهم مـــن وراء تـــبنى البلاد المختلفة لمبدأ التخصص الدولى. ويدعم ذلك أن انجلترا لم تأخذ عملاً بمبدأ حرية التجـــارة إلا

عندما اقتضت مصالحها ذلك وأصبح لها التفوق التجارى الحاسم واحتكرت صناعتها الأسواق العالمية خلال القرن التاسع عشر، بينما لم تتجاوز فترة احترام الدول الأوروبية الأخرى لمبدأ حرية التجـــارة مدداً لا يزيد مجموعها عن ثلاثين عاماً. وفيما عدا هذه الفترات كان مبدأ تقييد التجارة هو الأساس على الرغم من كتابات الاقتصاديين التى استمرت فى تمجيد الفوائد الناجمة عن الأخذ بمبـــدأ حريـــة التجارة.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- د. جودة عبدالخالق: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٧٣ - ٧٩.
- د. عبدالرحمن يسرى أحمد: مقدمة فى الاقتصاد الدولى، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩، ص ٦٠ - ٦٦ و ص ٧٠ - ٨٦.
- د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى،المرجع السابق، ص ٧٣ - ٧٩.
- د. فوزى منصور : محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١ / ١٩٧٢ ، ص ١٦٤ - ١٨٠.
- د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص٤٠-٤٢.

ب- باللغات الأجنبية:

- **EMMANUEL (A.): L'échange inégel: essai sur les antagonismes dans les rapports internationanx, Paris, F. Maspero, 1978, P. 23 - 38.**
- **FRANK (A. G.): L'accumulation mondiale 1500 - 1800, Paris Calmann-lévy, 1977, P. 155 - 160, 308 - 324.**
- **KEYNES (J. M.): Théorie générale de l'emploi, de l'interêt et de la monnaie, Paris, Payot, 1966, P. 395 – 396.**
- **PALLOIX (ch.): L'économie mondiale capitaliste et les Firmes multinationales, Paris, F. Maspero, 1975, t. I, P. 34 - 44, 84 - 108.**
- **PARTANT (F.): La fin du développement, naissance d'une alternative?, Paris F. Maspero, 1982, P. 47 - 58.**
- **RUDLOFF (M.): Economie internationale: itinéraires et enjeux, Paris, Cujas, 1982, 57 - 59.**
- **SAMUELSON (P.) (Ed.): L'avenir des relations économiques internationales, op. cit., l'introducation, P. 7 - 10.**

الفصل الثانى
نظريات الإمبريالية والتبعية

لا يمكن علمياً التعرض لنظريات التبعية دون الإلمام بالكتابات التى تعرضت لمسألة الإمبريالية حيث أن البذور الأولى لفكرة التبعية قد ظهرت فى هذه الكتابات. ولذلك سوف يتضمن المبحث الأول فكرة الإمبريالية فى كتابات كل من كارل ماركس وروزا لكسمبرج ولينين.

أما المبحث الثانى فسوف يتعرض لفكرة التبادل اللامتكافىء عند أرجيرى أمانيويل، فكرة تنمية التخلف عند أندريه جوندر فرانك، فكرة التنمية اللامتكافئة بين الأطراف والمراكز عند سمير أمين، وأخيراً فكرة نظام العالم عند أمانيويل فاليرشتاين. ويلاحظ أن هذه الأفكار قد اكتسبت أهمية متزايدة منذ أوائل السبعينات وأصبحت تعتبر من أساسيات أدب الاقتصاد الدولى.

وأخيراً فإن تقدير نظريات الامبرالية والتبعية سوف يكون موضوع المبحث الثالث والأخير.

المبحث الأول

نظريات الامبريالية

نجد أبرز نظريات الامبريالية فى الأفكار التى عرضها كل من كارل ماركس وروزا لكسمبرج وفلاديمير لينين.

أولاً: الامبريالية فى كتابات ماركس:

لا تعنى الامبريالية فى الفكر الماركسى مجرد التوسع الإقليمى والغزو الاستعمارى ولكنها تتضمن كافة أشكال الهيمنة التى تمارسها الدول الرأسمالية على باقى مجتمعات العالم. وترتبط نشأة وتطور الامبريالية ارتباطاً جذرياً بتطور الاقتصاد الرأسمالى وتناقضاته. فالامبريالية ليست فى الواقع سوى نتيجة حتمية لما لحق بالنظام الرأسمالى من تطور فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد ترتب على نمو الرأسمالية فائض فى الإنتاج يتجاوز قدرات الأسواق المحلية ولزم بالتالى البحث عن منافذ (أسواق) خارجية لتصريف هذا الفائض وتحقيق معدل أرباح مرتفع.

فقد أشار كارل ماركس **Karl MARX** فى الجزء الثالث من كتابه رأس المال **Capital** إلى أن التوسع فى التجارة الدولية يتحقق نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالى الذى يستلزم بطبيعته الحصول على أسواق دائماً أكثر اتساعاً. فالتوسع المستمر فى السوق العالمية لم يعد سبباً ولكنه أصبح نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالى، أو بمعنى آخر ليست التجارة هى التى تدفع إلى تطوير الصناعة وإنما تؤدى الصناعة فى النظام الرأسمالى إلى التوسع المستمر فى التجارة الخارجية.

ويؤدى التبادل التجارى بين بلاد النظام الرأسمالى والدول الأخرى إلى اتساع قاعدة الرأسمالية وانتقالها إلى بلاد جديدة. فلكى تتمكن دولة ما من التصدير إلى الخارج فإنه يتعين عليها أن تخرج من نطاق الأنشطة التقليدية المرتبطة بالاستهلاك الذاتى وأن تحقق فائضاً له قيمة تبادل **valeur d'échange** وليس مجرد قيمة استعمال **valeur d'usage** (كأن يتحول بلد من إنتاج القمح للاستهلاك الداخلى إلى إنتاج القطن لتصديره إلى الخارج ومقايضته بسلع أخرى أجنبية). ويؤدى هذا

التحول إلى تغيير هام فى الهياكل الاقتصادية الداخلية وبصفة خاصة ربط الزراعة والأنشطة التقليدية بالاقتصاد النقدى الرأسمالى. ومن هنا تتدعم قاعدة الرأسمالية كنمط إنتاجى وترتفع الأرباح التى يحصل عليها الرأسماليون فى البلاد المهيمنة على التجارة الدولية.

ويتحقق المعدل المرتفع للربح لصالح الدولة الرأسمالية الأم لأنها تبيع منتجاتها بمستوى أعلى من قيمتها حتى ولو كان الثمن الذى تبيع به أقل ارتفاعاً من البلاد الأخرى المنافسة. فهنـــاك فى الواقـــع استغلال للسكان فى الدول المختلفة أهم من الاستغلال الذى تتعرض له البروليتاريا (الطبقة العاملـــة) فى الدول الرأسمالية مما يقود إلى معدل ربح أكثر ارتفاعاً يستحوز عليه الرأسماليون.

ثانياً: الإمبريالية فى كتابات روزا لكسمبرج:

نشرت روزا لكسمبرج Rosa LUXEMBURG كتابها الرئيسى تـــراكم رأس المـــال **L'accumulation du capital** فى عام ١٩١٣. وفى هذا المؤلف حاولت الكاتبة أن تثبـــت أن النظام الرأسمالى مطالب كى يحافظ على وجوده بأن يجد باستمرار أسواقاً لمنتجاته فى الخارج، خاصة فى المستعمرت التى لم تدخلها بعد علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ومن المعروف أن ماركس كان قد ميز فى معادلات إعادة الانتاج الموسعة بين القـــسم (١) الذى يضم قطاعات إنتاج السلع الرأسمالية والقسم (٢) الذى يضم قطاعات السلع الاســـتهلاكية. وبين أن التراكم الرأسمالى فى القسم (١) يتوقف على التراكم المتحقق فى القسم (٢)، والعكس أيضاً صحيح. غير أن استمرار التراكم وتطوره يستوجب مع ذلك طلباً فعلياً إضافياً، فمن أين يأتى هـــذا الطلب؟

تستبعد روزا لكسمبرج أن يأتى هذا الطلب من جانب الطبقة الرأسمالية لأنها تدخر وتستثمر فى السلع الرأسمالية معظم الفائض **surplus** (الربح) الذى تستحوز عليه ولا تخـــصص للاســـتهلاك سوى جانب يسير من هذا الفائض. كما أنها تستبعد أن يكون مصدر هذا الطلب الإضافى الطبقـــات العاملة لأن دخولها لا ترتفع عن حد الكفاف، أو وفقاً للتعبير الماركسى تعادل مستوى النفقة النفسية أو الاجتماعية لإعادة تكوين قوة (القدرة على) العمل. وهكذا لابد أن يأتى الطلب الإضـــافى مـــن

خارج القسمين (١) و (٢)، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق منافذ جديدة تتيحها التجارة الخارجية. فتوازن النمو الرأسمالى مستحيل بدون التوسع فى التجارة مع البلاد التى يسود فيها نظام اقتصادى غير رأسمالى.

ويعد استخدام كلمة "تجارة" فى هذا المقام مجازياً. فمنذ البداية كان على البلاد الرأسمالية أن تلجأ لاستخدام القوة وأن تقدم على الغزو المسلح لتهيمن على الأسواق الخارجية فى المناطق التى لا تسودها بعد علاقات الإنتاج الرأسمالية. فالامبريالية تعد ركناً أساسياً فى النظام الرأسمالى. وليست المنافذ الخارجية مجرد وسيلة للحصول على أرباح هائلة تتجاوز مستوى الأرباح فى بلاد النظام الرأسمالى (فنتصور فى ظل بعض الضغوط إمكان التخلى عنها) ولكنها شئ حيوى يتعذر بدونه استمرار النظام وينهار مستقبله.

وهكذا تنتهى روزا لكسمبرج من تحليلها إلى أن الأسواق الخارجية التى تسودها علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية تنطوى على طلب وعرض حيويين لدائرة الإنتاج الرأسمالى. فهذه الأسواق تشكل من ناحية طلباً على السلع الاستهلاكية التى تنتج فى البلاد الرأسمالية، وهى توفر من ناحية أخرى المواد الأولية التى تحتاج إليها الصناعات الرأسمالية. فوجود النظام الرأسمالى وتطوره مرتبط تماماً بسيطرة الدول الرأسمالية على المنافذ الموجودة فى الدول الأخرى واستغلالها لهذه الدول.

ثالثاً: الامبريالية فى كتاب لينين:

ركز لينين LENINE على أهمية دور الفوائض المالية التى تحققت فى بلاد النظام الرأسمالى فى تطوير الامبريالية واستغلال التجارة الخارجية لتحقيق أقصى الأرباح المتاحة. ففى كتابه المعنون الامبريالية المرحلة العليا للرأسمالية يعرف لينين الامبريالية بأنها الرأسمالية عندما تصل إلى مرحلة من النمو تتأكد فيها هيمنة الاحتكارات وسيطرة رؤوس الأموال ويكتسب فيها تصدير الفائض المالى أهمية كبرى ويبدأ فيها تقسيم خيرات العالم بين الاحتكارات الدولية واقتسام أقاليمه بين كبريات الدول الرأسمالية.

وهكذا فإن الاقتصاد العالمى لم يعد خاضعاً فقط لسيطرة رأس المال التجارى وانما أصبح خاضعاً بصفة أساسية لسيطرة رأس المال المالى (الذى قوامه رؤوس الأموال التى تحوزها البنوك ويستخدمها رجال الصناعة). وينبنى على ذلك أن الدولة الرأسمالية قد أخذت فى التحول التدريجى من دولة صناعية إلى دولة ريعية **Etat rentier** أو دولة دائنة **Etat créancier** تهيمن على الفوائض المتاحة فى الدول الأضعف. والدولة الريعية هى دولة رأسمالية طفيلية تعيش وتغتنى من ناتج الشعوب الأخرى. ومن هنا فإن الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة على التجارة العالمية لا تقلل وإنما تدعم الفوارق بين معدلات التنمية التى تتحقق فى دول العالم المختلفة.

ولفهم تطور الدولة الرأسمالية من دولة صناعية إلى دولة ريعية يتعين أن نشير إلى أن نمو الاحتكارات الصناعية قد أدى إلى تحقيق فوائض مالية كبيرة، وإعادة استغلال هذه الفوائض فى الإنتاج الصناعى (المحلى) لم تعد مربحة بدرجة كافية بسبب ميل معدل الأرباح إلى الانخفاض تدريجياً. ويأتى هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع قيمة المكونات العضوية لرأس المال، أى زيادة نصيب رأس المال الثابت (أدوات الإنتاج ، المواد الأولية ، ومنشآت البنية الأساسية) على حساب المكونات المتغيرة التى تتمثل أساساً فى فائض القيمة الذى يحققه الرأسماليون نتيجة استغلال العمال.

وفى هذه الظروف يعد تصدير رؤوس الأموال علاجاً مناسباً وإن كان مؤقتاً لتناقضات النظام الرأسمالى. فهو رد فعل الرأسمالية الاحتكارية فى مواجهة الانخفاض فى معدل الربح. وتستقر رؤوس الأموال المصدرة فى الدول التى تستحوز فيها على أعلى معدلات الأرباح، وهى غالباً الدول المستعمرة والدول حديثة الاستقلال (مثل دول أمريكا اللاتينية) . ولا جدال فى أن تصدير رؤوس الأموال يشجع أيضاً على تصدير البضائع، ولكن يتبقى أن الدافع الأساسى للامبريالية لم يكن تصدير البضائع بقدر ما هو تصدير فائض رؤوس الأموال لمواجهة الميل التدريجى للانخفاض الذى يسجله معدل الربح فى البلاد الرأسمالية.

المراجع المختارة

- BLAUG (M.): La pensée économique, origine et développement (Edition française), Paris, Economica, 1981, P. 304 - 309 , 331.
- BRAILLARD (ph.) et SENARCLENS (ph. de): l'impérialisme, Paris, PUF, 1980, P. 21 - 37.
- FRANK (A. G.): L'accumulation mondiale, op. cit., P. 161 - 162.
- LENINE: L'impérialisme stade supréme du capitalisme, Paris, Editions sociales, 1971.
- LUXEMBURG (R.): L'accumulation du capital, Paris, Maspero, 1967.
- MARX (K.): Le capital, Paris, Editions sociales, 1975.
- MARX (K.): Contribution à la critique de l'économie politique, Paris, Editions sociales.
- PALLOIX (ch.): L'économie mondiale, op. cit., P. 109 - 134.
- RUDLOFF (M.): Economie internationale, op. cit., 63 - 70.

المبحث الثانى
نظريات التبعية

ظهرت نظريات التبعية فى أواخر الستينات واستمرت تحتل مكاناً بارزاً فى الأدب الاقتصادى فى مجال التنمية والتجارة الدولية طوال عقدى السبعينات والثمانينات. غير أن انهيار النظم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وقيام منظمة التجارة العالمية وغلبة الدعوة لحرية التجارة فى ظل نظام رأسمالى عالمى أدى إلى تراجع هذه النظريات عن الأضواء منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين.

وسنعرض فى إطار نظريات التبعية للأفكار التى قدمها كل من أرجيرى إمانيويل، وأندرية جندر فرانك، وسمير أمين وأمانيويل فاليرشتاين.

أولاً: أرجيرى أما نيويل والتبادل اللا متكافىء:

لقد كان نشر الاقتصادى الفرنسى أرجيرى أما نيويل **Arghiri EMMANUEL** لكتابه التبادل اللا متكافىء **L'échange inégal** فى عام ١٩٦٩ بداية لموجة جديدة من المؤلفات ولمناقشات ومجادلات واسعة لم تستنفد بعد حول دور التجارة الدولية فى تيسير استغلال الدول الغربية لدول العالم الثالث وفى تخلف هذه الدول الأخيرة.

ومصطلح التبادل اللامتكافىء يعنى باختصار أن البلاد الفقيرة تجبر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج عدد كبير نسبياً من ساعات العمل فى مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج عدد أقل من ساعات العمل.

وتقوم فكرة التبادل اللامتكافىء على قلب أساس نظرية ريكاردو فى التجارة الدولية، فيفترض أن رأس المال متحرك فى مجال العلاقات الدولية فى حين يبقى العمل جامداً إلى حد بعيد وغير قادر على عبور الحدود بين الدول. ويترتب على حركة رأس المال تساوى معدل الربح الذى يتحصل عليه فى البلاد المختلفة، فى حين يترتب على جمود عنصر العمل وجود تفاوت فى الأجور بين بلد

وآخر. ويؤثر هذا التفاوت فى مستوى الأثمان الذى تتحدد عنده قيمة منتجات كل طرف من أطراف التبادل الدولى.

وقد أظهر المؤلف أن التبادل الدولى يتجه على نحو ثابت لغير صالح البلاد الفقيرة ويمكن أن نجد تفسيراً لذلك إذا طبقنا نظرية العمل فى القيمة، فالواقع أن منتجات الدول الغنية ترتفع قيمتها بالمقارنة لمنتجات الدول الفقيرة بسبب ارتفاع مستويات الأجور فى الأولى وانخفاضها فى الثانية.

ويؤكد أمانيويل أن انهيار معدلات التبادل الدولى لغير صالح بلاد العالم الثالث يرجع أساساً إلى الارتفاع المحدود فى مستويات الأجور التى يحصل عليها العاملون فى هذه الدول بالمقارنة للارتفاع الهام والمتوالى فى مستويات الأجور فى الدول الغنية.

والجديد فى تحليل أمانيويل هو أنه يخلص إلى أن التبادل اللامتكافىء يؤدى إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة. وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة التقليدية التى تدعى أن التبادل الدولى يؤدى إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معاً، كما أنها تخالف أيضاً الآراء السائدة فى الفكر الماركسى – اللينينى التى ترى أن طبقة الرأسماليين فى الدول الغنية هى التى تستفيد وحدها من استغلال الطبقات العاملة فى البلاد الفقيرة والغنية على السواء. فليس هناك فى هذا الفكر استغلال أمة لأمة وانما استغلال الطبقة البرجوازية للطبقات العاملة فى كافة أنحاء العالم، أما تحليل أمانيويل فيظهر على العكس أن الزيادة فى أجور مجموع الطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية إنما تتم على حساب استغلال الفلاحين والعمال فى البلاد المسيطر عليها (التابعة) فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولا يدعى أمانيويل أن التبادل اللامتكافىء يبرر وحده كل التفاوت فى مستويات المعيشة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، ولكنه يؤكد أن عدم التكافؤ فى التبادل الدولى كان الأساس الذى استغلته الدول الغنية فى تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفى فرض عملية التنمية اللامتكافئة التى أوصلت الفوارق فى مستويات معيشة الشعوب إلى مستواها الحالى.

وبخصوص الاجابة على السؤال الآتى : ماذا يجب على دول العالم الثالث أن تفعل فى مواجهة التبادل اللامتكافىء والتدهور المستمر فى معدل التبادل الدولى لغير صالحها ؟ يقدم أمانيويل الأفكار الآتية : إذا افترضنا أن هناك استحالة مادية بشأن رفع مستوى الأجور فى البلاد الفقيرة إلى نفس مستواها فى البلاد الغنية خاصة فى المدى القريب، فإنه لا يتبقى أمام الدول الفقيرة سوى أن تسعى للبحث عن الوسائل التى تمكنها من الاحتفاظ لديها بالفائض الذى يحققه الإنتاج المحلى وعدم التفريط فيه لصالح البلاد الأجنبية. ومن أهم هذه الوسائل فرض تعريفة جمركية مرتفعة على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير، وبالتالى رفع أثمان هذه المنتجات وعدم إتاحة الفرصة للمستهلكين الأجانب للاستفادة من رخص مستويات الأجور فى الدول الفقيرة. وتستغل حصيلة الضرائب الجمركية على الصادرات فى الاستثمارات المحلية التى تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن يصعب تطبيق هذه الوسيلة دون اتفاق تام بين الدول المصدرة لنفس المنتجات وإلا انصرف الطلب العالمى عن الدولة التى فرضت زيادة فى أثمان منتجاتها إلى الدول الأخرى التى لم ترفع هذه الأثمان (المثال الواقعى فى هذه الحالة تقدمه منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC (أوبيك) فى فترات نجاحها وفى فترات فشلها).

ولكن أرجيرى أمانيويل يفضل وسيلة أخرى أكثر فعالية هى تنويع الدول الفقيرة لمنتجاتها بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية الموجهة للتصدير إلى فروع جديدة تنتج سلعاً تحل محل المنتجات المستوردة.

وهذه الوسيلة تدعم موقف الدولة الفقيرة فى علاقاتها بشركائها فى التجارة الدولية من ناحيتين : فهى تؤدى أولاً إلى خفض حجم الصادرات التقليدية فى ظل بقاء الحاجات الدولية عند نفس المستوى لبعض الوقت على الأقل، فينتج عن ذلك ارتفاع فى أثمان المنتجات التقليدية التى تصدرها البلاد الفقيرة. ومن ناحية أخرى يؤدى تطبيق الاستراتيجية السابقة إلى انخفاض فى واردات الدول الفقيرة فى الوقت الذى تخطط الدول الغنية لاستثماراتها بافتراض الاتساع المستمر فى حجم الصادرات مما يؤدى إلى انخفاض غير متوقع فى كمية المبيعات، الأمر الذى يجبر الدول الغنية على خفض أثمان منتجاتها.

وقد يترتب على تغيير هيكل التخصص الدولى فى البلاد المختلفة خسارة لإجمالى دول العالم بالمقارنة مع الوضع الحالى، ولكن هل يجرؤ إنسان على أن يطالب الدول الفقيرة بالتضحية بمصالحها من أجل صالح مجموع الإنسانية ؟ ولماذا تتحمل الدول الفقيرة بهذا العبء دون البلاد الغنية ؟

وينهى الكاتب الفرنسى مؤلفه الهام بمثال يوضح ضعف نظرية ريكاردو فى ظروف التبادل اللامتكافىء بين دول العالم. فوفقاً للأفكار المستقرة فى الأدب الاقتصادى لا يجوز أن يطلب من بلد كبولندا أن تعمل فى إنتاج وتصدير المنسوجات القطنية التى تخصصت فيها وأجادتها كى تصنع سيارة تحتاج إلى ألف ساعة من العمل فى حين أن نفس السيارة يتم إنتاجها فى مصانع فيات بتورينو فى ايطاليا فى حوالى ٥٠٠ ساعة عمل فقط. ولكن إذا كانت ساعة العمل فى تصنيع السيارة تساوى فى السوق الدولية أربع أو خمس مرات ساعة العمل فى صناعة المنسوجات (بسبب أن صناعة السيارات تتمركز أساساً فى البلاد التى تتميز بارتفاع أجورها فى حين أن صناعة المنسوجات تتم أساساً فى البلاد التى تتميز بانخفاض الأجور) فلا جدال فى أن مصلحة بولندا تملى عليها إنتاج السيارات التى تحتاجها (رغم الفارق الكبير فى الإنتاجية) بدلاً من الحصول عليها من الخارج بالتخصص فى تصدير المنسوجات القطنية.

ثانياً: اندريه جندر فرانك ودور التبادل الدولى فى تنمية التخلف:

يعتبر اندريه جندر فرانك **André Gunder FRANK** أبرز رموز المدرسة الفكرية التى تسمى بمدرسة أمريكا اللاتينية، وتهدف بحوثه ومقالاته العديدة إلى التأكيد على أن تنمية التخلف **Développment du sous - développment** أى تعميق التخلف وتدعيمه فى مناطق أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يعود أساساً إلى الاستغلال الذى مارسته ولاتزال تمارسه الدول الرأسمالية الغربية.

فالواقع أن اقتصادات الدول التابعة قد سخرت منذ الاستعمار لمتطلبات اقتصادات الـــدول الغربية المستعمرة. وينبنى على ذلك حقيقتان:

الحقيقة الأولى: وجود علاقة سببية بين تخلف دول العالم الثالث الذى نشاهده حالياً واتصال هذه الدول بالنظم الرأسمالية الأوربية والأمريكية الشمالية.

الحقيقة الثانية: وجود علاقة سببية بين تخلف دول العالم الثالث ونمـــو وتطـــور الـــدول الغربيـــة الرأسمالية. فلولا استغلال الدول الأخيرة للدول الأولى سواء عن طريق الاستعمار أو عـــن طريـــق التجارة الخارجية ما استطاعت تحقيق مستوى التنمية الذى وصلت إليه فى الوقت الحاضر. فيعد نمو الدول الغنية عملية مرتبطة تماماً بعملية إفقار وتخلف الدول التابعة، حيث أن هذا النمو قـــد تطلـــب إنشاء واستغلال مناطق متخلفة تابعة تحيط بالدول الرأسمالية. وهكذا يعتبر تطور البلـــدان الغربيـــة وتخلف البلدان التابعة عنصرين متكاملين لا ينفصمان وينبعان من مصدر واحد هو هيكـــل النظـــام الرأسمالى الدولى.

وقد أبرز جندر فرانك فى دراساته لتاريخ التراكم الاستغلالى الرأسمالى حجم الاستتراف الذى تعرضت له الدول التابعة منذ القرن السادس عشر. فوفقاً لتقديرات الكتـــاب الغـــربيين أنفـــسهم يتجاوز ما نهبته الدول الاستعمارية الرئيسيـــة (البرتغـــال، أسبانيـــا، هولنـــدا، فرنســـا، انجلترا) من المستعمرات خلال القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر ألف مليون جنيه استرلينى ذهـــب، وهو ما يفوق قيمة رءووس الأموال المستثمرة فى كافة الصناعات التى تستخدم البخار فى نحو عـــام ١٨٠٠ ميلادية.

ويلاحظ جندر فرانك أن الدول التابعة الأكثر تخلفاً اليوم هى ذاتها الدول التى كانت الأكثر إنتاجاً والأكثر تصديراً فى المرحلة السابقة مباشرة على الاستعمار الأوروبى، مما يدعم نظريتـــه فى أن اتصال هذه الدول بالرأسمالية العالمية كان السبب الرئيسى فى إفقارها وتخلفها.

فالواقع أن الدول المستعمرة قد حرصت منذ البداية على تـــدمير كافـــة الـــبنى (الهياكـــل) الاقتصادية والاجتماعية فى المستعمرات ليتسنى لها تحقيق أكبر درجات الاستغلال والنهب. وجـــدير بالملاحظة أن روزا لكسمبرج كانت سباقة إلى الإشارة إلى دور التوسع الاستعمارى فى تحطيم أشكال "الاقتصاد الطبيعى" التى كانت تحقق الاكتفاء الذاتى لسكان المستعمرات.

وقد تعرضت بعض آراء الاقتصادى الألمانى الأصل اندريه جندر فرانك للنقد من زملائـــه فى مدرسة التبعية حيث لاحظوا بصفة خاصة أنه أغفل فى تفسيره لتخلف دول العالم الثالث الدور الذى تلعبه أنماط وعلاقات الإنتاج الداخلية. فالأوضاع والتناقضات المحلية تؤثر بدرجة أكبر مـــن طبيعـــة علاقات التبادل الخارجى فى عمليتى التخلف والتنمية.

ثالثاً: سمير أمين والتنمية اللامتكافئة بين بلدان المراكز وبلدان الأطراف:

يعد الاقتصادى المصرى سمير أمين واحداً من أشهر كتاب مدرسة التبعية فى العالم وهو يعيش منذ بداية الستينات فى فرنسا والسنغال حيث كان يدير المعهد الأفريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة فى داكار.

وقد بدأ سمير أمين من حيث انتهى ارجيرى امانيويل الذى أظهـــر ســـيطرة مبـــدأ التبـــادل اللامتكافىء على التجارة الدولية وبصفة عامة على العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنيـــة والـــبلاد الفقيرة. ويفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى بلاد المراكز **centres** وعلى المجموعة الثانية بلاد المحيط **périphérie** أو بلاد الأطراف، وهى تسمية ترجع إلى الاقتصادى الأرجنتينى المعـــروف راءول برييبش.

وتهدف كتابات سمير أمين إلى نقد الأسس التى تقوم عليها النظريات التقليديـــة فى التجـــارة الدولية واظهار أن التفاوت الكبير فى نصيب كل من بلاد المراكز وبلاد المحيط من عائـــد التجـــارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف فى النفقات النسبية (كما يدعى ريكاردو) أو الاخـــتلاف فى المـــوارد الطبيعية (كما تدعى المدرسة السويدية) أو الاختلاف فى نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمـــــة

(كمـــا يقول كثير مـــن الاقتصاديين الماركسيين) أو إلـــى التفاوت فى مـــستويات الأجـــور (كما خلص امانيويل)، وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التى مرت بها مجتمعات المراكز ومجتمعات الأطراف كما يرجع إلى الظروف التى أحاطت بعملية اندماج اقتصادات الأطراف فى اقتصادات المراكز. فالواقع أنه منذ تطبيق مبدأ التخصص فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن اقتصادات الأطراف قد وجهت تماماً إلى خدمة اقتصادات المراكز وأصبحت خاضعة لها ومتأثرة بكل تقلباتها.

وبصدد التمييز بين المراكز والأطراف يلاحظ سمير أمين أنه على حين تحكم بـــصفة أساســـية القوى الاجتماعية الداخلية عملية تراكم رأس المال فى المراكز وتستخدم العلاقات الخارجية لخدمـــة هذا المنطق الداخلى، فإن عملية التراكم فى الأطراف ليست سوى عملية تابعة تتأثر حتماً بأوضـــاع التراكم الذى يحدث فى المراكز. فالأطراف معروفة بالنفى : فهى المناطق التى اندمجت فى النظام العالمى دون أن تبلور إلى مراكز، وهى المناطق التى تتحكم القوى الخارجية فى تحديد مدى واتجاه تراكمهـــا المحلى.

ووفقاً لسمير أمين تتميز المراكز عن الأطراف بسيطرتها على التراكم الرأسمالى. وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على تمركز الفائض المالى، الهيمنة على السوق المحلية، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وأخيراً الهيمنة على التكنولوجيا أى المقـــدرة على إعـــــادة تكوينها فى الداخل دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها. فالدولـــة الـــتى تسيطر على هذه العوامل الخمسة "تستحق أن تعتبر دولة برجوازية وطنية. وإن لم تسيطر عليها فـــلا تستحق هذه التسمية".

وبخصوص طبيعة الصلة بين المراكز والأطراف يذهب سمير أمين إلى أن العلاقـــات التجاريـــة والمالية بينهما قد قامت فى جميع مراحل نمو النظام الرأسمالى العالمى بوظيفتين:

- الوظيفة الأولى هى استثمار الفوائض المتحققة فى المراكز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالميـــة على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية **précapitalistes** التى كانت سائدة فى الأطراف.

- الوظيفة الثانية هى المحافظة على الارتفاع المستمر فى المعدل المتوسط للفائدة الذى كان يسجل ميلا للانخفاض فى المراكز.

ولقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار، وأيضاً عن طريق تشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبياً فى الأطراف وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة. وقد كانت هذه هى البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافىء الذى أنبت التنمية اللامتكافئة.

ويقسم سمير أمين تاريخ العلاقات الاقتصادية بين المراكز والأطراف فى المائة عام الأخيرة إلى مرحلتين تمتد الأولى من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٥ وتبدأ المرحلة الثانية منذ ذلك الحين.

فى المرحلة الأولى كان النظام الاستعمارى يفرض أشكالاً تقليدية لتقسيم العمل الدولى. فقد تخصصت المستعمرات فى تزويد المراكز ببعض المنتجات الزراعية المتميزة (البن، الشاى، الكاكاو، البهارات، الجوت، القطن)، كما استثمرت الاحتكارات الغربية رؤوس أموال ضخمة فى الصناعات التعدينية وفى المرافق والخدمات التى يستلزمها قيام هذه الصناعات فى الدول الطرفية (السكك الحديدية ، الموانىء ، المصارف ، الديون العامة)، وفى نفس الوقت غزت المنتجات المصنعة فى المراكز الأطراف.

ولاجدال فى أن تلك المرحلة قد شهدت عملية إفقار منظم ومكثف للأطراف انتفى معها احتمال شروعها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المرحلة المعاصرة التى بدأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية فقد شهدت انحسار الاستعمار بمفهومه التقليدى وتميزت بحدوث ثلاثة تغييرات هيكلية هامة فى النظام الرأسمالى:

١. ظهور الشركات العملاقة متعدية الجنسية التى يمتد نشاط كل منها إلى العالم بأسره.
٢. حدوث ثورة تكنولوجية أدت إلى جعل مركز الثقل لصناعات المستقبل يتجه نحو الأفرع الجديدة (الذرة، الفضاء، الالكترونيات، الحاسبات الآلية..). وبالتالى لم يعد التراكم مرتبطاً

بارتفاع قيمة الاستثمارات الثابتة، وإنما أصبح تطور الابتكارات وتأهيل العاملين تأهيلاً راقياً بما يسمح بتطبيق هذه الابتكارات يشكل العنصر الرئيسى للنمو الصناعى الحديث.

٣. تركز المعرفة التكنولوجية فى هذه الشركات العملاقة متعدية الجنسية.

وقد أحدثت هذه التغيرات مجموعة من الآثار الهامة طورت فى طبيعة العلاقة بين المراكز والأطراف. فلم تعد المراكز بحاجة لتصدير رؤوس الأموال لاستنزاف الفائض فى الأطراف لأن الهيمنة التكنولوجية غدت كافية وحدها لتحقيق هذا الغرض (فالبلاد الطرفية تتحمل أعباء ضخمة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة فى صورة منتجات، رخص للتجميع أو التصنيع المحلى، تدريب واكتساب الخبرة الفنية أو إذن باستعمال الاسم التجارى). وهكذا فإن الأرباح التى تحصل عليها الاحتكارات فى بلاد المراكز قد تعاظمت فى حين أن نزيف الفوائض المالية فى الأطراف قد تفاقم بسبب ما أحدثته الثورة التكنولوجية من تخصص دولى جديد لا متكافىء.

وللخروج من هذا المأزق يرى سمير أمين ضرورة اتجاه الأطراف نحو فض ارتباطها بالمراكز والشروع فى تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. غير أن هذا لا يعنى الانغلاق الكامل والامتناع تماماً عن المشاركة فى التجارة الدولية، بل يعنى أن المصلحة العليا للأطراف تقتضى اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطوراً والتخصص فيها. ويجب أن يعاد النظر فى هذا التخصص وفقاً لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية. فمن الخطر كما يثبت تاريخ

العلاقات الاقتصادية الدولية أن تركن بعض الدول إلى التخصص فى المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة وأن تترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة فى الابتكار والإنتاج والهيمنة على هياكل التجارة الدولية.

ولا يبدو أن سمير أمين متفائل بخصوص المستقبل خاصة بالنسبة للدول العربية حيث يرى أن آليات النظام الرأسمالى العالمى لا تشكل عنصراً مواتياً لتبلور دول برجوازية وطنية (مراكز) جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فهدف الامبريالية فى المنطقة العربية ليس مجرد استغلال الامكانيات المحلية بشرط السيطرة عليها ولكن تدمير هذه الامكانيات. فالتدمير هو شرط استمرار

ضمان السيطرة على البترول وهو المورد الأساسى الذى يهتم به الغرب فى المنطقة. ولذلك فإن التكيف مع النظام الاقتصادى العالمى الذى تسيطر عليه المراكز "مرادف للانتحار".

رابعاً: امانيويل فاليرشتاين ودور القوة فى نظام العالم:

يوجه الاقتصادى الأمريكى امانيويل فاليرشتاين **Immanuel Wallerstein** أبحاثه نحو تحليل طبيعة العالم الذى نعيش فيه وكيف كان فى الماضى وكيف سيصبح فى المستقبل وماهى القوى الحقيقية التى تؤثر فى تطوره فى المراحل المختلفة التى يمر بها.

ويتميز منهج فاليرشتاين فى التحليل بواقعيته ومخالفته للأفكار التقليدية النمطية السائدة فى الفكر السياسى والاقتصادى الغربى. فهو يلاحظ بداية أن قواعد عمل النظام الدولى لا يحكمها رضاء الأطراف أو اتفاقها المشترك، ولكنها نتاج رغبة أو قدرة الدول الأقوى فى فرض إرادتها على الدول الأقل قوة. فيجب ألا نتغافل عن حقيقة واقعة هى أن الدول تتدرج فى تسلسل السلطة وأن مركز كل دولة فى هذا التسلسل يشكل الحدود الفعلية لنشاطها. فالنظام الكونى أو ما يسميه فاليرشتاين نظام العالم **World - system** يتخذ هيئة هرمية تتسع قاعدتها السفلى وتضيق قمتها حيث تقتصر على عدد محدود من الدول.

وفى تفسيره لتفاوت الدول من الناحيتين السياسية والاقتصادية يلاحظ الكاتب أن الفوارق بينها كانت فى الأصل ضعيفة، كما كان التخصص الجغرافى محدوداً. غير أن هذه الفوارق التى تعود لعوامل تاريخية وبيئية قد تعمقت وتدعمت بسبب نظام العالم القائم على الرأسمالية. فقد كان العامل الرئيسى وراء تعميق هذه الفوارق هو الالتجاء إلى القوة لتحديد الأثمان.

وبدهى أن استعمال القوة من أحد طرفى العلاقة التجارية للحصول على أفضل الأثمان لا يعد اختراعاً خاصاً بالنظام الرأسمالى لأنه سلوك قديم. ولكن الجديد الذى أتت به الرأسمالية هو نجاحها فى التمويه والتعمية على هذا التبادل اللامتكافىء على مدى خمسة قرون.

ويكمن سر نجاح هذا التمويه فى هيكل الاقتصاد العالمى الرأسمالى وبالأخص فى إتجاهــه نحــو الفصل (الظاهرى) بين السلطتين الاقتصادية والسياسية. فالــسلطة الاقتــصادية تفــسر التبــادل اللامتكافىء بالتقسيم الاجتماعى للعمل على المستوى الدولى وبالفارق فى الإنتاجية، بينمــا تفــسره السلطة السياسية باستقلال الدول وممارسة كل دولة لسيادقما فى نطاقها الاقليمى.

غير أن الواقع يظهر أن كل الأنشطة الصناعية والتجارية الهامة نسبياً تنجح دائماً فى تخطــى النطاق الضيق للسيادة الاقليمية كما تخترق حواجز التخصص الاقليمى. وليس هذا أمراً حديثاً حيث تؤكد دراسة التاريخ الاقتصادى للنظام الرأسمالى أن الطابع متعدى الجنسية للشبكات التجارية الهامة كان حقيقة فعلية فى العالم الرأسمالى فى القرن السادس عشر الميلادى كما هو الحال اليوم.

ولكن كيف بدأت واقعياً آليات التبادل اللامتكافىء ؟

لقد بدأت هذه الآليات –وفقاً لفاليرشتاين– فى لحظة ما اختل فيها التوازن فى السوق (سواء بسبب الندرة المؤقتة فى إحدى العمليات الإنتاجية أو بسبب الندرة المفتعلة الناجمة من استخدام القوة) مما أدى إلى أن البضائع أصبحت تنتقل من منطقة إلى أخرى بطريقة تجعل المنطقة الحائزة للسلعة الأقل ندرة تبيعها إلى منطقة ثانية عند ثمن يتضمن نفقة حقيقية أعلى من النفقة التى تتضمنها سلعة أخــرى تُقوم بنفس الثمن ولكنها تنتقل فى الاتجاه المعاكس. إن ما يتم فى الواقع ليس سوى انتقــال جزئــى للربح (أو الفائض) من منطقة إلى منطقة أخرى. وهذا هو نمط العلاقات التى توجد بين قلب (مركز) وتخوم (أطراف) النظام الرأسمالى، ذلك إذا شئنا أن نسمى تخوماً المنطقة الخاســرة فى هــذا التبــادل اللامتكافىء ومركزاً المنطقة المستفيدة.

وبعد هذه البداية ليس من الصعب التعرف على الآليات العديدة التى ساهمت عبر الــزمن فى زيادة الفوارق بين المركز والأطراف. ففى كل مرة كان يحدث تبادل لا متكافىء بينهما كان ذلــك يؤدى إلى تحويل جزء أكثر أهمية من الفائض الكلى نحو المركز. ويقود تدفق الفائض إلى مزيــد مــن تراكم رأس المال فى المناطق المركزية مما يوفر بالتبعية تمويلاً متصاعداً يدعم عملية الميكنة التى قــدمت

للمنتجين فى المركز مزايا تنافسية إضافية فى مواجهة الأطراف. فالميكنة أتاحت لهــؤلاء المنــتجين أن يطرحوا فى الأسواق دون توقف منتجات جديدة "نادرة".

ومن جهة أخرى فإن تركز الفائض فى المناطق المركزية يوفر لها مقدرة ضريبية عالية ويمنحها الدافع السياسى لقيام جهاز دولة قوى نسبياً لديه المقدرة على إضعاف أجهــزة الدولــة فى منــاطق الأطراف وإبقائها دائماً فى المركز الأدنى. ويمارس جهاز الدولة فى المناطق المركزية الــضغوط علــى أجهزة الدولة فى المناطق الطرفية ليضمن موافقتها على قبول، وربما تدعيم، تخــصص الأطــراف فى الأنشطة الاقتصادية الأدنى درجة.

ومما تقدم يبين أن الأثمان الجارية للمنتجات ليست مجرد انعكاس لمراكز الأطراف التفاوضــية فى السوق العالمية كما يدعى أنصار الاقتصاد التقليدى ولكنها محصلة للضغوط التى أفرزهــا ولازال يساندها نظام العالم. والإدعاء بخلاف ذلك ليس سوى حلقة من حلقات العملية المنظمة للتمويه التى استمرت عدة قرون. فعنصر القوة فى العلاقات الدولية يفسر إلى حد بعيد بداية وتطــور التبــادل اللامتكافىء ومن ثم التنمية اللامتكافئة.

المراجع المختارة

أ- مراجع باللغة العربية:

- د. سمير أمين: "حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية"، قضايا فكرية، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦، ص ٣٠ - ٥٢.
- د. مصطفى كامل السيد: "تأملات حول التبعية .. واقعها ونظرياتها"، قضايا فكرية، المرجع السابق، ص ١٨ - ١٩.

ب- مراجع باللغة الأجنبية:

- **AMIN (s.): L'accumulation à l'échelle mondiale, Paris, Anthropos, 1971.**
- **AMIN (s.): Le développement inégel, Paris, Editions de Minuit, 1973.**
- **AMIN (s.): L'impréalisme et développement inégal, Paris, Editions de Minuit, 1976.**
- **EMMANUEL (A.): L'échange inégal - Essai sur les antagonismes dans les rapports internationaux, Paris, F. Maspero, 1978.**
- **FRANK (A. G.): Développment du sous développement, Paris, Maspero, 1971.**
- **FRANK (A. G.): l'accumulation mondiale 1500 - 1800, calmann-levy, 1977.**
- **PALLOIX (ch.): L'économie mondiale capitaliste, op. cit., P. 158 - 194.**
- **VALLERSTEIN (I.) : Le capitalisme historique, Edition Française, Paris, Editions la découverte, 1985 .**

المبحث الثالث

تقدير نظريات الامبريالية والتبعية

الفكرة الأساسية التى تدور حولها هذه النظريات هى أن التجارة الدولية قـد اسـتخدمت ولازالت تستخدم كأداة لاستغلال دول المراكز لدول الأطراف. والسؤال الذى يطرح نفسـه هـو مدى مطابقة هذه الفكرة للواقع العملى؟ هل حقاً كان هناك استغلال منظم لشعوب العالم الثالـث عن طريق التجارة؟ وهل سجل معدل التبادل الدولى تدهوراً منتظماً لغير صالح هذه الشعوب؟

الواقع أن الأمثلة على وجود هذا الاستغلال كثيرة تتعدد باختلاف الشعوب التى تعرضت له خاصة خلال القرن التاسع عشر الذى شهد تعظيم مبدأ حرية التجارة. وسوف نكتفى فى نطاق هذه الدروس بأن نأخذ مصر كنموذج للبلاد التى تعرضت للاستغلال والنهب، وسوف نقتـصر علـى الشهادة التى يتضمنها كتاب المؤرخ الانجليزى جون مارلو Gohn MARLOWE "تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢".

يشير الكاتب بداءة إلى أن "مصر كانت فى نهاية القرن الثامن عشر تكاد تكون بلداً زراعيـاً خالصاً. وكان مصدر دخل الحكومة الرئيسى هو "الميرى" أو ضريبة الأراضى الزراعية. وكانت جباية هذه الضرائب يعهد بها إلى طائفـة من جباة الضرائب يطلق عليهم اسم الملتزمين ... وقد جرد محمد على الملتزمين من اقطاعياتهم والغى نظام الالتزام ... ثم أدخل نظاماً جديداً يتعلق بمحاصيل التـصدير التى تدر أكبر قدر من الربح يقضى ببيع هذه المحاصيل للحكومة بأسعار تحـددها الحكومـة ذاتهـا. وكانت الحكومة بعد ذلك تبيعها بثمن أعلى للتجار الأجانب لتصديرها للخارج، وكذا التجار المحليين لتسويقها فى السوق المحلية. وطبق نظام الاحتكار هذا أيضاً على كثير من السلع الواردة. وقد كـان الهدف الرئيسى من نظام الاحتكار هو تزويد محمد على بالأموال التى يحتاجها لتمويل نفقاته العسكرية والبحرية ... وقد وقفت الحكومة البريطانية موقفاً حازماً ناجحاً فى وجه دخول نظام الاحتكـار إلى سوريا بعد احتلال محمد على لها، ولكنها بالنسبة للاحتكارات فى مصر لم تفعل شيئاً لأنها كانت تخدم مصالح الجالية التجارية البريطانية فيها جيداً وذلك رغم إلغاء الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا سنة ١٨٣٨ للاحتكارات وجميع الضرائب عدا الضرائب الجمركية ... فالاحتكار كان يناسب مـصالح

عدد من التجار الأجانب الذين كانوا يضمنون لأنفسهم الحصول على حصة من القطن مقابل تزويد محمد على بالقروض قصير الأجل، التى كانت قد أصبحت جزءاً أساسياً من نظامه المالى، وجسراً يعبر الفجوة بين النفقات الحكومية وجمع الضرائب (ص ١١٠ – ١١٣).

وهكذا نرى انجلترا المدافعة بحماس عن تطبيق مبدأ حرية التجارة تقف فى وجه فرض محمد على لنظام الاحتكار فى سوريا لأن ذلك يتعارض مع مصالحها ولكنها فى نفس الوقت تغض الطرف عن فرضه فى مصر لأن ذلك يفيد التجار الانجليز. فحرية التجارة ليست مبدأ مطلقاً ولكنها سياسة تطبق إذا لم يتعارض ذلك مع مصالح انجلترا والانجليز.

ولا يتوقف الدور البريطانى فى مصر عند حد مجرد ضمان احترام القواعد التى تحقق المصلحة الانجليزية وإنما – كما يلاحظ جون مارلو – "انتهج القناصل البريطانيون فى مصر، بناء على تعليمات حكوماتهم، خطة الاستبداد مع الحكومة المصرية باضطراد فيما يتعلق بمسائل التجارة. فقد اعترض القنصل البريطانى على محاولة قامت بها الحكومة المصرية لمنع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل ... وكذلك قوبل منع تصدير الحبوب سنة ١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون فى هذه التجارة المنتظمة ... وقد احتجت الحكومة المصرية قائلة إنها إنما منعت تصدير القمح لتفادى حدوث مجاعة، ولكن جرين **Green** القائم بأعمال القنصل البريطانى لم يأبه لهذه الحجة ... ولم يلبث القطن المصرى أن أخذ يباع شيئاً فشيئاً بالمزاد العلنى حسب توصية القناصل البريطانيين ..." (ص ١١٥ – ١١٦).

ويخلص جون مارلو من دراسته لتاريخ العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأوروبية فى هذه المرحلة إلى أن "هذه التدخلات الاستبدادية فى شئون مصر الداخلية توضح نمط الاستعمار الذى كان يتطور فى ذلك الحين. فمنذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة أحداث ١٨٤٠ – ١٨٤١، أخذت الحكومة البريطانية فى استخدام الضغط الدبلوماسى لجعل مصر مصدراً للمواد الخام الرخيصة، وسوقاً مربحاً لبيع مصنوعاتها، دون رعاية لمصالح الحكومة المصرية أو رفاهة الشعب المصرى. فقد حملت الحكومة المصرية على الاستمرار فى تصدير القمح رغم نقصه فى السوق المحلية، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين، لأن محصول القمح فى انجلترا كان دون المتوسط. كذلك كان اصرارها على بيع القطن بالمزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره اجبارياً لمصلحة أصحاب مصانع

القطن فى لانكشاير. وقد كان إلحاحها فى تنفيذ مشروع السكة الحديدية لتقريب أمد الطريق الــبرى من جهة، وللمساعدة فى بيع المعدات البريطانية الصنع والخاصة بالمشروع من جهــة أخــرى" (ص ١١٧).

ويميز المؤلف الانجليزى بين أربع مراحل مر بها النهب الأوروبى لمصر: "فقد أدى إنهاء نظــام الاحتكار الذى كان مطبقاً فى عهد محمد على إلى ظهور الاقتصاد الحر، وفيه تمكنت الأقطار الأوروبية من شراء المواد الخام ومواد الطعام من مصر، خصوصاً القطن والحبوب، بأبخس الأثمــان. ولم تكــد تستقر هذه السوق الحرة تماماً، حتى بدأت المرحلة الثانية، وهى مرحلة الضغط الدبلوماسى من أجل بيع السلع الأوروبية فى مصر.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل فى استخدام الضغط الدبلوماسى للحصول على امتيازات المرافــق العامة المختلفة. وفى ذلك كان أصحاب هذه الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظــام الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها الأوربيون فى مصر. ويعتبر امتياز قناة السويس مثالاً جلياً على ذلك .. أما المرحلة الرابعة من الاستعمار فتتمثل فى استخدام الضغط الدبلوماسى لحمــل الحكومــة المصرية على قبول القروض الأجنبية طويلة الأجل، بضمان موارد الدخل، وذلك لتمويل مشروعات التنمية من الناحية النظرية. وكانت هذه القروض عادة يتم التعاقد عليها بــشروط باهظــة دون أن يحاول المقرضون التحقق من سلامة المشروعات التى ينوون تمويلها أو ربط تسديد هــذه القــروض بقدرة مصر على الدفع. وفى الحقيقة أن القروض التى تم تحصيلها قد أنفقت، لا فى تمويل مشروعات رأسمالية تنمى الدخل، وإنما فى جميع أنواع الأسراف والتبذير، بما فى ذلك دفع التعويضات عن عقود الامتياز المفسوحة أو دفع الديون التى سبق التورط فيها. وكانت النتيجة المحتومة هى ازدياد الــضغط الدبلوماسى لحمل الحكومة على تحصيل الضرائب الكافية لتسديد القروض، وهى التى كانت فوائدها فى الحقيقة تبتلع أكثر من نصف الدخل الإجمالى لمصر. ومن ثم فقد أخذ المراقبون يــشاهدون هــذا المشهد الكريه، مشهد ممثلى الدول وهم يقبلون، بل يحرضون الحكومة المصرية على جلد الفلاحــين بالسيط لانتزاع الضرائب المتزايدة أبدا منهم، وذلك لدفع فوائد القروض الــتى ســبق أن شــجعوا الحكومة على اقتراضها(ص ١٢٠ – ١٢٢).

ويبين من شهادة المؤرخ الانجليزى أن حرية التجارة كانت حقاً مبرراً وغطاء لعملية استغلال منظم تعرضت له مصر – كغيرها من شعوب الأطراف – من جانب الدول الأوروبية. ولم يقتصر الأمر على مجرد الاستغلال التجارى وإنما كان الاستبداد والقوة العسكرية والنفوذ الخارجى المتزايد وسائل استخدمت على نطاق واسع لتحقيق نفس الغرض وهو نهب ثروات الشعوب الأضعف قوة والأقل نفوذاً.

وقد ارتبط بالنفوذ الخارجى المتزايد حدوث تغيير هام فى الهياكل الاقتصادية الداخلية. فقد شجعت الدول الأجنبية نمو بعض المنتجات الأولية اللازمة لصناعاتها على حساب الحرف والصناعات المحلية الأصيلة. فقد تم التركيز – فى مصر على سبيل المثال – على زراعة القطن وتصديره بكميات كبيرة ومتزايدة للخارج، ومن ثم أصبح الاقتصاد المصرى يعتمد على عائد صادرات القطن الذى يتحكم فيه المستوردون، فى حين أدت حرية التجارة إلى عجز المصنوعات المحلية عن منافسة الواردات الصناعية الأجنبية المتقدمة التى غزت السوق المصرية واستحوزت على جزء هام من الفائض الاقتصادى المحلى.

وبالنسبة لمجموع دول العالم الثالث فإن ثلاث نتائج قد ترتبت على فرض التخصص الدولى:

١. أصبحت المنتجات من المواد الأولية (زراعة – تعدين) تمثل معظم صادرات هذه الدول (حوالى ٩٠%) فى حين أن معظم وارداتها تتشكل من المواد المصنعة.
٢. تتكون صادرات الدول الصناعية من مجموعة كبيرة من المنتجات فى حين تعتمد كل دولة من دول العالم الثالث على منتج واحد أو اثنين أو ثلاثة فى صادراتها للخارج. (القطن فى مصر خلال فترة طويلة، ثم البترول والقطن حالياً).
٣. تقتصر التجارة الخارجية لدول العالم الثالث فى الغالب على عدد محدود من البلاد على العكس من الدول الصناعية التى تمتد علاقاتها التجارية إلى كافة أنحاء الكون تقريباً. فمعظم تجارة دول أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم تجارة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية **Pays Francophones** تتم مع فرنسا، ومعظم تجارة البلاد العربية تتم مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، مما يجعل الدول الغربية تتحكم فى معدل التبادل الدولى وتطوره لصالحها وضد مصلحة الدول التابعة ذات الموقف الأضعف.

ويقيس معدل التبادل الدولى (ويطلق عليه أحياناً شروط التجارة الدولية) العلاقة بين أثمان الصادرات وأثمان الواردات. ويفرق عادة بين معدل التبادل الدولى الإجمالى ومعدل التبادل الدولى الصافى:

معدل التبادل الإجمالى = (الرقم القياسى لحجم الصادرات x ١٠٠) / (الرقم القياسى لحجم الواردات)

معدل التبادل الصافى = (الرقم القياسى للأثمان الصادرات x ١٠٠) / (الرقم القياسى لأثمان الواردات)

ويفضل الاعتماد على معدل التبادل الصافى لدقته فى التعبير عن التغيرات فى علاقة أثمان صادرات الدولة بأثمان وارداها. فإذا كان معدل التبادل أعلى من ١٠٠ فإن ذلك يعنى أن هناك تحسناً لصالح هذه الدولة، وإذا كان أقل من ١٠٠ فإن ذلك يعكس تدهوراً لغير صالح هذه الدولة فى علاقاها التجارية بالدول الأخرى. فمعدل التبادل الدولى يترجم إلى حد ما القوة الشرائية للمنتجات المصدرة.

وتظهر البيانات أن معدل التبادل الدولى لبلاد العالم الثالث قد تدهور لغير صالحها بنسبة ٣٣% ما بين عامى ١٨٧٢ و ١٩٣٩، ثم انخفض من جديد بنسبة ١٩% فى الفترة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٥٤ رغم تحسنه مؤقتاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وقد سجل معدل التبادل الدولى انخفاضاً جديداً يقدر بـــ ١٩% فيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ بما يعنى عملاً أنه كان يجب على دول العالم الثالث أن تزيد صادراها فى عام ١٩٦٥ بمقدار ١٩% لتحصل على نفس كمية السلع التى كانت تحصل عليها من الدول الصناعية فى عام ١٩٥٤. ولايزال معدل التبادل الدولى يسجل تدهوراً مستمراً لغير صالح الأطراف بالرغم من الارتفاع المفاجىء لأسعار المنتجات النفطية فى السبعينات وأوائل الثمانيات. ولعل التدهور الشديد فى أسعار النفط وغيره من المنتجات الأولية فى

السنوات الأخيرة من القرن العشرين يؤكد وجود اتجاه مستمر فى المدى الطويل لانخفاض معدل التبادل الدولى لصادرات دول العالم الثالث.

يتبقى أن نشير إلى أنه على الرغم من صحة فروض نظريات الإمبريالية والتبعية فى شأن استغلال دول المراكز للتجارة الدولية كأداة لاستنزاف ثروات ودخول شعوب الأطراف، إلا أن أنصار هذه النظريات لم يقدموا حلاً عملياً مقنعاً وقابلاً للتطبيق فى مواجهة هذا الموقف. فالبعض يقترح تحسين موقف الدول الطرفية فى التخصص الدولى عن طريق تركيزها على المنتجات الصناعية وتقليلها من الاعتماد على صادرات المواد الأولية، ولكن هل يكفى هذا لتحسين معدل التبادل الدولى، خاصة وأن نصيب دول العالم الثالث فى تجارة المنتجات المصنعة قد ارتفع كثيراً فى السنوات الأخيرة ومع ذلك لا يزال معدل التبادل يتدهور لغير صالحها؟

أما البعض الآخر الأكثر حسماً فيقترح القطيعة التامة والخروج من النظام الحالى للتجارة الدولية وأن تسعى بلاد الأطراف للتنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات. وعلى الرغم مما يتضمنه هذا الاقتراح من وجاهة نظرية فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو مدى واقعية هذا الاقتراح ومدى قابليته للتطبيق على إطلاقه فى عالم اليوم الذى يتميز بثورة الاتصالات، وانتشار المعلومات والمعارف، وتضخم دور المؤسسات متعدية الجنسية، وتشعب العلاقة بين الدول وتجاوزها نطاق التبادل السلعى التقليدى إلى الاهتمام بتدفقات الاستثمارات وعوائد الاستثمارات ومقابل الحصول على المعرفة التكنولوجية والمساعدات وغيرها من صور التبادل غير السلعى.

نحن نعتقد أنه لا مناص أمام دول العالم الثالث من الخروج على القيود الاستغلالية التى يفرضها نظام التبادل الدولى الحالى إذا ما أرادت هذه الدول أن تحقق تنميتها وتقدمها المستقل، ولكن يبقى السؤال مطروحاً حول المدى الذى يمكن لهذه الدول أن تبلغه فى استقلالها عن النظام الدولى وأيضاً حول البدائل التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المستقلة.

المراجع المختارة

أ- مراجع باللغة العربية:

- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢، ترجمة د. عبدالعظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ١١٠ - ١٤٨.

ب- مراجع باللغة الأجنبية:

- **ALBERTINI (J - M.): Les mécanismes du sous-développement, Paris, Editions ouvrières, 1975, P. 99 - 119.**
- **GODET (M.) et RUYSSEN (O.): Les échanges internationaux, Paris, P. U. F., 1980, P. 23 - 82 .**
- **JALÉE (P.): Le pillage du tiers-mande, Paris, Maspero, 1981, P. 35 - 91.**
- **MICHALET (ch. A.): Le défi du développement indépendant, Paris, les Editions Rochevignes, 1983, P. 13 - 44**

الباب الثانى

ميزان المدفوعات

يعد التعرف على ميزان المدفوعات وتحليله من أبرز الموضـــوعات الـــتى تتـــضمنها كتـــب الاقتصـــــاد الدولى. وفى تعرضنا لهذا الموضوع لن نقتصر على العرض النظرى وإنما سنسعى لإعطاء الأمثلة العملية المناسبة والتطبيق على ميزان المدفوعات المصرى. وفى ضوء ذلك سينقسم تناولنا لميزان المدفوعات إلى ثلاثة فصول: الغرض من ميزان المدفوعات وتعريفه، تقسيم ميزان المدفوعات، تطـــور ميزان المدفوعات المصرى.

الفصل الأول

الغرض من ميزان المدفوعات وتعريفه

لايوجد بلد فى العالم ينتج محلياً كافة السلع اللازمة لإشباع حاجـات سـكانه ومؤسـساته الاقتصادية والإدارية والاجتماعية. فمصر على سبيل المثال تحتاج إلى سلع لا تنتج محلياً أو تنتج محلياً ولكن بقدر غير كاف أو مستوى أقل كفاءة من الخارج، ومثال ذلك الأخشاب والآلات والمعـدات الحديثة ووسائل النقل وبعض المنتجات الغذائية.

وللحصول على هذه السلع من الخارج أى استيرادها يتعين على المصريين امتلاك العمـلات المقبولة دولياً (وهى ما يطلق عليها فى اللغة الدارجة العملات الصعبة) وذلك عن طريق تصدير قسم من الإنتاج المحلى. فنحن نصدر مثلاً النفط والقطن والبرتقال. وقد تزيد صادراتنا عن وارداتنا فنحقق فائضاً فى تعاملنا مع الخارج أو تزيد الواردات عن الصادرات فنحقق عجزاً.

ولكن العلاقات بين مصر والخارج لا تقتصر على تبادل السلع والبضائع المادية وإنما تمتد إلى تبادل الخدمات والاستثمارات، والمساعدات وصور أخرى عديدة من التدفقات النقديـة. فـبعض السائحين الأجانب يأتون إلى مصر لرؤية الآثار وقضاء أجازاتهم، وهناك من المصريين مـن يـذهب للفسحة فى البلاد الأجنبية، وقد تأتى شركات أجنبية لمصر لإنشاء مصانع أو للاشراف على تـسيير بعض المرافق، كالشركات الفرنسية التى أقامت مترو الأنفاق أو الشركات الأوربية التى طورت مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو الشركات الأمريكية التى أقامت محطات جديدة لتوليد الطاقـة الكهربائية، كما أن هناك شركات مصرية للمقاولات تعمل فى البلاد المجاورة كالسعودية والإمارات. ونحن نشترى من الخارج حق استخدام المخترعات الحديثة، كما تدفع الـشركات الوطنيـة مقابـل استخدام الأسماء التجارية الأجنبية. وقد تأتى وارداتنا على سفن أجنبية فندفع ايجار استخدامها، كما أن التأمين على الواردات أو الصادرات يمكن أن يكون لدى شركات أجنبية تحصل على مـدفوعات وطنية مقابل قيامها بهذا التأمين.

ولا يقف الأمر عند حدود ذلك، فمصر تنفق على سفاراتها ومكاتبها فى الخارج، كما أن الدول الأجنبية تنفق فى مصر لصيانة وتشغيل سفاراتها وقنصلياتها. ولا جدال فى أن انتقال الأشخاص قد اكتسب أهمية خاصة فى العلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة، فالخبراء والعمال الأجانب يحصلون على دخول فى مصر يحولون بعضها إلى الخارج، والعمالة المصرية فى الخارج تحول إلى الداخل جانباً من دخولها. ويضاف إلى ما سبق حركة الاستثمارات العالمية، فهناك من الأجانب من يستثمر بعض أمواله فى مشروعات تتم فى مصر، كما أن هناك من المصريين من يستثمر رءووس أمواله فى الخارج، وغالباً ما يتم تحويل عائد الاستثمار إلى البلاد الأصلية للمستثمرين. وأخيراً فإن هناك من الدول من يقترض من الخارج ويلتزم بسداد أصول الدين والفوائد إلى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية المقرضة فى المواعيد المتفق عليها. كما أن بعض الدول تتلقى من دول أخرى مساعدات نقدية أو عينية.

وهكذا نرى حركة متصلة من المدفوعات والمتحصلات فى علاقة كل بلد بالبلاد الأخرى. ويلزم لتتبع اتجاهات هذه الحركة والتعرف على تفصيلاتها وجود سجل يتم فيه بانتظام رصد المعاملات الاقتصادية التى تتم بين الداخل والخارج.

ولذلك يُعَرف ميزان المدفوعات **Balance des paiements; Balance of payments** بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة (عام واحد غالباً).

ولا تخلو التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين من بعض الصعوبة، ولكن من المستقر أن المقيمين ثلاث فئات:

١. الوطنيون المقيمون فى الداخل والوطنيون المقيمون فى الخارج بصفة مؤقتة.
٢. المؤسسات والشركات الوطنية أو الأجنبية التى تمارس نشاطها الرئيسى داخل الأراضى الوطنية.
٣. الأجانب الذين يقيمون على أرض الوطن بصفة دائمة باستثناء الموظفين الذين يتبعون حكوماتهم.

في حين يعتبر غير مقيم الفئات الآتية:

١. الوطنيون المقيمون فى الخارج بصفة دائمة فيما عدا الموظفين الـــذين يتبعـــون حكومـــاهم (الدبلوماسيين على سبيل المثال).
٢. المؤسسات والشركات الوطنية أو الأجنبية التى لا تمارس نشاطها داخل الأراضى الوطنية.
٣. الأجانب الذين يقيمون فى الخارج، والأجانب الذين يقيمون فى الداخل بصفة مؤقتة.

ويترتب على ذلك أن السائح الأجنبى الذى يقضى أجازته فى مصر يعتبر غير مقيم فى حـــين يعتبر مقيماً السائح المصرى الذى يسافر للخارج لمدة قصيرة. ففى الحالة الأولى يتم حساب نفقـــات السائح الأجنبى ضمن المدفوعات التى يتضمنها ميزان مدفوعات بلده وضمن المتحصلات التى يحتويها ميزان المدفوعات المصرى. أما نفقات السائح فى الحالة الثانية فتدخل ضمن المـــدفوعات فى الميـــزان المصرى والمتحصلات فى ميزان البلد الذى يقضى به أجازته.

وعلى النقيض فإن الطبيب المصرى الذى يقيم فى انجلترا بصفة دائمة لا يعد مقيماً فى مصر، وبالتالى لا تندرج نفقاته فى الخارج ضمن مدفوعات الميزان المصرى.

وميزان المدفوعات يتخذ شكل سجل محاسبى يتميز بالخصائص الثلاث الآتية:

١. يسجل ميزان المدفوعات تدفقات البضائع والخدمات والدخول ورؤوس الأموال التى أضيفت للذمة المالية للمقيمين أو خرجت منها خلال فترة معينة، (السنة عادة). فـــالميزان يـــسجل التدفقات أو التغيرات ولكنه لا يظهر الرصيد. فيمكن من خلاله أن نتعرف على العائد الذى حققته استثمارات المقيمين فى الخارج أثناء السنة ولكنه لا يظهر حجـــم رءووس الأمـــوال المستثمرة فى الخارج. وهو يظهر الزيادة فى مديونية الدولة الخارجية خلال العـــام ولكنـــه لا يتضمن معلومات عن الحجم الإجمالى للديون الخارجية لهذه الدولة.
٢. يتبع فى ميزان المدفوعات مبدأ القيد المزدوج. فكل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدى إلى قيد المبلغ مرتين فى اتجاهين مختلفين. ويتعلق القيد الأول بالعملية نفسها (أو ما يسمى بالعملية المستقلة)، بينما يتعلق القيد الثانى بتمويل هذه العملية (ويسمى العملية المشتقة). ففى حالـــة

تصدير السلع (العملية المستقلة) يتم تسجيل قيمة البضائع المصدرة فى الجانب الدائن، فى حين يتم تسجيل العملات الصعبة التى دفعت فى مقابل هذه البضائع (العملية المشتقة) فى الجانب المدين. ويلاحظ أن العمليات المشتقة هى بطبيعتها عمليات مالية ونقدية وبالتالى لا تظهر إلا فى حساب المعاملات الرأسمالية.

٣. يتخذ ميزان المدفوعات شكل جدول يتضمن ثلاثة أعمدة من الأرقام : عمود دائن (المتحصلات) ويرمز له بالعلامة + ، وعمود مدين (المدفوعات) ويرمز له بالعلامة – ، وعمود ثالث يظهر الرصيد أى الفارق بين العمود الأول والعمود الثانى.

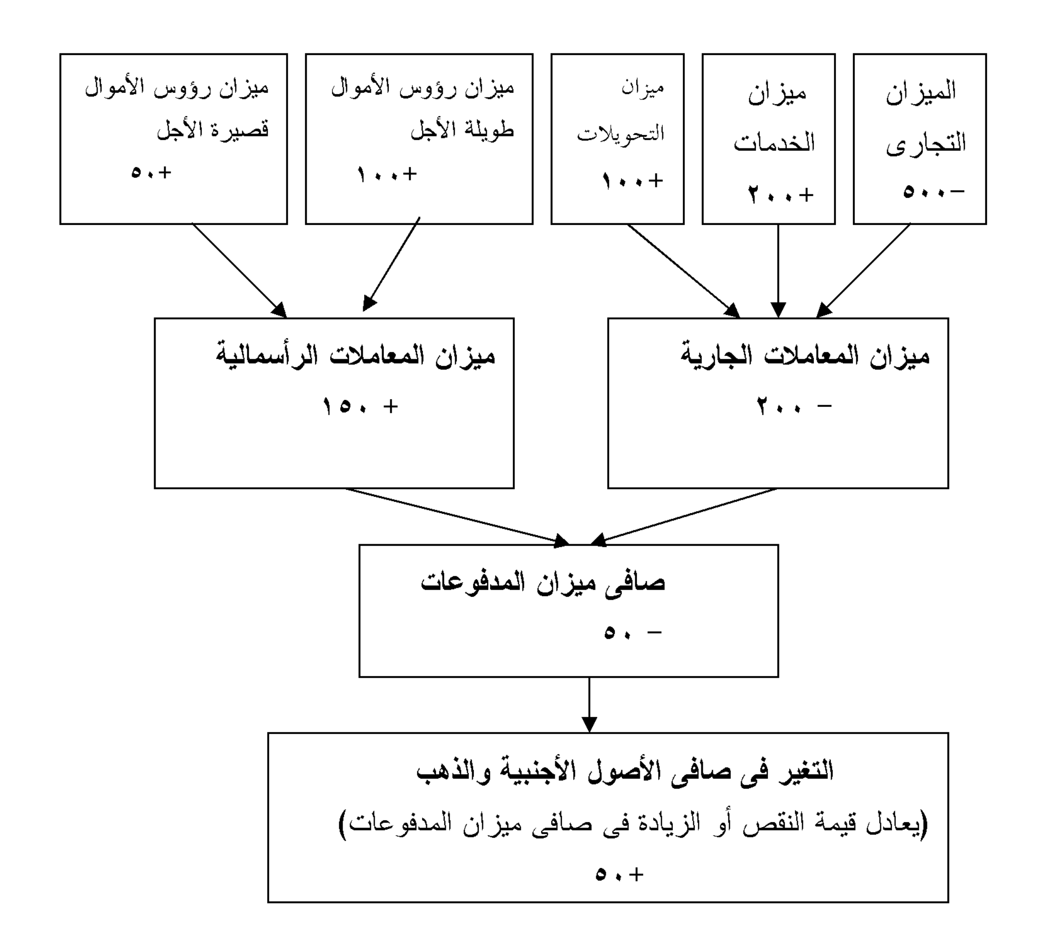
الفصل الثانى

تقسيم ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين : ميزان المعاملات الجارية وميـــزان المعـــاملات الرأسمالية. ويمكن أن نميز فى القسم الأول ميزان المعاملات المنظورة (أو الميزان التجـــارى) وميـــزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات) وحساب التحويلات. بينما يتضمن ميزان المعاملات الرأسمالية كل من حسابى رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويلة الأجل. ويوضح الـــشكل التـــالى التقسيم المبسط لميزان المدفوعات:

شكل رقم (٢)

صورة مبسطة لهيكل ميزان المدفوعات



أولاً: ميزان المعاملات المنظورة (الميزان التجارى):

يتضمن ميزان المعاملات المنظورة تسجيل حركة تبادل السلع بين الدولة والعالم الخـــارجى، وتعد الصادرات والواردات السلعية أهم بنود ميزان المدفوعات. وتقيد الصادرات فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات بينما تقيد الواردات فى الجانب المدين. وتحدد قيمة الصادرات عادة على أساس ثمنها فى ميناء التصدير – وهو ما يرمز إليه بالمصطلح : فوب **Fob** (**Free on board** ، حر عند الحدود) – أما الواردات فتحدد قيمتها على أساس ثمنها فى ميناء التصدير مضافاً إليه تكاليف النقـــل

والتأمين عليها حتى وصولها ميناء الاستيراد – وهو ما يرمز إليه بالمصطلح سيف : **Cif** (**Cost, insurance, freight** النفقة، التأمين والنقل).

وعلى هذا فإن القيمة التى تقيد بها الصادرات فى ميزان الدولة المصدرة سوف تنقص عن القيمة التى تقيد بها الواردات فى ميزان الدولة المستوردة بما يعادل تكاليف التأمين والنقل. ومن هنا يدعو صندوق النقد الدولى البلاد الأعضاء لتسجيل قيمة الصادرات والواردات على أساس ثمن البضائع فى ميناء التصدير **Fob** على أن يتم قيد نفقات النقل والتأمين ضمن البند الخاص بها فى ميزان المعاملات غير المنظورة.

ثانياً: ميزان المعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات):

تقيد الخدمات التى يؤديها المقيمون فى الدولة لغير المقيمين فى الجانب الدائن. بينما نقيد الخدمات التى يؤديها غير المقيمين للمقيمين فى الجانب المدين. والخدمات تتميز عن السلع بأنها لا تتجسد فى شكل مادى ملموس. ومن هنا يطلق عليها التجارة غير المنظورة **invisible** . ومن بين البنود العديدة للتجارة غير المنظورة نشير بصفة خاصة للبنود الآتية:

١. **النقل**: تقيد فى الجانب الدائن خدمات النقل التى يقدمها المقيمون لغير المقيمين وبصفة خاصة تلك الخدمات التى تتم بواسطة وسائل النقل البحرية والجوية التى يملكها المقيمون. وعلى العكس فإن خدمات النقل التى يتلقاها المقيمون من غير المقيمين يتم قيدها فى جانب المدفوعات أى الجانب المدين.

٢. **التأمين**: تطبق نفس القاعدة السابقة، فتقيد أقساط اشتراكات التأمين على البضائع أو على الحياة التى يدفعها المقيمون لشركات تأمين أجنبية فى الجانب المدين فى حين تقيد أقساط التأمين التى تتلقاها الشركات الوطنية من غير المقيمين فى الجانب الدائن. ويلاحظ أن قيمة وثيقة التأمين – فى حالة وجوب دفعها للمؤمن لصالحهم – تقيد بطريقة معاكسة لطريقة قيد الأقساط، فتقيد فى الجانب الدائن إذا حصل عليها المستفيد المقيم من مؤسسات التأمين

الأجنبية، وتقيد فى الجانب المدين إذا كانت تستحق من المؤسسات الوطنية لصالح غير المقيمين.

٣. **حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية:** يكتسب نقل المعرفة التقنية (التكنولوجية) أهمية بارزة فى الآونة الأخيرة. وتستفيد الدول المتقدمة تقنياً من تطور المعارف والاختراعات العلمية فيها للحصول على مقابل للترخيص باستخدام هذه المعارف فى الدول الأقل تقدماً فى ذات المجال. فالعوائد التى يدفعها الأفراد المقيمون والمؤسسات الخاصة والعامة المقيمة للأفراد والمؤسسات غير المقيمة مقابل الحصول على الحق فى استخدام الاختراع التقنى الجديد أو الاسم التجارى الأجنبى تعد مدفوعات تقيد فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات. وينطبق نفس الأمر على حق استخدام برامج الحاسب الآلى وايجار الأفلام السينمائية الأجنبية وحق نشر تراجم المؤلفات الأجنبية أو اعادة طبعها فى الداخل. وفى المقابل تقيد فى جانب المتحصلات المبالغ التى يحصل عليها المقيمون من عوائد استخدام غير المقيمين لحقوق ملكيتهم التجارية والصناعية والفنية .

٤. **السياحة:** يقيد فى الجانب الدائن ما ينفقه غير المقيمين فى البلاد فى مقابل الخدمات السياحية التى يحصلون عليها كالإقامة فى الفنادق والانتقال الداخلى ودخول المتاحف والمعارض ودور العرض الفنية والسينمائية وشراء الهدايا والتذكارات. ويعتبر فى حكم عوائد السياحة نفقات الطلاب والمرضى غير المقيمين عند حضورهم للبلاد للانتظام إلى دور العلم أو دور العلاج أما نفقات سياحة المقيمين فى البلاد الأجنبية فتقيد فى الجانب المدين.

٥. **عوائد الاستثمارات:** يقيد فى جانب المتحصلات الدخول التى يحصل عليها المقيمون من وراء استثمار رؤوس أموالهم فى الدول الأجنبية. فهناك من المقيمين من يمتلك أصولاً فى الخارج أو يحوز أسهماً فى شركات غير مقيمة أو يودع أمواله فى بنوك أجنبية. وتعتبر الدخول التى يحصل عليها المقيمون فى هذه الأحوال – سواء أخذت شكل الريع أو الربح أو الفائدة – إضافة ايجابية تسجل فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات الوطنى. وعلى العكس تسجل فى الجانب المدين الدخول التى يتحصل عليها غير المقيمين من وراء استثمار رؤوس أموالهم فى البلاد.

٦. **النفقات والمتحصلات الحكومية:** يقيد فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات النفقات الحكومية فى الخارج ومن أبرزها نفقات البعثات الدبلوماسية والثقافية والتجارية وإسهام

الدولة فى ميزانيات المنظمات الدولية التى تتمتع بعضويتها ونفقــات الجيــوش الوطنيــة إذا رابطت فى دول أجنبية. ويدخل فى هذا البند أيضاً العوائد التى تحصل عليهــا القنــصليات الأجنبية من فرضها رسوماً على التأشيرات التى تمنحها للمقيمين.

أما نفقات البعثات الأجنبية وفروع المنظمات الدولية التى توجد فى البلاد فتعتبر متحصلات تقيد فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويأخذ حكمها المعاشات التى حصل عليها المقيمون من دول أجنبية والعائد من الرسوم التى تفرضها القنصليات الوطنية فى الخارج.

ثالثاً: ميزان التحويلات:

التحويلات هى مدفوعات تتم بدون مقابل حال ومباشر ومن أمثلتها الهبات والتعويــضات التى يتلقاها المقيمون من غير المقيمين وكذلك المساعدات والإعانات التى تتلقاها الدولة من الــدول الأخرى أو من المنظمات الدولية سواء كانت نقدية أو عينية. وتعد المبالغ التى يحولها العاملون بالخارج لذويهم المقيمين فى البلاد أهم صور التحويلات فى الوقت الحالى.

وتقيد التحويلات فى الجانب الدائن إذا كان المستفيد بها مقيماً وتقيد فى الجانب المــدين إذا تحملها المقيمون ووجهت لصالح غير المقيمين.

رابعاً: ميزان رءووس الأموال طويلة الأجل:

يقيد فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كافة العمليات التى تــؤدى إلى دخــول رؤوس الأموال طويلة الأجل للبلاد، بينما يقيد فى الجانب المدين العمليات التى تؤدى إلى خــروج رءووس الأموال من البلاد. ومن هنا فإننا نقيد دخول رؤوس الأموال فى نفس اتجاه قيد الصادرات، بينما تقيد خروج رءووس الأموال فى نفس اتجاه قيد الواردات، وذلك على الــرغم مــن أن دخــول رؤوس الأموال يزيد من مديونية الدولة فى حين يقلل خروجها من البلاد من مديونية الدولة أو يزيــد مــن دائنيتها للخارج.

والعلة فى ذلك هى أن تحديد اتجاه تسجيل المعاملات فى الجانب الدائن أو فى الجانب المــدين يتحدد وفقاً لطبيعة أثر هذه المعاملات على ميزان المدفوعات وقت القيد وبصرف النظر عن الآثــار

اللاحقة المترتبة عليها. فانسياب رءووس الأموال إلى الداخل – شأنه شأن التصدير – يجلب للبلاد إيراداً من الخارج، وخروج رؤوس الأموال – شأنه شأن الاستيراد يقتضى أداء مدفوعات للخارج.

وأهم بنود ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل هى :

١. **الاستثمارات المباشرة:** كإنشاء أو المساهمة فى إنشاء المشروعات فى الخارج من جانب المقيمين، أو فى الداخل من جانب غير المقيمين.
٢. **الاستثمار فى الأوراق المالية:** مثل شراء الأسهم والسندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم فى الأسواق المالية العالمية، وكذلك استثمار غير المقيمين لأموالهم عن طريق شراء أسهم الشركات العاملة فى البلاد أو السندات التى تصدرها جهات حكومية أو بنوك وطنية مقيمة.
٣. **القروض طويلة الأجل:** التى يحصل عليها القطاع العام أو القطاع الخاص من الدول والمؤسسات المصرفية الأجنبية وكذلك القروض التى تمنحها الدولة أو المؤسسات المصرفية المقيمة للحكومات الأجنبية أو المؤسسات والأفراد غير المقيمين.

خامساً: ميزان رءووس الأموال قصيرة الأجل والذهب:

يتم قيد حركة رؤس الأموال قصيرة الأجل المستقلة (أى التى لا تستهدف تعويض الالتزامات الناشئة عن المعاملات المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية طويلة الأجل – كالمضاربة على النقد الأجنبى أو تحريكه بين الأسواق العالمية بغرض الحصول على أعلى سعر فائدة) فى نفس الاتجاهات التى أشرنا إليها بخصوص حركة رءووس الأموال طويلة الأجل.

ولكن الأمر يختلف فيما يتعلق بحركة الذهب ورءووس الأموال الموازنة. حيث يقيد دخول الذهب فى الجانب المدين ويقيد خروجه فى الجانب الدائن. وتبرير ذلك هو أن تصدير الذهب يكون فى حالة قصور إيرادات الدولة عن الوفاء بمدفوعاتها الخارجية، ومن ثم تحصل الدولة من وراء تصدير

الذهب على إيرادات توفى بها التزاماتها الأخرى. أما استيراد الذهب فيتم فى حالة وجود فائض بعد تغطية كافة المدفوعات الواجبة على الدولة يتيح دفع واردات الذهب.

ونقصد بالذهب هنا الذهب النقدى الذى يستخدم كرصيد لضمان الموازنة بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها الخارجية بالنظر لما يتمتع به من قبول دولى فى تسوية المعاملات بين سائر البلاد. وهو يختلف عن الذهب المستخدم فى الزينة أو فى الصناعة الذى ينتقل بين البلاد كسلعة ويسرى عليه ما يسرى على المعاملات المنظورة من قواعد.

ويأخذ حكم الذهب النقدى حركة رصيد البلاد من العملات الأجنبية المقبولة فى المعاملات الدولية (العملات الصعبة) وحقوق السحب الخاصة التى يصدرها صندوق النقد الدولى، ويطلق عليها جميعاً تعبير رءووس الأموال الموازنة أو التعويضات لأنها تنتقل بين الدول المختلفة بقصد تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وتعويض العجز أو الفائض الناتج عن حركة المعاملات الجارية والرأسمالية.

ومن بين البنود الرأسمالية لميزان رءووس الأموال قصيرة الأجل نشير أيضاً إلى الودائع التى يمتلكها المقيمون فى الخارج أو تلك التى يمتلكها غير المقيمين فى الداخل ولا يتجاوز أجلها مدة العام. وكذلك التسهيلات الائتمانية التى يستفيد منها المصدرون أو المستوردون لتسهيل عمليات التبادل التجارى، والقروض قصيرة الأجل وأذونات الخزانة والأوراق التجارية كالكمبيالات والسندات الأذنية.

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن ميزان المدفوعات كسائر الموازنات يكون بالضرورة متوازناً، أى يتعادل فيه المبلغ الإجمالى للدائنية مع المبلغ الإجمالى للمديونية، أو بتعبير آخر تتساوى فيه الأصول مع الخصوم. فيكون صافى المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية مساوياً لصافى المعاملات النقدية التى تنتج عن حركة رءووس الأموال الموازنة.

وينبنى على ما سبق أن القول بوجود عجز أو فائض فى ميزان المدفوعات لا يعد قولاً دقيقاً ولكنه قول دارج يقصد به العجز أو الفائض فى مجموع المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية المستقلة وهما يحددان واقعياً موقف دائنية أو مديونية الدولة فى مواجهة العالم الخارجى دون النظر إلى الدور التعويضى الذى تلعبه حركة رءووس الأموال الموازنة.

الفصل الثالث
تطور ميزان المدفوعات المصرى

يقتضى تناول تطور ميزان المدفوعات المصرى تحليل أوضاع هذا الميزان عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ولذا سنستعرض أولاً المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٤، ثم نتناول عقب ذلك ملامح ميزان المدفوعات المصرى منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، وأخيرا سنوضح ملامح التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية على مدى المرحلتين المذكورتين.

أولاً: ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٤:

يظهر الجدول رقم (١) التطور الذى حدث فى موقف ميزان المدفوعات المصرى بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٤. ففيما يتعلق بالميزان التجارى تطورت قيمة الصادرات بالأسعار الجارية من ٢٠٤ مليون جنيه إلى ٢٧٤٩ مليون جنيه بين هذين العامين، كما تطورت الواردات من ٢٥٨ مليون جنيه إلى ٦٧٤٨ مليون جنيه.

جدول رقم (١)

تطور ميزان المدفوعات فى مصر (١٩٦٠ – ١٩٨٤)   (مليون جنيه)

السنة	ميزان المعاملات الجارية						صافى التحويلات	صافى المعاملات الجارية	صافى المعاملات الرأسمالية	التغير فى صافى الأصول الأجنبية
	الميزان التجارى		الصافى	ميزان المعاملات غير المنظورة						
	صادرات	واردات		متحصلات	مدفوعات	الصافى				
١٩٦٠	٢٠٤	٢٥٨	– ٥٤	٩٨	٦٧	٣١	–	– ٢٣	١١	+ ١٢
١٩٦٤	٢٢٧	٣٩٩	–١٧٢	١٤٦	٩٧	٤٩	–	–١٢٣	١١١	+١٢
١٩٦٨	٢٨٨	٣٦٩	– ٨١	٦٤	٩٠	–٢٦	١١١	٤	١	– ٥
١٩٧٢	٣٥٤	٥٥٩	– ٢٠٥	١٣٤	١٣١	٣	١٢٨	–٧٤	٧٦	– ٢
١٩٧٦	٦٣٠	١٦٤٦	–١٠١٦	٧٧٣	٣٥٠	٤٢٣	٢٧٨	–٣١٥	٣٤٦	–٣١
١٩٨٠	٢٧٠٩	٦١٠٦	–٣٣٩٧	٣٨٣٥	١٥٤٠	٢٢٩٥	٤٤	–١٠٥٨	٨٥٤	+٢٠٤
١٩٨٤	٢٧٤٩	٦٧٤٨	–٣٩٩٩	٤٩١٠	٢١٥١	٢٧٥٠	١٥٦	–١٠٩٣	٩١٨	+١٧٥

المصدر: د. أحمد جمال الدين موسى: "العجز فى ميزانية الدولة: أسبابه ومسئوليته عن تفاقم العجز الخارجى، دراسة تطبيقية على الميزانية المصرية خلال الفترة من ١٩٦٠–١٩٨٥"

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الثانى، نوفمبر ١٩٨٧، جدول رقم (١٤) .

وتبين هذه الأرقام من الوهلة الأولى أمرين:

١. أن قيمة الواردات كانت دائماً أعلى من قيمة الصادرات.

٢. أن الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات قد أخذ فى التزايد باستمرار. فقد ارتفعت قيمة العجز فى الميزان التجارى من ٥٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ إلى أربعة مليارات جنيه تقريباً فى عام ١٩٨٤.

أما ميزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات) فكان يحقق فائضاً مستمراً لصالح مصر (فيما عدا سنة ١٩٦٨) وقد ارتفع صافى الفائض من ٣١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٧٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤. وحققت التحويلات أيضاً فائضاً بلغ ١٥٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤.

وقد حقق ميزان المعاملات الجارية فى مجمله عجزاً صافياً ارتفع من ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ إلى ١٠٩٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤. فالفائض فى ميزان المعاملات غير المنظورة والتحويلات كان باستمرار (عدا عام ١٩٦٨) أقل من قيمة العجز فى الميزان التجارى.

ويتم تغطية الجانب الأكبر من العجز فى ميزان المعاملات الجارية عن طريق حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل خاصة القروض الأجنبية. وما يتبقى من عجز صاف كان يتم موازنته بالانتقاص من صافى الأصول الأجنبية التى يحتفظ بها البنك المركزى المصرى. ومن ثم نلاحظ أن إجمالى صافى المعاملات الرأسمالية والتغير فى صافى الأصول الأجنبية يعادل صافى المعاملات الجارية وبالتالى يكون ميزان المدفوعات متوازناً.

ويساعد الجدول رقم (٢) على إدراك طبيعة الخلل فى ميزان المدفوعات المصرى. فيوضح أن الصادرات كانت تغطى حوالى ٨٠٪ من الواردات الأجنبية فى عام ١٩٦٠ وهى نسبة ليست جيدة ولكنها مقبولة فى ظرف التنمية التى تمر بها دول العالم الثالث. ولكن هذه النسبة قد تدهورت خلال عقد السبعينات حتى انخفضت فى عام ١٩٨٤ إلى أقل من النصف بحيث أصبحت لا تغطى غير ٤٠٪ من الواردات.

جدول رقم (٢)
أهمية التجارة الخارجية وعجز المعاملات الجارية
بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية
(مصر: ١٩٦٠ – ١٩٨٤)

السنة	نسبة الصادرات للواردات (%)	نسبة عجز الميزان التجارى للناتج المحلى الإجمالى (%)	نسبة عجز المعاملات الجارية للناتج المحلى الإجمالى (%)	نسبة التجارة الخارجية (إجمالى الصادرات والواردات) للناتج المحلى الاجمالى (%)
١٩٦٠	٧٩,١	٣,٧	١,٦	٣١,٧
١٩٦٤	٥٦,٩	٨,٨	٦,٣	٣٢,١
١٩٦٨	٧٨,٠	٣,٠	+ ٠,١	٢٤,٥
١٩٧٢	٦٣,٣	٦,٠	٢,٢	٢٦,٦
١٩٧٦	٣٨,٣	١٧,٤	٥,٤	٣٩,١
١٩٨٠	٤٤,٤	٢٢,٠	٦,٨	٥٦,٩
١٩٨٤	٤٠,٧	١٤,٥	٤,٠	٣٤,٤

المصدر: د. أحمد جمال الدين موسى : الدراسة السالف الإشارة إليها : جدول رقم (١) وجدول رقم (١٤).

وإذا قارنا أرقام عجز الميزان التجارى بأرقام الناتج المحلى الإجمالى فإننا نلاحظ نفس التطور السلبى حيث كان هذا العجز يتراوح بين ٣% و ٩% من الناتج المحلى فى الستينات ولكنه ارتفع إلى ٢٢% من الناتج المحلى فى عام ١٩٨٠، ثم انخفض إلى حوالى ١٥% فى عام ١٩٨٤. وبالنظر للفائض الذى حققه كل من ميزان المعاملات غير المنظورة وميزان التحويلات فإن نسبة عجز إجمالى المعاملات الجارية تبدو أقل ارتفاعاً بالمقارنة للناتج المحلى الإجمالى.

وأخيراً فإن الجدول المذكور يظهر أن نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) للناتج المحلى الإجمالى قد تراوحت بين ٢٥% تقريباً فى عام ١٩٦٨ و٥٧% تقريباً فى عام ١٩٨٠، وهى نسبة عالية توضح مدى اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى وبالتالى تأثره بتقلبات هذا الاقتصاد.

وتؤكد بيانات الجدول رقم (٣) ما سبق استخلاصه من مطالعة الجدولين رقم (١) ورقم (٢) . فمعدل النمو السنوى المتوسط للواردات كان أكثر ارتفاعاً من معدل النمـــو الـــسنوى المتوســـط للصادرات، وكان معدل النموالمتوسط للعجز فى الميزان التجارى أعلى من المعدلين السابقين، كمـــا كان أعلى من معدل النمو السنوى المتوسط للعجز فى إجمالى المعاملات الجارية إذ اقترب من حـــوالى ٢٠% سنوياً على مدى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٤.

جدول رقم (٣)
معدل النمو السنوى المتوسط بالأسعار الجارية
للبنود الرئيسية فى ميزان المدفوعات، مصر ١٩٦٠ – ١٩٨٤

	المرحلة الأولى ١٩٧٢/٦٠ (%)	المرحلة الثانية ١٩٨٤/٧٢ (%)	اجمالى الفترة ١٩٨٤/٦٠ (%)
١. معدل النمو السنوى المتوسط للصادرات.	٤,٧	١٨,٦	١١,٤
	٦,٧	٢٣,١	١٤,٦
٢. معدل النمو السنوى المتوسط للواردات.	١١,٨	٢٨,١	١٩,٦
٣. معدل النمو السنوى المتوسط لصافى العجز فى الميزان التجارى.	١٠,٢	٢٥,٢	١٧,٥
٤. معدل النمو السنوى المتوسط لصافى العجز فى المعاملات الجارية.			

المصدر: جدول رقم (١) .

ويمكن أن نميز خلال تلك الفترة بين مرحلتين:

أولاً: المرحلة التى تقع بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٢ وتميزت بمعدل معتدل نسبياً للزيادة السنوية المتوسطة فى الصادرات (٤,٧%) والواردات (٦,٧%) والعجز فى الميزان التجارى (١١,٨%) والعجز الجارى (١٠,٢%) .

ثانياً: المرحلة التى تقع بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٤ وفيها ارتفع معدل النمو السنوى المتوسط للصادرات إلى ١٨,٦% والواردات إلى ٢٣,١% والعجز التجارى إلى ٢٨,١% والعجز الجارى إلى ٢٥,٢%. وهو ما يعنى أن العجز الجارى (الخلل فى ميزان المدفوعات) كان يرتفع سنوياً بمقدار الربع خلال هذه المرحلة.

ويرجع هذا المعدل المرتفع إلى سببين:

١. ارتفاع معدل التضخم المحلى والعالمى والانخفاض المتوالى فى سعر صرف الجنيه المصرى.

٢. تبنى سياسات اقتصادية تشجع فكرة الانفتاح على العالم الخارجى منذ منتصف السبعينات.

ويبرز الجدول رقم (٤) توزيع الصادرات والواردات المصرية على البنود المختلفة خلال الفتـــرة ١٩٧٤ – ١٩٨٠ حيث يتضح أن صادراتنا كانت بصفة عامة أقل من وارداتنا فى جميع هذه البنود عدا المواد الخام التى قوامها صادرات كل من القطن والنفط الخام.

جدول رقم (٤)

توزيع الصادرات والواردات على البنود حسب التبويب الدولى للسلع (مليون جنيه)

السنة	مواد غذائية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير الوقود	وقود معدنى وزيوت التشحيم وغيرها	زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	مواد كيماوية	سلع مصنعة	آلات ومعدات النقل	مواد ومعدات متنوعة	مواد أخرى	المجموع
١٩٧٤											
الصادرات	٩٠	٦	٢٩١	٥٠	–	١٢	١٠٥	٣	٣٦	١ر٠	٥٩٤
الواردات	٣٤٣	١٢	٧٠	٢٦	٤٧	١٢٨	١١٩	١٦٦	١٠	–	٩٢٠
١٩٧٦											
الصادرات	١٠٩	٦	١٧٦	١٤٩	–	١٨	٩٨	٤	٣٥	٠ر٢	٥٩٦
الواردات	٣٥٤	٢٨	٩٤	٦٦	٣٨,٠	١٤٥	٢٦٢	٤٦٠	٤٤	٠ر٣	١٤٩٠
١٩٧٨											
الصادرات	٩٥	٩	١٨٧	١٨٩	١ر٠	٢٢	١٤١	٨	٣٠	٠ر٣	٦٨٠
الواردات	٥٤٥	٦٢	١٧٠	٤٣	٦٢ر٠	٢٤٨	٤٤٣	٩٧٢	٨٧	١ر٣	٢٦٣٢
١٩٨٠											
الصادرات	١٣٣	٣	٣٧٦	١٣٧٠	–	١٣	٢١٤	١ر٢	٢٠	–	٢١٣٢
الواردات	٨٧٩	٦٦	٢٤٠	٣٧	١٥٢	٣٢١	٦٨٨	٩٣٠	٨٨	١ر٩	٢٤٠٢

(*) لا تشمل إحصائيات الواردات أرقام المعونات الاقتصادية (بدون مقابل).

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

ثانياً: ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩:

يظهر الجدول رقم (٥) تطور الصادرات والواردات بحسب درجة التصنيع والاستخدام خلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٩.

ومن قراءة هذا الجدول يتبين لنا ما يلى:

١. أن أرقام إجمالى الصادرات قد ارتفعت تدريجياً من ٢٠٥٤ مليون جنيه فى عـــام ١٩٨٦ إلى ١١٩٣١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩، على حين أن أرقام إجمالى الواردات قـــد ارتفعـــت بشكل مثير من ٨٠٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى ٥٤٣٩٩ مليـــون جنيـــه فى عـــام ١٩٩٩. وقد ترتب على ذلك ارتفاع عجز الميزان التجارى من ٥٩٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى ٤٢٤٦٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧ .

جدول رقم (٥)

الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام

المجموعة السلعية	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٨	١٩٩٩
أولاً: الصادرات					
الوقود	١٠٤٨	٢٠٣١	٤٥١٧	٣١٤٨	٤٣٧٢
القطن الخام	٣٠٨	٥٦٢	٧٩١	٥٣٨	٨١٦
المواد الخام	١١٨	٥٢٤	٥٥٠	٦٢٧	٥٨٠
السلع نصف المصنعة	٢٧٤	١٢٦٢	١٨٠٩	١٧٧٩	١٤٢٢
السلع تامة الصنع	٣٠٦	٢٥٧٥	٤٠٩٠	٤٢٩٣	٤١٠٩
إجمالى الصادرات	٢٠٥٤	٦٩٥٤	١١٧٥٧	١٠٦٨٦	١١٩٣١
ثانياً الواردات					
الوقود	٢٤٠	٥٦٥	٣٧٣	٢٥٦٣	١٧٣٣
المواد الخام	٨٣٥	٣٥١١	٤٦٠٦	٥٨٧٢	٧٣٩٩
السلع الوسيطة	٣٣٢٠	١٠٠٤	١٢٧٩٣	٢١٠٣٠	٢٤٢٥٦
السلع الاستثمارية	١٩٢٧	٥٣٠١	٨٢٥٦	١٣٥٧٢	٩٥٥١
السلع الاستهلاكية أخرى	١٧٣٠	٥٤٠٥	٦٤٣٣	٩٣١٨	٨٩٨٤
إجمالى الواردات	–	–	–	٣٦٧٢	٢٤٧٨
ثالثاً: عجز الميزان التجارى	٨٠٥٢	٢٤٨٢٣	٣٢٤٦١	٥٦٠٢٦	٥٤٣٩٩
	٥٩٩٨	١٧٨٦٩	٢٠٧٠٣	٤٥٣٤٠	٤٢٤٦٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مشار إليه فى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد ٥١، العدد الثانى، ١٩٩٨.

٢. أن صادرات مصر تزيد عن وارداڤا فى بند الوقود وحده بينما تقل بشكل كبير عن الواردات فى بقية البنود. ففى عام ١٩٩٩ استوردت مصر ما قيمته ٧,٤ مليار جنيه مواد خام، ٢٤,٣ مليار جنيه سلعاً وسيطة، ٩,٦ مليار جنيه سلعاً استثمارية، و ٩,٠ مليار جنيه سلعاً استهلاكية؛ وذلك فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه إجمالى الصادرات بدون الوقود والقطن الخام ٦,٧ مليار جنيه مصرى فقط، وهو ما يشكل ١٢,٣% من إجمالى الواردات.

٣. إذا حللنا صادرات مصر فى عام ١٩٩٩ على نحو أكثر تفصيلاً فسنجد أن صادرات مصر من البترول تنقسم إلى صادرات نفط خام تبلغ ٩٩٩ مليون جنيه ومنتجات بترولية تصل إلى ٣٢٦٨ مليون جنيه وأن القطن الخام يأتى فى مقدمة صادرات مصر من المواد الخام (٨١٦ مليون جنيه) يليه البطاطس (١٥٧ مليون جنيه) فالبرتقال (٥٦ مليون جنيه) فالبصل الطازج

(٣٢ مليون جنيه). أما أهم السلع نصف المصنعة التى تصدرها مصر فهى غزل القطن (٤٢١ مليون جنيه) وسبائك الألومونيوم الخام (٣٤٤ مليون جنيه). وبالنسبة للسلع تامة الـصنع التى تصدرها مصر فهى بشكل أساسى الأقمشة القطنية والملابس (١٤٢٦ مليـون جنيـه) والأرز المقشور (٢٩٨ مليون جنيه) والسجاد والكليم (٢٠٤ مليون جنيه) والأسمدة (١٩٧ مليون جنيه)والأدوية (١٦٢ مليون جنيه).

٤. أما تحليل الواردات فيظهر أن أهم المواد الخام التى تستوردها مصر هى الذرة (٢٢١١ مليون جنيه) والقمح (١٩٩٣ مليون جنيه) والمنتجات البترولية (١٤٤١ مليون جنيه) والـدخان (٤٣٧ مليون جنيه). وأبرز بنود واردات مصر من السلع الوسيطة هى المواد الأوليـة مـن الحديد والصلب (٢٣٧١ مليون جنيه) والأخشاب (٢١٧٥ مليـون جنيـه) واللـدائن (١٧٨٥ مليون جنيه) والمـواد الكيماوية (١٥٨٣ مليون جنيه) والـشحوم الحيوانيـة والزيوت النباتية (١١٦٥ مليون جنيه). وبالنسبة لأهم السلع الاستثمارية فهـى تتـضمن أساساً آلات وأجهزة آلية (١٣٨٢ مليون جنيه) وأجزاء سيارات وجرارات (٧٦٩ مليون جنيه) والمضخات والمراوح (٦٥١ مليون جنيه) والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية (٥٤٢ مليون جنيه). وأخيراً فإن أهم واردات السلع الاستهلاكية تتمثل فى اللحوم (٩٢٦ مليون جنيه) والأدوية (٨٧٩ مليون جنيه) والألبان (٧٢٣ مليون جنيه) وسيارات الركوب (٤٣٥ مليون جنيه) والأبقار والجواميس الحية (٤٠٦ مليون جنيه) والشاى (٣٣٥ مليون جنيه).

والأرقام السابقة تؤكد أن هناك خللاً هاماً ومستمراً فى هيكل الـصادرات والـواردات يـتعين معالجته. فنحن نعتمد فى صادراتنا على سلعتين رئيسيتين هما الوقود والقطن الخام وكلتاهما من المواد الأولية التى تتأثر بشدة بتقلبات السوق العالمية، فى حين أن وارداتنا تتعدد لتتضمن السلع تامة الصنع والسلع نصف المصنعة والمواد الأولية اللازمة لصناعاتنا وأيضاً بدرجة متزايـدة المنتجـات الغذائيـة والاستهلاكية.

ومصر كانت منذ السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تعتمد على فائض المعـاملات غـير المنظـورة لتعويض جزء من الخلل الكبير فى الميزان التجارى. وكان هذا الفائض يتكون بدوره من مصدرين رئيسيين هما عائد رسوم المرور فى قناة السويس والعائد من السياحة، ويضاف اليهما فائض تحـويلات العـاملين المصريين بالخارج. (انظر الجدول رقم ٦ الذى يظهر تطور عائد أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر خـلال الفـترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦/٨٥).

جدول رقم (٦)

أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر (١٩٧٦–٨٥/١٩٨٦) (مليون جنيه)

السنة	صادرات القطن	صادرات البترول	رسوم المرور فى قناة السويس	الإيرادات من السياحة	تحويلات المصريين العاملين فى الخارج	الإجمالى
١٩٧٦	١٥٥	١٤٩	١٢٢	٢٦٣	٣٩٤	١٠٨٣
١٩٧٨	١٣٢	١٨٩	٣٦٠	٣٩٦	١٢٣٢	٢٣٠٧
١٩٨٠	٢٩٦	١٣٧١	٤٦٤	٤١١	١٨١٢	٣٤٥٤
١٩٨١	٢٠٤	١٩١٥	٦٣٦	٣١٨	١٤٠٧	٤٤٧٩
١٩٨٣	٣٢١	١٧٩٧	٦٨٢	٢٣٢	١٠٥٧	٤٠٨٩
١٩٨٥	٢٤٩	١٦٦٥	٧٢٠	٢٥١	٣٣٦	٣٢٢١

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى: أعداد مختلفة.

والواقع أن مصادر النقد الأجنبى المشار إليها فى الجدول المذكور لازالت حتى اليوم تـــشكل أهم مصادر النقد الأجنبى المتاحة لمصر. ويؤكد ذلك أنه فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بلغ إيراد رسوم المرور فى قناة السويس ٦٠٨١ مليون جنيه مصرى، وبلغت جملة التحويلات الخاصة الـصافية ١٢٨٠١ مليون جنيه مصرى، بينما بلغت الإيرادات من السفر والسياحة ١٤٧٣٢ مليون جنيه مصرى. فإذا أضفنا إجمالى حصيلة الصادرات البترولية التى بلغت ٧٧٦٦ مليون جنيه فإن المجموع يصل إلى نحـو ٤١,٤ مليار جنيه مقارنة برقم صادرات سلعية متواضع لا يتجاوز ١٤,١ مليار جنيه إذا طرحنا منه حصيلة الصادرات البترولية.

وبسبب الانخفاض النسبى فى عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وقيمة صـادرات البترول وضعف الصادرات السلعية المزمن فى الوقت الذى تزايدت فيه الواردات بإيقاع مثير، فـإن رصيد المعاملات الجارية بدأ لأول مرة فى عام ١٩٩٦/٩٥ يظهر عجزاً إجمالياً (٦٢٤ مليون جنيه). وفى عام ٢٠٠٠/٩٩ تجاوز العجز الإجمالى فى ميزان المعاملات الجارية ٣٩٨٧ مليون جنيه مـصرى وهو ما يعادل ١١٧١ مليون دولار أمريكى. وقد كان لتفاقم هذا العجز أبلغ الأثر على تدهور سعر صرف الجنيـه المصرى الذى فقد نحو ربع قيمته فى مواجهة الدولار الأمريكى خلال عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١. فلم يعد فائض المعاملات غير المنظورة قادراً على أن يعوض العجـز الكـبير فى الميـزان التجارى.

ثالثاً: لتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية:

يحقق الميزان التجارى المصرى فى العقود الأخيرة عجزاً مع كافـة المجموعـات الاقتـصادية الرئيسية فى العالم. فكما يوضح الجدول رقم (٧) فإن صادراتنا خـلال الفتـرة ١٩٧٣ – ١٩٨٥ كانت أقل من وارداتنا سواء فى علاقاتنا التجارية مع دول التخطيط المركزى (الدول الاشتراكية) أو فى علاقاتنا التجارية مع الدول الرأسمالية الصناعية أو دول العالم الثالث (الناميـة). وكنا نحقق فائضاً فى تعاملنا مع دول التخطيط المركزى واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٦ ليتحول الفائض بعدها إلى عجز يدور فى النصف الأول من الثمانينات حول ٥٠٠ مليون جنيه مصرى. وكـذا الحـال فى تبادلنـا التجارى مع دول العالم الثالث.

ويظهر الجدول رقم (٨) أن ميزان التجارة الخارجية المصرية يظهر عجزاً مع كافة مجموعات الدول طوال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٩. فقد زاد العجز فى الميزان التجارى مع دول شرق أوروبا والصين من ٨١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ حتى وصل إلى ٧٥٦٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩، وبالمثل ارتفع العجز التجارى مع الدول الصناعية من ٤٦٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى أن بلغ ٢٦٣٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩. ولم يختلف الأمر فى علاقاتنا التجارية مع الدول النامية حيث تنامى العجز من ٤٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى أن بلغ ٧١٦٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩.

جدول رقم (٧)

الصادرات والواردات حسب المجموعات الاقتصادية فى الفترة ١٩٧٣–١٩٨٥

السنة	دول التخطيط المركزى			الدول الرأسمالية المتقدمة (١)			الدول النامية (٢)			المجموع		
	صادرات	واردا ت	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
١٩٧٣	٢٤٥	١٠٧	+ ١٣٨	١٢٦	١٩٢	٦٦	٧٤	٦٢	+ ١١	٤٤٤	٣٦١	+ ٨٣
١٩٧٥	٤٠٦	٢٩٥	+ ١١١	٧٩	١٠٠٧	− ٩٢٨	٦٤	٢٣٨	− ١٧٤	٥٤٩	١٥٣٩	− ٩٩١
١٩٧٧	٢٩٥	٣٠٤	− ٩	٢٣٣	١٢٩٩	− ١٠٦٦	١٤٠	٢٨١	− ١٤١	٦٦٩	١٨٨٤	− ١٢١٦
١٩٧٩	٣٣٧	٢٧١	− ٢٤	٨١٨	١٩٦٢	− ١١٤٤	١٣٢	٣٥٣	٢٢١	١٢٨٨	٢٦٨٦	− ١٣٩٨
١٩٨٠	٣٩٩	٨١٣	− ٤١٤	١١٨١	٣٣٦٥	− ٢١٨٥	٦٨٣	٢٠٠٩	١٣٢٦	٢٢٦٣	٦١٨٧	− ٣٩٢٥
١٩٨٣	٤١٧	٩٩٩	٥٨٢	١٠٠٠	٥٠٨٢	− ٤٠٨٢	٨٣٢	١١١١	٢٧٩	٢٢٥٠	٧١٩٢	٤٩٤٢
١٩٨٥	٦٤٣	١٠٧ ٨	٤٣٥	١٢٢٥	٤٨٩٥	٣٦٧٠	٧٢٣	٩٩٨	٢٧٥	٢٥٩٩	٦٩٧٣	٣٤٧٣

(١) تشمل دول غرب أوربا بالإضافة إلى دول أمريكا الشمالية واستراليا واليابان.

(٢) تشمل الدول الأفرو أسيوية باستثناء اليابان وتشمل دول أمريكا اللاتينية باستثناء كوبا، كما تشمل الأرقام بند تموين.

ويمكن أن نستخلص أيضاً من بيانات الجدولين المذكورين وجود خلل فى التوزيع الجغــرافى لتجارتنا الخارجية حيث نتجه إلى الدول الرأسمالية الصناعية للحصول على معظم وارداتنا كما توجه اليها حوالى نصف صادراتنا. وتحليل بيانات التجارة الخارجية المصرية فى أعوام ١٩٧٣، ١٩٨٥، و ١٩٩٩ المعروضة فى الجدول رقم (٩) تظهر اتجاه صادراتنا للتزايد باتجاه دول العالم الثالث والدول الصناعيـــــة على حساب مجموعة دول شرق أوروبا والصين، وكذلك الأمر بالنسبة للواردات. وفى كافة السنوات فإن العجز التجارى مع الدول الصناعية الغربية يتحمل المسئولية الكبرى عن إجمـــالى العجز التجارى المصرى (٨٤% من العجز التجارى فى عام ١٩٨٥، و ٦٢% من قيمـــة العجـــز التجارى فى عام ١٩٩٩).

وإذا تناولنا كل دولة من الدول الغربية على حدة تأكدنا من خطـــورة الخلـــل فى تجارتنـــا الخارجية. فنحن نصدر فى عام ١٩٩٩ للولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته حوالى ١٤٨١ مليـــون جنيه ونستورد منها ما قيمته ٧٨٢٤ مليون جنيه (٥,٣ مثلاً)، ونصدر للملكة المتحدة مـــا قيمتـــه ٣٠٢ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ١٦٢٨ مليون جنيه (٥,٤) ونصدر لألمانيا ما قيمته ٣٧٠ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ٤٧١٠ مليون جنيه (١٢,٧ مثلاً) ونصدر لليابان ما قيمته ١٥٢ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ١٧٧٥ مليون جنيه (١١,٧ مثلاً) ونصدر لفرنسا ما قيمتـــه ٤٥٧ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ٢٦٨١ مليون جنيه (٥,٩ مثلاً)، ونصدر لإيطاليـــا مـــا قيمته ١٢٠١ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ٣٥٧٦ مليون جنيه (٣ أمثال) ونصدر لهولندا ما قيمته ٨٤٨ مليون جنيه ونستورد منها ما قيمته ١٢٧٣ (١,٥ مثلاً).

جدول رقم (٩)

تحليل بيانات التجارة الخارجية المصرية حسب المجموعات الاقتصادية

(١٩٧٣، ١٩٨٥ ، ١٩٩٧)

المجموعة	النسبة إلى إجمالى الصادرات المصرية (%)			النسبة إلى إجمالى الواردات المصرية (%)			النسبة إلى إجمالى العجز التجارى		
	١٩٧٣	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٧٣	١٩٨٥	١٩٩٩	١٩٧٣	١٩٨٥	١٩٩٩
١. دول شـــــــرق أوروبا والصين	٥٥	٢٥	٨	٣٠	١٦	١٤	١,٧+	-٠,١٠	-٠,١٦
٢. الدول الرأسمالية الصناعية	٢٨	٤٧	٤٧	٥٣	٧٠	٥٩	-٠,٨٠	-٠,٨٤	-٠,٦٢
٣. دول العـــــــالم الثالث ودول أخرى	١٧	٢٨	٣٠	١٧	١٤	٢٠	-٠,١٤	-٠,٠٦	-٠,١٧

المصدر: محسوباً من الجدولين رقمى (٧) و (٨) والبيانات الواردة فى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى (سنوات متفرقة) ويلاحظ أن المجموع يشمل اعتبارا من اكتوبر ١٩٩٨ تجارة المناطق الحرة.

وإذا قارنا الأرقام السابقة بحجم تجارتنا مع الدول العربية ظهر مدى تحيز التبادل التجـــارى المصرى حالياً للدول الغربية وارتباطه بها. ففى نفس العام (١٩٩٩) بلغت صادراتنا للسعودية ٣٣٣ مليون جنيه ووارداتنا منها ٢٣٨٠ مليون جنيه (٧,١ مثلا)، وصادراتنا إلى ليبيا ١٤٣ مليون جنيه ووارداتنا منها ١٩٦ مليون جنيه، وصادراتنا إلى سوريا ١٤٢ مليون جنيـــه ووارداتنـــا منـــها ٨٤ مليـــــون جنيـــــه، وصادراتنا للبنان ٧٩ مليـــــون جنيـــه ووارداتنا منـــــه ٦١ مليون جنيه، وصادراتنا إلى الأردن ٧٣ مليون جنيه ووارداتنا منه ٨٠ مليون جنيه، وصادراتنا إلى السودان ٧٤ مليون جنيه ووارداتنا منه ١٢٥ مليون جنيه، وصادراتنا إلى المغرب ٤٥ مليون جنيه ووارداتنا منـــه ٢٢ مليون جنيه. ورغم تواضع المعاملات التجارية مع الدول العربية فإن الميزان التجارى المـــصرى وإن حقق فائضاً مع معظمها إلا إن العجز فى المعاملات مع دولة واحدة هى المملكة العربية السعودية يفوق إجمالى الفائض مع الدول الأخرى بمرات عديدة، بل إنه يتجاوز بمراحـــل إجمـــالى الـــصادرات المصرية للدول العربية كافة.

ومن العرض الاحصائى السابق تتضح لنا مثالب ميزان المدفوعات المصرى الرئيسية التى يمكن إعادة إجمالها بايجاز فيما يلى:

أ- ضعف الصادرات فى مواجهة تزايد الواردات.

ب- أهمية العجز فى الميزان التجارى وفى ميزان المعاملات الجارية واتجاه هذا العجز نحو الزيـــادة المستمرة منذ أوائل السبعينات وبشكل متفاقم فى عقد التسعينات.

ج- اعتماد مصر فى صادراتها على سلعتين رئيسيتين هما النفط والقطن، واعتمادها أيـــضاً علـــى فائض المعاملات غير المنظـــــــــورة المتحقق أساساً من مصدرين هما عائد رسوم المرور فى قناة السويس وعائد السياحة فضلاً عن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، للتخفيف من عجز المعاملات الجارية.

د- اعتماد مصر المتزايد على الخارج فى الحصول على حاجات السكان الغذائية والاســـتهلاكية فضلاً عن تلبية حاجة الصناعة الوطنية للمعدات والسلع الوسيطة والمواد الأولية.

هـ- الخلل البين فى هيكل التوزيع الجغرافى للتبادل التجارى المصرى مع الخارج وانصراف معظم المعاملات التجارية إلى الدول الغربية الصناعية وضعف الاتجاه نحو تنمية العلاقات التجاريـــة مع الدول العربية ودول العالم الثالث.

المراجع المختارة

أ- المراجع باللغة العربية:

- د. أحمد الغندور: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة – دار النهضة العربيـــة، ١٩٦٩، ص ٢١ – ٤٠.
- د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١٦٧ – ٢٢٤.

ب- المراجع باللغات الأجنبية:

- **ELLSWORTH (P. T.) and CLARK LEITH (J.): The International Economy, New York, Macmilllan Pub. Co., 1984, P. 311 - 321.**
- **GODET (M.) et RUYSSEN (O.): Les échanges internationaux, Paris, P.U.F., 1980, P. 7 - 75.**
- **GRENNES (T.): International Economics, New Jersey, Prentice-Hall, 1984, P. 423 - 437.**
- **INGRAM (J.): Internationl Economics, New York, John Wiley & Sons, 1986, P. 16 - 39.**
- **MEADE (J. E.): The Balance of Payments, Oxford University Press, 1951, Chapter 1, P. 3 - 28.**
- **PLIHON (D.) et WAQUET (J.) : Les balances des paiements, éléments d'analyse, Paris, Hatier, 1982, P. 4 - 40.**
- **SALIN (P.) : Economie internationale, Tome. l, Economie financière, Paris, A. Colin, 1974, P. 10 - 48.**
- **WEILLER (J.): La balance des paiements, Paris, P.U.F., 1979, P. 3 - 43.**

الباب الثالث

الصرف الأجنبى

يختلف التعامل الخارجى عن التعامل الداخلى فى أنه يستلزم تياراً من المدفوعات الخارجيـــة. هذه المدفوعات تثير فى الواقع مشكلتين فى غاية الأهمية:

أولاً: تحديد قيمة العملة الوطنية لكل دولة فى مواجهة العملات الأجنبية.

ثانياً: اختيار نظام الصرف الذى يحقق للدولة توازنها الخارجى دون أن يضر بالتوازن الاقتـــصادى العام.

ولذلك سوف تنقسم دراستنا للصرف الأجنبى إلى فصلين:

الفصل الأول: سعر الصرف.

الفصل الثانى: نظم الصرف.

الفصل الأول
سعر الصرف

يستلزم التبادل الدولى القيام بعمليات الصرف الأجنبى. فالتبادل الدولى يتم بين المقيمين وغير المقيمين ويستلزم القيام بمدفوعات من دولة إلى دولة أخرى، وحيث أن لكل دولة عملتها الخاصة فإنه يجب تحديد قيمة كل عمله فى مواجهة العملات الأخرى.

فالمستورد الكويتى للفاكهة المصرية سوف يكون مستعداً لدفع قيمة وارداته بالدينار الكويتى فى حين أن المصدر المصرى قد يرغب فى الحصول على قيمة صادراته بعملتــه الوطنيــة أى بالجنيــه المصرى، فيلزم حينئذ تحديد قيمة كل عملة فى مواجهة الأخرى.

والسائح الألمانى عندما يأتى لمصر فإنه مطالب بأن يدفع قيمة الخدمات التى يحــصل عليهــا بالعملة المصرية ولذلك يتعين عليه تحويل قدر من الماركات الألمانية التى يحوزها إلى جنيهات مــصرية، وهنا أيضاً يثور التساؤل عن قيمة المارك الألمانى فى مقابل الجنيه المصرى.

وعندما تستورد هيئة السلع التموينية الدقيق الأمريكى فإن المصدرين الأمريكيين لن يقبلــوا الجنيه المصرى كأداة وفاء بالتزامات تلك الهيئة – لأن الجنيه المصرى يعد أداة للوفــاء بالالتزامــات الناشئة عن المعاملات التجارية فى داخل مصر فقط وليس له هذه الخاصية خارجها – ولــذا ســوف يشترطون الحصول على قيمة حقوقهم بالدولار الأمريكى، وهنا أيضاً تصبح الحاجة ملحة لتحديــد قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار الأمريكى.

وتحديد قيمة العملات بعضها فى مواجهة البعض يتم فى ســوق تــسمى ســوق الــصرف **Exchange market; Marché de change** وهى سوق مصرفية تتــولى فيهــا المــصارف (البنوك) القيام بعمليات شراء وبيع العملات المختلفة وتسمى هذه العمليات بعمليــات الــصرف الأجنبى. وككل عمليات الشراء والبيع فإن عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية تتضمن عنــصر الثمن. ويسمى الثمن فى هذه الحالة سعر الصرف **Exchange rate ; Taux de change**.

فسعر الصرف هو الثمن الذى يتحدد عنده مقدار ما يدفع من وحدات إحدى العملات للحصول على وحدة من عملة أخرى، أو بعبارة أخرى، فإن سعر الصرف هو ثمن عملة مقومة بعملة أخرى.

ومثال ذلك أن يكون سعر الصرف لشراء العملات الأجنبية فى مصر (فى ١٩٩٩/١/١) ٣٤١ قرشاً للدولار الأمريكى ، ٥٦٦ قرشاً للجنيه الاسترلينى، ٦٠ قرشاً للفرنك الفرنسى، و ٢٤٧ قرشاً للفرنك السويسرى. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً بسيطاً بين سعرى الشراء والبيع (فعلى سبيل المثال كان سعر الشراء ٣٤١,٢ قرشاً للدولار الأمريكى، بينما كان سعر البيع ٣٤١,٥ قرشاً).

ويلاحظ هنا أن السوق المصرفية تحدد القدر من العملة الوطنية اللازم للحصول على وحدة العملة الأجنبية. فهى تجيب على التساؤل الآتى : كم يلزم من القروش المصرية للحصول على الدولار الأمريكى أو الجنيه الاسترلينى أو الفرنك ... الخ؟ هذه هى الطريقة المتبعة فى مصر وفى سائر الأسواق المالية العالمية باستثناء بورصة لندن التى تنفرد باتباع طريقة مختلفة حيث تحدد القدر من العملات الأجنبية اللازم للحصول على وحدة العملة الوطنية، وهى طريقة أقرب إلى الذهن ولذلك سوف نتبعها فى الشرح اللاحق. فوفقاً لهذه الطريقة يكون سعر الصرف هو ثمن الوحدة من النقد الوطنى مقوماً فى شكل وحدات من العملات الأجنبية ومثال ذلك أن سعر صرف الجنيه الاسترلينى كان فى سوق لندن فى ١٩٨٧/١١/١٧ : ١,٧٥ دولاراً أمريكياً، ٢,٩٨ ماركاً ألمانياً، ١٠,٦ فرنكاً فرنسياً، ٢,٤٤ فرنكاً سويسرياً. فالجنيه الاسترلينى الواحد كان يساوى القدر المذكور آنفاً من العملات الأجنبية. فالتساؤل المطروح هنا هو كم يلزم من وحدات النقد الأجنبية للحصول على وحدة النقد الوطنية؟

ولا جدال فى أنه لا يوجد فارق من الناحية العملية بين الطريقتين. فسيان أن نقول أن سعر صرف الجنيه المصرى يساوى ٣٤١ قرشاً للدولار الأمريكى أو أنه يساوى ٠,٢٩ من الدولار الأمريكى. ولكن يتعين إبداء بعض الحذر عند تفسير التغيرات التى تجد فى سوق الصرف. ذلك أنه إذا أخذنا بالطريقة الأولى وهى تقويم العملات الأجنبية بوحدات النقد الوطنى فإن ارتفاع سعر الصرف

يترجم تغيراً لغير صالح العملة الوطنية حيث يعنى انخفاض قيمة هذه العملة فى مواجهة العملات الأخرى. ويختلف الأمر حين نأخذ بالطريقة الثانية وهى تقويم وحدة النقد الوطنى بوحدات من العملات الأجنبية. فارتفاع سعر الصرف يقصد به زيادة قيمة وحدة النقد الوطنى فى مواجهة العملات الأجنبية.

والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو كيف يتم تحديد سعر الصرف؟، أو بمعنى آخر: ماهى العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع قيمة عملة دولة ما أو انخفاض قيمتها فى مواجهة العملات الأجنبية؟

نلاحظ بداءة أن سعر الصرف باعتبار أنه ثمن يتحدد وفقاً للتوازن الذى يتم بين عرض عملة ما والطلب عليها. فسعر صرف الجنيه المصرى يتحدد نتيجة التوازن بين عرض العملات الأجنبية من جانب غير المقيمين للحصول على الجنيه المصرى للوفاء بالتزاماتهم قبل المقيمين وطلب المقيمين على العملات الأجنبية للوفاء بالتزاماتهم قبل غير المقيمين. ففى جانب يوجد طلب الخارج (غير المقيمين) على العملة الوطنية وفى الجانب الآخر يوجد عرض المقيمين للعملة الوطنية. ونلاحظ هنا أن عرض العملات الأجنبية يعنى الطلب على العملة الوطنية والطلب على العملات الأجنبية يعنى عرض العملة الوطنية.

وينشأ الطلب على العملة الوطنية وطلب العملات الأجنبية عن مختلف البنود الدائنة والمدينة التى يتألف منها ميزان المدفوعات. ويتأثر سعر صرف العملة الوطنية بمقدار العجز أو الفائض الذى يحققه ميزان المدفوعات، ذلك إذا افترضنا وجود سوق صرف حرة تماماً محكومة بقوانين العرض والطلب وحدها. غير أن النظام النقدى العالمى قد تطور كما أن نظم الصرف السائد قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ القرون الماضى. ويستلزم التعرف على هذه التغيرات دراسة أهم هذه النظم.

الفصل الثانى
نظم الصرف

قد تنفرد السلطات النقدية فى كل دولة بتحديد قيمة العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية، وقد تترك ذلك لعوامل العرض والطلب. ويظهر الواقع التاريخى أن العالم قد عرف نظماً عديدة لسعر الصرف. فهناك على الأخص نظم أسعار الصرف الثابتة فى ظل قاعدة الذهب، ونظم حرية سعر الصرف، وأخيراً تطبق معظم الدول فى الآونة الأخيرة نظماً متفاوتة للرقابة على الصرف.

أولاً: ثبات أسعار الصرف فى ظل قاعدة الذهب الدولية:

يستلزم تطبيق قاعدة الذهب توافر عدة شروط : تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب، ضمان إمكانية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بدون قيود، وأخيراً العمل على حرية تصدير واستيراد الذهب.

فإذا افترضنا – فى ظل هذا النظام – أن السلطات المالية المصرية قد حددت قيمة الجنيه المصرى بعشرين جراماً من الذهب فإنه يحق لكل فرد يحوز جنيهاً مصرياً أن يستبدله لدى الخزانة العامة أو البنك المركزى أو البنوك التجارية بعشرين جراماً من الذهب، كما يحق له أن يُصَدِر العملة أو قيمتها من الذهب إلى الخارج للوفاء بالتزاماته قبل غير المقيمين. كما يفترض أيضاً قابلية العملة الوطنية للتعامل فى الأسواق الخارجية وإمكانية حصول غير المقيمين عليها لإبراء ذممهم المالية قبل المقيمين.

وإذا افترضنا أيضاً أن الحكومة السودانية قد حددت قيمة الجنيه السودانى بعشرة جرامات من الذهب وأنها ارتبطت – كما فعلت الحكومة المصرية – بقاعدة الذهب، فإن قيمة الذهب التى يحتوى عليها الجنيه السودانى تعادل حينئذ نصف قيمة الذهب التى يحتوى عليها الجنيه المصرى، وبالتالى فإن سعر صرف الجنيه السودانى يساوى نصف جنيه مصرى.

ويظل سعر صرف العملة السودانية بالعملة المصرية ثابتاً إذا افترضنا أنه لا توجد نفقات لنقل كمية الذهب التى يتضمنها الجنيه السودانى إلى مصر أو نقل كمية الذهب التى يحتويها الجنيه المصرى إلى السودان، لأنه سوف يكون بمقدور كل حائز للعملة السودانية أن يبيعها فى مصر ويحصل على قيمتها ذهباً، كما يكون أيضاً بمقدور كل حائز للعملة المصرية أن يبيعها فى السودان ويحصل على قيمتها ذهباً. وحيث إن هناك سعر تعادل يتحدد بين العمليتين تبعاً لكمية الذهب الموجودة فى كل منهما فإنه لا يتصور انخفاض أو ارتفاع سعر صرف إحدى العملتين فى مواجهة الأخرى.

فإذا ارتفع سعر صرف الجنيه السودانى من ٠,٥٠ إلى ٠,٦٠ من الجنيه المصرى فإن المستورد المصرى للسلع السودانية الراغب فى الوفاء بالتزاماته بالجنيه المصرى لن يقبل هذا الانخفاض فى قيمة هذا الجنيه وسوف يحوله إلى ذهب بقيمته القانونية (جنيه واحد = ٢٠ جراماً ذهب) ويرسله إلى السودان حيث يتم تحويله مرة أخرى إلى العملة السودانية بقيمتها القانونية (٢٠ جراماً ذهب = ٢ جنيه سودانى). وهكذا فإن سعر الصرف الجديد (جنيه سودانى واحد = ٠,٦٠ جنيه مصرى) لا يمكن أن يسود فى ظل قاعدة الذهب.

وفى ظل الفرض العكسى وهو انخفاض سعر صرف الجنيه السودانى من ٠,٥٠ إلى ٠,٤٠ من الجنيه المصرى فإنه من المتوقع أيضاً عدم سيادة السعر الجديد كسعر توازن بين العملتين لأن المستورد السودانى للبضائع المصرية لن يقبل به وسوف يقوم بتحويل الجنيهات السودانية إلى ذهب وفقاً لقيمتها القانونية (جنيه سودانى = ١٠ جرامات ذهب) ويصدرها إلى مصر حيث يتم تحويلها مرة أخرى على أساس ١٠ جرامات ذهب = نصف جنيه مصرى.

ومن هنا فإن تطبيق قاعدة الذهب يؤدى إلى الثبات المطلق فى سعر صرف عملات الدول التى تأخذ بهذه القاعدة بافتراض انعدام نفقات نقل الذهب بين هذه الدول. غير أن شحن الذهب يستلزم من الناحية الواقعية بعض النفقات ولهذا يتصور أن يتذبذب سعر الصرف فى حدود تسمح بتغطية نفقة النقل، كأن يستلزم نقل قيمة الجنيه المصرى ذهباً من مصر إلى السودان إنفاق عشرة مليمات

نظير عملية الشحن والتأمين، كما يستلزم نقل قيمة الجنيه السودانى ذهباً إلى مصر فرض نفقة مماثلة. وهكذا فإن سعر صرف الجنيه السودانى سوف يتذبذب ما بين ٥١ و٤٩ قرشاً مصرياً.

ويسمى الحد الأدنى لانخفاض سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب حد خروج الذهب أو حد تصدير الذهب بينما يسمى الحد الأعلى لارتفاع سعر الصرف حد دخول الذهب أو حد استيراد الذهب.

فإذا زاد الطلب على عملة الدولة بواسطة غير المقيمين بما يفوق طلب المقيمين على العملات الأجنبية فإن سعر صرف هذه العملة سوف يتجه نحو الارتفاع ولكنه لن يتجاوز فى ارتفاعه حد دخول الذهب. وفى المقابل فإنه إذا زاد طلب المقيمين على العملات الأجنبية بما يتجاوز طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، فإن سعر صرف العملة الأخيرة سوف يتجه نحو الانخفاض بما لا يجاوز حد خروج الذهب.

وتجدر الإشارة إلى أن دخول وخروج الذهب لموازنة أسعار صرف العملات لا يتم عن طريق التصرف المباشر للمستوردين والمصدرين وإنما تتولاه المصارف وغيرها من المؤسسات المشتغلة بالصرف، فهى تحتفظ باحتياطيات هامة من الذهب والنقود الأجنبية وتستغلها عن طريق بيعها فى سوق أخرى فى الوقت المناسب الذى يمكنها من الاستفادة من التفاوت فى سعر الصرف الذى قد يوجد بين السوقين. ويطلق على تدخل المصارف فى هذه الحالة عملية المراجحة او الموازنة arbitrage.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدول لا تقف ساكنة إزاء عمليات الانخفاض والارتفاع فى أسعار عملاتها وإنما تتجه إلى مواجهة انخفاض الطلب على عملاتها باتباع سياسة انكماشية تسعى فيها إلى تخفيض الأسعار ورفع سعر الفائدة المحلى وتقليل الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدى إلى الحد من حركة خروج الذهب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع فى الداخل. وتسهم السياسات السابقة فى إعادة الثقة فى العملة الوطنية ومن ثم إعادة توازن سعر صرفها.

غير أن نفس السياسات السابقة قد تضر بالتوازن الاقتصادى الداخلى فتؤدى إلى حالة من الكساد الداخلى وارتفاع فى معدل البطالة. وقد كان الاتجاه السائد حتى الأزمة المالية العالمية فى الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ يرى وجوب السعى دائماً نحو تحقيق التوازن الخارجى ولو أدى ذلك إلى التضحية بالاستقرار الاقتصادى الداخلى، ولكن هذا الاتجاه لم يعمر طويلاً بعد تلك الأزمة.

ثانياً: حرية أسعار الصرف فى ظل نظام العملات الورقية الإلزامية:

ساد العمل بقاعدة الذهب قرابة قرنين من الزمان. وبعد قيام الحرب العالمية الأولى أخذت كثير من الدول فى وقف العمل بقاعدة الذهب والانتقال إلى نظام العملات الورقية الملزمة. وقد أعلنت انجلترا خروجها نهائياً على قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ مما سجل نهاية مرحلة العمل بقاعدة الذهب التى تميزت بحدوث قدر كبير من الاستقرار فى أسعار صرف العملات وبداية مرحلة جديدة استمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ اختفت فيها العلاقة الثابتة بين العملات المختلفة واسترد فيها سعر الصرف حريته فى التغير صعوداً وهبوطاً تبعاً لتغيرات قوى السوق من عرض وطلب.

فحرية سعر الصرف تعنى أن تحديد مستوى التوازن لسعر صرف العملات يخضع لذات القواعد التى يتحدد بها ثمن أية سلعة. فإذا زاد طلب غير المقيمين على العملة الوطنية (عرضهم للعملات الأجنبية) عن عرض المقيمين لهذه العملة (طلبهم على العملات الأجنبية) عند سعر معين ارتفع سعر الصرف، وإذا قل الطلب عن العرض عند سعر معين انخفض سعر الصرف.

ويؤدى ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه إلى تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من العملات المختلفة. فمستوى التوازن لسعر الصرف هو الذى تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة مع الكمية المعروضة منها.

ويلاحظ أن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف لا يكون مطلقاً، فمن شأن الارتفاع فيه أن يولد قوى تؤدى إلى انكماش الطلب على العملة التى تتعرض للارتفاع مما يحد من مدى هذا الارتفاع، كما

أنه من شأن الانخفاض فى سعر الصرف خلق قوى تؤدى إلى اتساع الطلب على العملة التى تعانى من التدهور مما يوقف هبوط أسعارها عند حد معين.

وتهتم كل دولة بمتابعة حركة سعر صرف عملاتها لما له من آثار خطيرة على وضعها الاقتصادى الخارجى. فتدهور سعر الصرف يرفع قيمة الواردات وبالتالى يحمل المشروعات العامة والخاصة عبئاً اضافياً، فى حين أن ارتفاع سعر الصرف قد يضر بموقف الصادرات فى سوق المنافسة الدولية. وكلما اندمجت الدولة فى السوق العالمية وارتفعت أهمية تبادلها التجارى مع الدول الأخرى كان من واجبها أن تولى عناية أكبر لمتابعة حركة سعر الصرف.

نظرية تعادل القوى الشرائية:

فى محاولة للوصول إلى تقييم واقعى لأسعار صرف العملات المختلفة بعدما أصابها من تقلبات شديدة أثناء الحرب العالمية الأولى، صاغ الاقتصادى السويدى جوستاف كاسيل **Justaf CASSEL** نظريته المعروفة بنظرية تعادل أو تكافؤ القوى الشرائية **Théorie de la parité des pouvoirs d'achat** . ومضمون هذه النظرية أن سعر الصرف التوازنى بين عملتين هو السعر الذى يساوى بين القوة الشرائية لهما.

فإذا كانت أسعار صرف العملات تتحدد فى ظل قاعدة الذهب بما تساويه كل عملة من ذهب، فإنها تتحدد – وفقاً لنظرية تعادل القوى الشرائية – بحسب القدرة الشرائية للعملات المختلفة كل داخل بلادها، أى وفقاً للعلاقة بين الأسعار السائدة فى البلاد المختلفة.

ولنوضح ذلك بالمثال الآتى:

إذا كانت هناك كمية معينة من السلع والخدمات تشترى فى السودان بمبلغ ٢٠ جنيهاً سودانياً، فى حين تشترى نفس الكمية من السلع والخدمات فى مصر بمبلغ ١٠ جنيهات مصرية، فإن ذلك يعنى أن معدل التوازن للتبادل بين العملتين – أو سعر صرف التوازن بينهما – هو ٢٠

جنيهاً سودانياً = ١٠ جنيهات مصرية، أى جنيهان سودانيان = جنيه مصرى واحد أو جنيه سودانى = نصف جنيه مصرى.

فسعر الصرف التوازنى بين العملتين هو الذى يعكس القوة الشرائية النسبية لكل منـــهما فى ظل نظام حرية الصرف ويتذبذب حوله سعر الصرف الجارى طالما ظلت القـــوة الـــشرائية لهـــاتين العملتين ثابتة فى نفس المستوى.

ففى المثال السابق إذا كان سعر الصرف الجارى للجنيه السودانى أقل من نصف جنيه مصرى فإن هناك مصلحة أكيدة للمستوردين المصريين فى زيادة وارداقم من السلع والخدمات السودانية مما يؤدى إلى رفع سعر صرف الجنيه السودانى لازدياد الطلب عليه وبالتالى إعادته إلى مستوى التوازن. وحيث أن انخفاض سعر الصرف الجارى للجنيه السودانى يعنى فى ذات الوقت ارتفاع سعر الـــصرف الجارى للجنيه المصرى إلى أكثر من سعره التوازنى (جنيه مصرى = جنيهان سودانيان) فإن حجـــم الطلب السودانى على السلع والخدمات المصرية سوف ينخفض لارتفاع سعر الجنيه المـــصرى، ممـــا يؤدى فى النهاية إلى انخفاض سعر الصرف الجارى للجنيه المصرى وإعادته إلى مستوى التوازن الـــذى يعكس المستوى الحقيقى للقوة الشرائية للعملة المصرية فى مواجهة القوة الشرائية للعملة السودانية.

ففى المثال المطروح يتضح أن سعر الصرف التوازنى للجنيه السودانى بالجنيه المصرى المتمثـــل فى:

جنيه سودانى واحد = نصف جنيه مصرى

هو السعر الذى يعادل بين القوة الشرائية لكل من العملتين داخل بلدها، وهو السعر الـــذى يتذبذب حوله سعر الصرف الفعلى الذى سرعان ما يولد إذا ما انخفض أو ارتفع قوى تعود به مـــن جديد إلى مستوى التوازن أو مستوى تعادل القوى الشرائية.

وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه لنظرية تعادل القوى الشرائية على ما سوف نعرض له بعد قليل فإن لهذه النظرية بعض الفائدة فى قياس التغير الذى يطرأ على سعر الصرف التـــوازنى بـــين تاريخ وآخر على إثر تقلبات الأثمان فى البلاد المختلفة.

فإذا افترضنا أن الرقم القياسى للأسعار كان ١٠٠ فى فترة الأساس فى كل من السودان ومصر ثم ارتفع حالياً فى الدولة الأولى إلى ١٥٠ وارتفع فى الدولة الثانية إلى ٢٠٠، فإن سعر الصرف الجديد للجنيه السودانى بالجنيه المصرى يتحدد كالآتى:

سعر الصرف الجديد = (سعر الصرف القديم x الرقم القياسى الحالى للأسعار فى مصر) / (الرقم القياسى الحالى للأسعار فى السودان)

= (٢٠٠ x ٠,٥٠) / ١٥٠ = ٠,٦٧ من الجنية المصرى

وهكذا يتضح أن ارتفاع معدل التضخم فى السودان بنسبة تقل عن تطور معدل التضخم فى مصر قد أدى إلى رفع قيمة الجنيه السودانى مقدرة بالجنيه المصرى من ٠,٥٠ إلى ٠,٦٧ من الجنيه المصرى.

وعلى النقيض فإن ارتفاع معدل التضخم فى مصر بنسبة تزيد عن ارتفاعه فى السودان قد أدى إلى خفض القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مصر بالنسبة للقوة الشرائية للجنيه المصرى فى السودان، ومن ثم يتحدد سعر الصرف الجديد للجنيه المصرى كالآتى:

سعر الصرف الجديد = (سعر الصرف القديم x الرقم القياسى الحالى للأسعار فى السودان) / (الرقم القياسى الحالى للأسعار فى مصر)

$$= \frac{١٥٠ \times ٢}{٢٠٠} = ١,٥ \text{ جنيهاً سودانياً}$$

ومن هنا فإن زيادة معدل التضخم فى مصر بالمقارنة لمستواه فى السودان قد أدى إلى خفض السعر التوازنى لصرف الجنيه المصرى عن مستواه السابق بمقدار الربع، حيث أصبح ١,٥ جنيهاً سودانياً بدلاً من جنيهين.

تقدير نظرية تعادل القوى الشرائية: توجه إلى نظرية تعادل القوى الشرائية عدة انتقادات أهمها ما يلى:

١. تعتمد هذه النظرية فى تحديد سعر التوازن للصرف على الأرقام القياسية للأسعار وهو أمر منتقد للأسباب الآتية:

أ- حساب الأرقام القياسية للأسعار لا تزال تنتابه عيوب نظرية واحصائية هامة تجعل الاقتصاديين ينظرون دائماً بعين الشك لهذه الأرقام خاصة إذا استخدمت فى المقارنة بين دول مختلفة.

ب- الأرقام القياسية للأسعار تعبر عن التغير فى أسعار نوعين من السلع : سلع وخدمات محلية لا تنتقل خارج الحدود وسلع وخدمات دولية يمكن أن تصدر إلى الخارج. وغنى عن البيان أن تحديد سعر الصرف يرتبط فقط بالنوع الثانى من السلع والخدمات وقد لا تؤثر تلك على المستوى العام للأسعار إلا بنسبة ضئيلة.

ج- لا يمكن التسليم بأن تحديد سعر الصرف يتوقف على مستوى الأسعار وحده. فلا جدال فى أن سعر الصرف يتأثر بعوامل أخرى هامة كمستوى الدخل القومى فى كل بلد، ومستويات الأجور بها، ومدى التقدم التقنى، والتغير فى أذواق المستهلكين، ولذلك فإن الارتفاع أو الانخفاض فى سعر الصرف لا يجد تفسيره الوحيد فى مجرد التقلبات فى المستوى العام للأسعار.

٢. تهمل نظرية تعادل القوى الشرائية تأثير حركة رؤوس الأموال على سعر الصرف. فالطلب على العملات الأجنبية لا يقتصر على مدفوعات الميزان التجارى وإنما يمتد لأغراض أخرى كانتقال رؤوس الأموال إلى الخارج سعياً وراء الاستثمار أو بقصد المضاربة أو للحصول على سعر أعلى للفائدة. فتحديد سعر الصرف يتأثر بحركة رؤوس الأموال كما يتأثر باتجاهات التجارة الخارجية.

٣. تفترض هذه النظرية عدم خضوع التجارة الخارجية لأية قيود، كما تفترض حرية سعر الصرف وعدم تدخل الدولة، وهى افتراضات غير واقعية حيث أن التجارة الخارجية وسعر الصرف يتقيدان بما تفرضه الدول المختلفة من سياسات جمركية وقيود كمية وإدارية على الصادرات أو الواردات أو كلاهما معاً فضلاً عن الأساليب المتعددة للرقابة على الصرف.

٤. تغفل نظرية تعادل القوى الشرائية أهمية العوامل النفسية فى التأثير على سعر الصرف. فعرض وطلب النقود الأجنبية لم تعد تحكمه فقط الاعتبارات الاقتصادية والتجارية والمالية وإنما أصبح يتغير بشدة فى اتجاه أو آخر تبعاً لمشاعر الثقة أو عدم الثقة التى يشعر بها جمهور المتعاملين فى الأسواق المالية نحو العملة الوطنية.

ومن العرض السابق تتضح أوجه القصور فى نظرية تعادل القوى الشرائية وإن بقى لهذه النظرية فائدة من حيث إيضاحها لأهمية القوة الشرائية الداخلية للعملة كأحد العوامل – وليس العامل الوحيد – المؤثرة فى تحديد سعر صرفها الخارجى وتغيراته. فلاشك فى أنه يجب الاسترشاد بالقوى الشرائية الداخلية للعملات عند تحديد سعر صرفها حيث إن الدول التى تسمح بوجود فجوة متزايدة بين سعر الصرف ومستوى القوة الشرائية الواقعى لعملاتها تضطر فى نهاية المطاف إلى تخفيض عملاتها فى مواجهة عملات الدول الأخرى لتجنب الضغوط الاقتصادية التى تتولد بسبب تلك الفجوة.

ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف:

يتطلب نظام الرقابة على الصرف تدخلاً مباشراً من الدولة للتأثير على طلب وعرض العملة الوطنية فى مواجهة العملات الأجنبية. ومن أبرز صور هذا التدخل التحديد التحكمى لسعر صرف العملة الوطنية بصرف النظر عن اتجاهات السوق.

وقد طبق نظام الرقابة للمرة الأولى فى البلاد المُشتركة فى الحرب العالمية الأولى، ولكن كثر استخدامه بعد الأزمة المالية العالمية فى نهاية العشرينات وبصفة خاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩.

أهداف نظام الرقابة على الصرف:

يستهدف نظام الرقابة على الصرف تحقيق غرض أو أكثر من الأغراض التالية:

١. المحافظة على قيمة العملة الوطنية إذا ما تعرضت لضغوط تستهدف خفض سعرها.
٢. تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات الذى يعانى عجزاً بسبب اختلال اقتصادى هيكلى داخلى أو بسبب المنافسة الشديدة للواردات منخفضة الثمن بالمقارنة للمنتجات المحلية.
٣. الحصول على موارد للخزانة العامة، وذلك بإجبار المصدرين على بيع العملات الأجنبية التى يحصلون عليها إلى الدولة بسعر يقل عن سعر البيع للجمهور. فتحصل الخزانة العامة حينئذ على الفارق بين سعرى الشراء والبيع.
٤. الحد من ارتفاع قيمة الديون الأجنبية، حيث أن انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية يرفع قيمة الديون الخارجية للدولة ويحملها بالتالى عبئاً مالياً ثقيلاً.
٥. القضاء على المضاربة على العملة الوطنية. فتثبيت سعر الصرف والرقابة عليه يحولان دون المناورات المالية التى تستهدف تحقيق أرباح ناتجة عن المضاربة على ارتفاع أو تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
٦. تحقيق نوع من العزلة بعيداً عن تقلبات الاقتصاد العالمى. فنظام الرقابة على الصرف يستهدف فى بعض الأحيان عزل الاقتصاد الوطنى لتحقيق أهداف اقتصادية جوهرية. فقد تؤدى الآثار السلبية الناجمة عن الخلل فى التوازن الخارجى إلى إعاقة تحقيق هذه الأهداف، ولذلك يلزم التحكم فى التقلبات الخارجية عن طريق الرقابة على الصرف. وتشتد حاجة الاقتصاد الوطنى إلى العزلة فى ظروف الأزمات الاقتصادية والحروب، كما أنها القاعدة فى حالة الأخذ

بسياسات التخطيط الشامل. فتنفيذ الخطة العامة للدولة يستلزم بطبيعته فرض الرقابة على الصرف الأجنبى.

صور الرقابة على الصرف: يستلزم نظام الرقابة على الصرف تطبيق أساليب خاصة سواء على الصعيد المحلى أو على صعيد العلاقات مع البلاد الأخرى:

١. تتولى الدولة احتكار شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك عن طريق صندوق خاص أو إدارة خاصة تسمى إدارة النقد الأجنبى. ومن الإجراءات الهامة التى تطبقها عادة هذه الإدارة لضمان الرقابة على النقد ما يلى:

أ- تقييد الواردات وإلزام المستوردين بالحصول على تصاريح استيراد محددة الموضوع والقيمة توزعها الإدارة التى تتكفل بتدبير النقد الأجنبى اللازم لسداد قيمة الواردات.

ب- إلزام المصدرين بالحصول على تصاريح تصدير وإيداع ما يحصلون عليه من عملات أجنبية إلى إدارة النقد التى تعطيهم قيمة الصادرات بالعملة الوطنية وفقاً للسعر الرسمى لهذه العملة.

ج- التقليل من عدد السائحين الوطنيين وتحديد قيمة المبالغ المسموح لهم بتحويلها إلى نقد أجنبى وحملها معهم إلى الخارج.

د- تحريم تجارة الذهب وحظر تصدير رؤوس أموال المقيمين إلى الخارج.

ه- تشديد الرقابة على التحويلات المصرفية ومكافحة تهريب النقود عن طريق المنافذ الجمركية.

ويلاحظ أن احتكار الحكومة للصرف الأجنبى لا يستتبع بالضرورة تحديد سعر صرف وحيد للعملة الوطنية وإنما قد يكون هناك أكثر من سعر صرف.

فسعر الصرف الوحيد يعيبه أنه يصاحبه عادة وجود سوق سوداء يتم فيها التعامل بسعر صرف متدنى بالمقارنة للسعر الرسمى للعملة الوطنية. ولذلك قد تقرر الحكومة اقامة سوقين للصرف

إحداهما السوق الرسمية ويتم التعامل فيها بسعر الصرف الرسمى الذى تحدده إدارة النقد والأخـــرى سوق حرة يترك فيها تحديد سعر الصرف لقوى السوق.

وقد وجد بالفعل فى مصر فى بعض الفترات إلى جانب السوق الرسمية التى كان سعر صرف الجنيه المصرى يساوى فيها ١,٤٢ دولاراً أمريكياً سوقاً موازية كان سعر صرف الجنيه لا يزيد فيها عن ٠,٧٧ من الدولار، بينما كان سعر الصرف الفعلى يتذبذب فى السوق السوداء حـــول ٠,٦٧ من الدولار.

وأخيراً فإن هناك من نظم الرقابة على النقد ما يسمح بوجود أسواق متعددة تمـــارس فيهـــا أسعار مختلفة لصرف العملة الوطنية، فيوجد سعر صرف خاص بكل مجموعة من المنتجات والخدمات التى تدخل فى نطاق المعاملات الخارجية. فهناك ســـعر صـــرف مـــنخفض للـــواردات الـــضرورية وللصادرات، وسعـــــر مرتفع نسبياً للواردات الأقل أهمية، وآخر أكثر ارتفاعاً للواردات الكمالية وللتحويلات النقدية للسائحين الوطنيين، وهكذا حتى نصل إلى السعر الرسمى الذى يغـــالى عـــادة فى تقدير قيمة النقد الوطنى.

٢. يستوجب نظام الرقابة على النقد عادة قيام الدولة التى تمارسه بتنظيم معاملاتها مع الـــدول الأخرى وفق أساليب خاصة من أهمها اتفاقيات المقايضة واتفاقيات المقاصة واتفاقيات الدفع.

أ- **اتفاقيات المقايضة:** تعقد اتفاقيات المقايضة بين دولتين بغرض مبادلة ســـلع بـــسلع أخرى بحيث تتعادل القيمة الإجمالية للمقايضة السلعية بين الدولتين ولا يبقى هنـــاك فائض لإحداهما يقتضى إجراء مدفوعات لتسويته بالعملات الأجنبية. وتتحدد قيمة السلع الداخلة فى عملية المقايضة بناء على اتفاق يعقد بين الدولتين يحـــدد بمقتـــضاه سعر الصرف الحسابى الذى يبين قيمة عملة كل من الدولتين فى مواجهة الأخرى.

ب- **اتفاقيات المقاصة:** بمقتضى اتفاقيات المقاصة **Clearing agreements** تحـــدد الدولتان سعر صرف كل من عملتيهما ويقوم المستوردون فى الدولة الأولى (السودان على سبيل المثال) بدفع قيمة وارداتهم من الدولـــــة الثانية (مصر على سبيل المثال)

بالجنيه السودانى فى حساب مقاصة يفتح فى البنك المركزى السودانى، بينما يقوم المستوردون للمنتجات السودانية فى مصر بدفع قيمة وارداهم بالجنيه المصرى فى حساب مقاصة يفتح فى البنك المركزى المصرى. ويحصل المصدرون السودانيون على قيمة بضائعهم المصدرة إلى مصر بالجنيه السودانى من نفس حساب المقاصة الموجود فى البنك المركزى السودانى، بينما يحصل المصدرون المصريون على قيمة صادراهم بالجنيه المصرى من حساب المقاصة الموجود بالبنك المركزى المصرى.

وهكذا فإن نظام اتفاقيات المقاصة يؤدى إلى قيام المدينين بدفع مديونياهم بعملتهم الوطنية وحصول الدائنين على حقوقهم بعملتهم الوطنية أيضاً. فهو نظام يتجنب استخدام الصرف الأجنبى بين المتعاقدين.

وفى نهاية فترة اتفاقية المقاصة – وهى سنة عادة – يتم عمل حساب للعمليات التى جرت خلال هذه الفترة، فإذا أسفر الحساب عن فائض لإحدى الدولتين فإن تسويته يمكن أن تتم بالمدفوعات الذهبية أو بالعملات الأجنبية أو يتفق على ترحيل الفائض لفترة اتفاقية المقاصة التالية.

ج- **اتفاقيات الدفع:** تهدف اتفاقيات الدفع **Payment agreements** إلى تغطية القروض والحقوق الناشئة من التبادل التجارى بين الدولتين خلال فترة محددة، حيث يقوم البنك المركزى فى كل دولة بفتح حساب لتسوية مدفوعات الدولة الأخرى وذلك فى الحدود المتفق عليها بينهما ووفقاً لسعر صرف متفق عليه أيضاً.

ففى هذه النوعية من الاتفاقيات الثنائية يمنح البنك المركزى فى الدولة (أ) ائتماناً للدولة (ب) لتسوية التزاماتها قبل المقيمين فى الدولة (أ) فى الحدود المتفق عليها وذلك فى مقابل قيام البنك المركزى فى الدولة (ب) بنفس المهمة لصالح الدولة (أ). ويتم تسوية الحقوق التى تتجاوز الحدود المتفق عليها سواء بتحويلات الذهب أو العملات الأجنبية أو عن طريق تصدير بضائع بنفس القيمة إذا تم الاتفاق على ذلك بين الطرفين.

ومن العرض السابق يتضح أن الاتفاقيات الثنائية بكافة صورها تستهدف تجنـــب عمليـــات الصرف الأجنبى وتسوية المعاملات عن طريق استخدام النقود الوطنية وعدم ترك تحديد سعر الصرف لعوامل العرض والطلب وإنما تحديده فى هذه الاتفاقيات تحديداً تحكمياً باتفاق الطرفين.

المراجع المختارة

أ- المراجع باللغة العربية:

- د. أحمد الغندور: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهـضة العربيـة، ١٩٦٩، ص ١٤٧ - ٢٠٣.
- د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١٤٧ - ١٩٦.
- د. جودة عبدالخالق: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكـافىء، دار النهـضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٠٧ - ١٢٧.
- د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة - دار النهضة العربيـة، ١٩٧٧، ص ٧٦ - ١٠٠.

ب- مراجع باللغات الأجنبية:

- **BARRE (R.): Economie Politique, Tome 2, Paris, P.U.F., 1978, P. 663 - 699.**
- **BELAUBIER (D.): Les relations financières internationales, Paris, Editions ouvriéres, 1975, P. 59 - 87.**
- **GRENNES (T.): International Economics, New Jersey, Prentice-Hall, 1984, P. 399 - 422 .**

الباب الرابع

النظام الاقتصادى الدولى

ولد النظام الاقتصادى الدولى الحالى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وتتمثل أركانه الرئيسية فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT) واتفاقية بريتون وودز. وكلتا الاتفاقيتين تنبنى فى جوهرها على احترام مبدأ حرية التبادل التجارى Libre échange Free Trade; وهذا تتعهد الدول الموقعة على الاتفاقيتين باحترام المبادىء الأساسية التالية: توسيع نطاق التبادل الدولى، تشجيع تطبيق شرط الدولة الأحق بالرعاية، القضاء على الحواجز الجمركية، منع وسائل التقييد الكمى للواردات، اتباع نظام سعر الصرف الثابت فى ظل قاعدة الذهب الدولية واستخدام الدولار الأمريكى كوحدة حساب دولية وكاحتياطى.

غير أن النظام الاقتصادى الدولى قد اهتز بشدة منذ أوائل السبعينات وحتى منتصف التسعينات. وترجع أزمته تلك لأسباب عديدة تعود للصدمة البترولية وارتفاع معدل التضخم والتطور التقنى وظهور الدول الصناعية الجديدة واختلال النظام النقدى العالمى. ومن أهم مظاهر تلك الأزمة تطور دور الشركات متعددة الجنسية، السياسة الحمائية الجديدة وأزمة الديون الخارجية للعالم الثالث.

وهناك اليوم مطالب عديدة صادرة عن العالم الثالث بتغيير النظام الاقتصادى العالمى القائم وإقامة نظام جديد أكثر كفاءة وأكثر عدالة. غير أن نجاح المفاوضات التى تمت فى دورة أرجواى فى إطار اتفاقية الجات والتصديق على إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization قد أدى إلى خفوت تلك المطالب وغلبة السياسات الداعية إلى تحرير التجارة العالمية.

وبالتالى فإنه قد يكون من الملائم أن نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول:

١. النظام الاقتصادى الدولى القديم.

٢. الأزمة الاقتصادية العالمية فى السبعينات والثمانينات.

٣. الدعوة إلى النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

٤. إنشاء منظمة التجارة العالمية والدعوة لتحرير التجارة الخارجية.

الفصل الأول
النظام الاقتصادى الدولى القديم

مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاعتقاد السائد فى الدول المتحالفة هو أن العودة إلى التبادل الحر ومبدأ "دعه يعمل دعه يمر" **Laissez faire-Laissez passer** سوف يكون عنصر سلام وانتعاش اقتصادى للغرب والعالم. وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب أقوى دول العالم قاطبة وأكثرها ازدهاراً اقتصادياً أن قدراتها الإنتاجية الكبيرة وحجم الاستثمارات المتاحة فيها تحتاج إلى نطاق نشاط اقتصادى أوسع من مجرد حدودها الإقليمية وهكذا توافقت مبادىء حرية التجارة مع حاجات التوسع الاقتصادى الأمريكى فى عام ١٩٤٤.

ولا جدال فى هذا الأمر حيث يعلمنا التاريخ أن القوى المهيمنة تسعى دائماً لإعادة تنظيم العالم وفقاً للأسس والمبادىء التى تجلب لها أكبر منافع ممكنة وأقل أضرار. فالتوازن الدولى الذى تحقق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان مرتبطاً إلى حد بعيد بنظام علاقات قوى تلعب فيه الولايات المتحدة الدور الرئيسى وقد تعرض هذا التوازن فيما بعد – كما سوف نرى – للاختلال لأن علاقات القوى الاقتصادية والسياسية فى العالم قد أصابها التبديل.

وينبنى النظام الاقتصادى الدولى الذى عرفه العالم ابتداء من منتصف الأربعينات على ركنين أساسيين : اتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة فى عام ١٩٤٧، وسوف نعالجهما على التوالى.

المبحث الأول

اتفاقية بريتون وودز والمؤسسات المنبثقة عنها

مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية عقـــدت وفود **٤٤** دولة من بينها مصر اجتماعات متصلة لمدة ثلاثة أسابيع اعتباراً مـــن أول مـــايو **١٩٤٤** بناحية بريتون وودز **Brittion Woods** بولاية نيوهامبشاير الأمريكية.

وقد انتهت هذه الاجتماعات بتوقيع اتفاقية بريتون وودز التى اســـتهدفت أساســـاً تحقيـــق الاستقرار فى العلاقات المالية الدولية والقضاء على الفوضى النقدية العنيفة التى شهدها العالم خـــلال فترة ما بين الحربين وملء الفراغ الذى نشأ عن تصدع قاعدة الذهب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وتشجيع انتقال الاستثمارات الدولية للمساعدة فى التعمير والتنمية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وافق مؤتمر بريتون وودز على إقامة مؤسستين ماليتين دوليتين : صندوق النقد الدولى (**I.M.F.**) والبنك الدولى للتعمير والتنمية (**I.B.R.D.**).

أولاً: صندوق النقد الدولى:

سوف نعرض أولاً لأهداف الصندوق ثم لنظام الحصص ولواجبات الدول الأعضاء وحقوقها وأخيراً نشير بإيجاز لنظام حقوق السحب الخاصة .

١ . أهداف الصندوق:

مهمة صندوق النقد الدولى – كما جاء على لسان أحد مديريه – هى الحفاظ على نظام من السلوك الحسن فى الأمور النقدية الدولية. ويمنح الصندوق من أجل تحقيق ذلك التسهيلات والموارد المالية التى تمكنه من مساعدة الدول الأعضاء للتمسك بهذا النظام.

ومن ثم فإن الأهداف الرئيسية للصندوق كما حددتها المادة الأولى من اتفاقيته هى:

١. تحقيق استقرار سعر الصرف والعمل على تجنب اتجاه الدول لإجراء تخفيضات متبادلة فى أسعار صرف عملاتها.
٢. إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف يتيح للدول الأعضاء تحويل عملاتها فيما بينها بهدف تشجيع المبادلات التجارية الدولية.
٣. وضع موارد الصندوق تحت تصرف الدول الأعضاء (١٨١ دولة فى عام ١٩٩٧) التى تعانى اختلالاً طارئاً فى موازين مدفوعاتها.
٤. تقديم المشورة والمعونة للدول الأعضاء والعمل على تعضيد التعاون بينها فى سبيل حل المشكلات النقدية الدولية.

٢. نظام الحصص:

لكل دولة عضو فى الصندوق حصة فى موارده تحدد للعضو مجموع الأصوات التى يتمتع بها وحقوقه فى السحب على الصندوق وتدفع الدولة حصتها بما يوازى نسبة ٢٥% بالذهب أو الدولار و ٧٥% بالعملة الوطنية مالم تكن احتياطيات الدولة من الذهب والدولارات تقل عن مقدار ربع حصتها فلا تلزم حينئذ إلا بسداد ١٠% فقط من تلك القيمة فى صورة ذهب أو دولارات. وقد تحدد مجموع حصص الدول أى مجموع موارد الصندوق فى عام ١٩٤٧ بما يعادل ٧,٧ مليار دولار ثم ارتفع هذا الإجمالى تدريجياً إلى ٢١ ملياراً فى عام ١٩٦٤ ويصل حالياً إلى ما يعادل ٢٠٠ مليار دولار. وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٢٠% من إجمالى موارد الصندوق وبالتالى نفس النسبة من قوة التصويت. وتسيطر الدول الصناعية مجتمعة على حوالى ثلثى الأصوات فى صندوق النقد الدولى.

٣. واجبات الأعضاء:

يحدد كل عضو قيمة الوحدة من عملته بوزن محدد من الذهب ويبذل كل جهده للاحتفاظ بسعر التعادل هذا دون تعديل إلا فى حدود طفيفة (١% ثم ٢% ابتداء من يوليو ١٩٥٩).

ويتعين على الدولة العضو أن تحصل على إذن صندوق النقد الدولى فى حالة رفع سعر التعادل لعملتها أو تخفيضه بما يجاوز ١٠%. ولا يمنح هذا الإذن إلا فى حالة اضطرار الدولة لمواجهة اختلال

هيكلى حاد فى نظامها الاقتصادى، وعادة ما يقترن الإذن فى هذه الحالة بمجموعة من التوصيات حول السياسات الواجب اتباعها.

وهكذا يجمع النظام النقدى العالمى المستحدث بين عناصر ثبات سعر الصرف (تثبيت سعر التعادل) ونظام حرية سعر الصرف (السماح بالتغير فى سعر الصرف فى حدود معينة ووفقاً للتقلبات التى تصيب ميزان المدفوعات)، ولكن من الناحية الواقعية لم تُحترم الالتزامات المنصوص عليها من جانب عدد كبير من البلاد كما جرى تخفيفها منذ أوائل السبعينات.

٤ . حقوق الأعضاء:

للدول الأعضاء الحق فى أن تلجأ إلى موارد الصندوق لمواجهة المصاعب الطارئة فى موازين مدفوعاتها وذلك بأن تحصل بالسعر الرسمى على عملات الدول الأخرى الأعضاء فى مقابل تقديمها لعملاتها الوطنية. وتلتزم تلك الدول بأن تعيد بعد فترة شراء كمية من عملاتها الوطنية مساوية للكمية التى حصلت عليها من عملات الدول الأخرى، وأن تدفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل.

فالصندوق يكفل فى الواقع تحويل العملة الوطنية إلى ما يعادلها من العملات القابلة للتحويل ولكن بشرط ألا تسحب الدولة العضو أكثر من ٢٥% من حصتها فى الصندوق خلال عام واحد، كما يتعين ألا يترتب على هذا السحب أن يحوز الصندوق فى أى وقت أكثر من ٢٠٠% من هذه الحصة.

ويشترط أن تستخدم الدولة المبالغ التى تسحبها من الصندوق فى علاج العجز المؤقت وليس العجز الدائم فى ميزان مدفوعاتها. فهى يجب أن توجه لمعالجة الآثار الضارة المترتبة على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل دون حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

وقد طور صندوق النقد الدولى فى الفترة الأخيرة فى نظم التسهيلات التى يمنحها للأعضاء خاصة من الدول ذات الدخل المحدود والمثقلة بالديون الخارجية بحيث أصبحت تشتمل حالياً على ثلاثة أنواع:

- **تسهيلات التمويل الاعتيادية** وأبرزها اتفاقية الاستعداد والائتمان وتسهيل التمويل الممتد. ويمكن بموجب هذه التسهيلات أن تستخدم الدولة المقترضة موارد تصل إلى ١٠٠% من حصتها سنوياً و ٣٠٠% من حصتها بشكل متراكم.
- **تسهيلات التمويل الخاصة** وأبرزها التسهيل التمويلى التعويضى والطارىء والتسهيل التمويلى لتحول الأنظمة الاقتصادية. وتعطى هذه التسهيلات حقاً للدول الأعضاء فى أن تستخدم نسبة من حصتها لدى الصندوق تتراوح بين ١٥% و ٩٥%.
- **تسهيلات التمويل الميسر** وأبرزها التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى والتسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى والتى تعطى الحق للدولة العضو فى أن تستخدم موارد من الصندوق تصل إلى ١٩٠% من حصتها لدى الصندوق على مدى ثلاث سنوات.

٥. حقوق السحب الخاصة:

بدأ الاقتصاد العالمى يعانى منذ بداية الستينات من نقص فى السيولة الدولية بالمقارنة لحالة التوسع التى شهدها التجارة الدولية. ويقصد بالسيولة الدولية حجم الاحتياطيات النقدية الدولية من ذهب وعملات قابلة للتحويل. وقد انتهت المشاورات التى تمت فى إطار صندوق النقد الدولى إلى اقرار تعديل فى أحكام الصندوق أدخل بمقتضاه فى عام ١٩٧٠ نظام جديد يسمى حقوق السحب الخاصة **Special Drawing Rights (S.D.R.); Droits de Tirage Speciaux (D.T.S.)**.

وتعد هذه الحقوق نوعاً من الأصول أو النقود الدولية التى يصدرها صندوق النقد الدولى. وكانت قيمتها تربط أولاً بقيمة الدولار الأمريكى ثم أصبحت الآن تحدد وفقاً لقيمة سلة تتكون من العملات الرئيسية الخمسة بنسب متفاوتة تتغير من وقت لآخر. فهى حالياً كالآتى : الدولار الأمريكى ٣٩% ، المارك الألمانى ٢١% ، الفرنك الفرنسى ١١% ، الجنية الاسترلينى ١١% ، الين اليابانى ١٨%.

ويوزع صندوق النقد الدولى هذه الحقوق الخاصة التى يقوم بخلقها على الأعضاء المشتركين فى نظام انشائها بنسبة حصصهم فى الصندوق. وفى حالة عجز ميزان المدفوعات لإحدى الدول الأعضاء وحاجتها لاستخدام نصيبها فى حقوق السحب لمعالجة أزمتها المالية فإن الصندوق يعين عضواً آخر أو أكثر يتمتع بوضع مالى مستقر لتقديم القدر الذى تحتاجه الدولة التى تعانى الخلل من العملات القابلة للتحويل وذلك فى مقابل تلقى حقوق السحب الخاصة بتلك الدولة ولكن بحد أقصى لا يتجاوز مثلى حصة العضو المقرض من حقوق السحب الخاصة. ويلتزم العضو المستفيد برد ما سبق أن استخدمه من حقوق السحب المملوكة له فى صورة عملات قابلة للتحويل وذلك فى حدود معينة يحددها نظام الصندوق، كما يدفع فائدة عن المبالغ التى استخدمها ولكن بسعر يقل عادة عن سعر الفائدة فى السوق المالية العالمية.

ولا جدال فى أن خلق حقوق السحب الخاصة يعد تطوراً هاماً فى النظام النقدى الدولى حيث أدى إلى زيادة الاحتياطيات النقدية الدولية وخلق جانب هام من السيولة الدولية من العدم، ولكن يعيب هذا النظام استئثار الدول الغربية بالجانب الأعظم من هذه الحقوق واشتراط الحصول على موافقتها لكى يكون فى مقدور الدول الأخرى الاستفادة بحصصها من هذه الحقوق فى علاج أزماتها المالية.

ثانياً: البنك الدولى للتعمير والتنمية:

ويترجم عادة إلى العربية تحت اسم "البنك الدولى للإنشاء والتعمير". وقد أنشىء هذا البنك أيضاً بمقتضى اتفاقية بريتون وودز بهدف العمل على تيسير تعمير البلاد الأوروبية التى خربتها الحرب العالمية الثانية والمساعدة فى عملية التنمية بدول العالم الثالث. ومن مهام البنك الأساسية تشجيع دور الاستثمارات الخاصة الأجنبية فى اقتصادات الدول الأعضاء وتدعيم المشروعات المحلية. ولا يقبل البنك الدولى فى عضويته سوى الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ويضم حالياً ما يزيد على ١٨٠ دولة.

ويعتبر البنك الدولى مؤسسة وسيطة بين الدول صاحبة الفائض المالى والدول المستخدمة لهذا الفائض. وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٧ بلغت جملة المبالغ المكتتب فيها ١٨٢ مليار دولار أمريكى على حين بلغ إجمالى المبالغ المدفوعة بالفعل ١١ مليار دولار أمريكى. ويكون لكل دولة عدد من الأصوات يحسب فى ضوء مساهمتها المالية فى رأس المال. وقد بلغ إجمالى حقوق التصويت فى التاريخ ذاته ١٥٥٧٢١١ صوتاً. وتسيطر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان على أكثر من نصف قوة التصويت.

ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة فى البنك الدولى وهو يتشكل من ممثلى الدول الأعضاء بواقع ممثل واحد لكل دولة ويجتمع مرة واحدة على الأقل سنوياً، غير أنه يفوض معظم سلطاته إلى المجلس التنفيذى الذى يشكل من ممثلى خمس دول هى الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وانجلترا وفرنسا واليابان يتم اختيارهم بالتعيين من قبل حكوماتهم و ١٩ مديراً تنفيذياً يمثلون باقى مجموعات الدول الأعضاء ويتم اختيارهم بالإنتخاب. وقد اكتتبت مصر بقيمة ٨٥٨ مليون دولار أمريكى فى رأس مال البنك دفعت منها بالفعل ٥٠,٩ مليون دولار مما يمنحها قوة تصويتية مقدارها ٧٣٥٨ صوتاً تشكل ٠,٤٧% من مجموع حقوق التصويت فى البنك.

والخصائص الأساسية للقروض التى يقدمها البنك الدولى هى:

- تشجيع الاستثمار الخاص حيث يميل البنك إلى تقديم قروضه كأولوية أولى لدعم المشروعات الخاصة دون الأجهزة والمشروعات الحكومية.
- لا يقدم البنك قروضه إلا إذا فشلت الدولة المقترضة فى العثور على مصدر تمويلى بديل.
- تمنح القروض لمشروعات محددة يشترط فيها أن تكون معدة إعداداً جيداً من قبل الدولة المقترضة وأن تكون ذات عائد مضمون ونافعة وأن تتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية إدارية وضريبية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.
- تمنح قروض البنك الدولى للمشروع بهدف تمويل احتياجاته من العملات الأجنبية وعلى المشروع أن يدبر بطرقه الخاصة احتياجاته من العملة المحلية.
- تتجه قروض البنك الدولى أساساً لقطاعات الزراعة والنقل والطاقة والصحة والتعليم.

- يمنح البنك قروضه بسعر فائدة مرتفع يقترب من سعر الفائدة السائد فى السوق المالية العالميـــة، ذلك أن البنك يحصل على معظم الموارد المالية التى يقرضها عن طريـــق اقتراضـــات متوســـطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال فى مختلف أنحاء العالم. كما يقترض البنك موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- يرسل البنك بعثات من موظفيه إلى البلد المستفيد للتأكد من توافر شروط وظروف الاقـــراض المشار إليها سلفاً، كما يحصل البنك على تقارير دورية طوال فترة سريان القرض من المـــراقبين التابعين له والحكومة المستفيدة على السواء.

وتساعد البنك الدولى حالياً فى مهامه التمويلية مؤسستان دوليتان تابعتان له همـــا: **مؤسسة التمويل الدولية (.I.F.C) والمؤسسة الدولية للتنمية (.I.D.A).**

وتعمل المؤسسة الأولى بشكل وثيق مع المستثمرين التابعين للقطاع الخاص. فهـــدف هـــذه المؤسسة التى أنشئت فى عام ١٩٥٦ هو تشجيع نمو القطاع الخاص فى الدول النامية والمـــساعدة فى تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض. ويبلغ عدد أعضائها ١٧٢ عضواً فى عام ١٩٩٧. وتعتبر المؤسسة والبنك الدولى كيانين مستقلين من الناحيتين القانونية والمالية. وهى لا تقبل الضمانات الحكومية للقروض التى تقدمها وإنما تسعى – على غرار المؤسسات المالية الخاصة – إلى تحقيق عوائد مربحة. وتُسعّر الموارد التمويلية والخدمات التى تقدمها وفق أسعار السوق، كما أنهـــا تتحمـــل مـــع شركائها من القطـــــاع الخاص المسئولية الكاملة عن المخاطر التى قد تتعرض لها المشروعات.

أما المؤسسة الدولية للتنمية فقد أنشئت فى عام ١٩٦٠ لتقديم المساعدة للبلدان الناميـــة الأشد فقراً من غيرها التى لا يمكنها تلبية شروط قروض البنك الدولى القريبة من شروط القـــروض التجارية. وتستفيد من قروض المؤسسة الدول التى لا يزيد نصيب الفرد فى الدخل القومى فيها عـــن ٧٨٥ دولاراً فى عام ١٩٩٦ (حوالى سبعين دولة). وقد انضم ١٥٩ بلداً إلى عضوية المؤسسة الـــتى تعتمد مواردها أساساً على مساهمة الدول الأكثر ثراء وتحويلات من صافى أرباح البنك الدولى. ولا تقدم المؤسسة قروضها إلا للحكومات. وتتراوح فترة السداد بين خمس وثلاثين سنة وأربعين ســـنة. وتقدم القروض بدون فائدة ولكن مع وجود رسم على رصيد القروض غير المسحوبة يتـــراوح بـــين صفر ونصف فى المائة سنوياً.

وفى عام ١٩٨٨ أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (M.I.G.A.) لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان المنضمة للبنك الدولى. وهى تفعل ذلــك عــن طريــق تقــديم الضمانات للمستثمرين التابعين للقطاع الخاص ضد المخاطر السياسية الرئيسية وتقديم خدمات ترويج الاستثمار لحكومات البلدان المضيفة للاستثمارات لمساعدتها على جذب الاســتثمارات الأجنبيــة. والوكالة التى يبلغ عدد أعضائها ١٤١ دولة حالياً تعتبر كياناً مستقلاً عن البنك الــدولى وتتمتــع بالاكتفاء الذاتى.

المبحث الثانى
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
(الجات)

بعد اجتماعات استمرت عدة شهور فى جنيف وقعت ٢٣ دولة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، فى حين رفضت الولايات المتحدة وتبعتها بقية الدول التوقيع على ميثاق هافانا (نوفمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨) الذى كان يرسم إطاراً أوسع لمستقبل التجارة الدولية فى العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد انضم إلى اتفاقية الجات عدد كبير من الدول بلغ أكثر من ٩٠ دولة فى أوائل الثمانينات وإن بقى الاتحاد السوفيتى والصين ومعظم الدول الاشتراكية سابقاً خارجها. وقد ارتفع هذا العدد فى النصف الثانى من التسعينات إلى أكثر من ١٠٠ دولة بخلاف العديد من الدول الأخرى التى طلبت الانضمام ولم تمنح بعد عضوية منظمة التجارة العالمية التى حلت محلها.

ويمكن تلخيص القواعد الأساسية التى تنطوى عليها اتفاقية الجات فى النقاط الآتية:

- تطبيق الدول الموقعة على الاتفاقية لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"
- **Most Favoured Nation clause ; La clause de la nation - la plus favorisée** ومقتضى هذا المبدأ التزام كل دولة بمنح الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة تخفيضات فى التعريفة الجمركية لا تقل عن تلك الممنوحة لأية دولة أخرى فيما عدا الدول المشتركة منها فى اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة. فإذا ما منحت مصر للأردن تفضيلات جمركية فى ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فإنه يجب على مصر إذا ما منحت العراق لاحقاً تفضيلات أكثر أهمية أن تطبق التفضيلات الجديدة فى تجارتها مع الأردن.
- تجنب اللجوء إلى القيود الكمية والإدارية كنظام الحصص فى مواجهة الواردات الأجنبية والاستغناء عنها بالضرائب الجمركية المعتدلة.
- حظر السياسات التجارية العدوانية خاصة سياسة الإغراق **Dumping** والإعانات المُبالغ فيها لتشجيع الصادرات.

- السعى نحو التخفيف تدريجياً من الحواجز الجمركية بين الأمم.

وجدير بالملاحظة أن المبادىء السابقة تعكس الهدف الأساسى الذى توخته الدول الصناعية من إنشاء الجات وهو تحرير التجارة الدولية والقضاء على التمييز بين الدول. وهو هدف يحقق صالح تلك البلاد المتفوقة اقتصادياً والمتمتعة بمركز جيد فى المنافسة التجارية الدولية، ولكنه لا يحقق بالضرورة صالح بلاد العالم الثالث الأكثر ضعفاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

ولمعالجة هذه الأوضاع عقد فى ديسمبر عام ١٩٦٤ فى جنيف بسويسرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد – **UNCTAD**) بمشاركة ١٢٠ دولة لبحث العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب ودورها فى تدعيم عملية التنمية. وقد تقرر أن يأخذ هذا المؤتمر شكلاً مستديماً، وقد انعقد المؤتمر الثانى فى نيودلهى فى عام ١٩٦٨، والمؤتمر الثالث فى سانتياجو بشيلى فى عام ١٩٧٢، والمؤتمر الرابع فى نيروبى بكينيا فى عام ١٩٧٦، وقد عقد آخر هذه المؤتمرات فى جنيف فى عام ١٩٨٨.

وتعد هذه المؤتمرات ساحة مميزة للصراع الاقتصادى والتجارى بين دول الغرب الصناعية ودول العالم الثالث وتعتبر نتائجها العملية محدودة للغاية بالمقارنة لحجم الآمال التى كانت معقودة عليها. وهى تهتم فى المقام الأول بمسائل تجارة المواد الأولية، والقيود الجمركية والإدارية التى تفرضها دول الشمال على الصادرات الصناعية لدول العالم الثالث، ومسألة المساعدات الدولية للبلاد الفقيرة، وأخيراً فإن مشكلة تفاقم ديون العالم الثالث قد أصبحت فى السنوات الأخيرة تحظى باهتمام خاص.

وتضم الانكتاد بين جنباتها ست لجان فرعية رئيسية تهتم بتجارة البضائع والسلع المصنعة والتجارة غير المنظورة والنقل البحرى ونقل التكنولوجيا والتكامل والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية.

المراجع المختارة

- **DE LAUBIER (D.): Les relations financières internationales, Paris, Les éditions ouvrières, 1975.**
- **IMF: World Economic Outlook, Different issues -World Bank: World Development Report, Different issues .**
- **World Bank: Annual Report,Different issues.**

١٣٥

الفصل الثانى

الأزمة الاقتصادية العالمية

سوف نعرض فى المبحث الأول لأسباب الأزمة العالمية ثم نتناول فى المبحث الثانى مظاهر هذه الأزمة.

المبحث الأول

أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية

تعود الأزمة الاقتصاد العالمية التى أخذت آثارها فى الظهور منذ منتصف السبعينات لأسباب عديدة وإن ركزت الدول الغربية والمنظمات المالية الدولية على مسئولية زيادة أسعار البترول عن الاسراع بهذه الأزمة وزيادة مداها.

أولا: زيادة أسعار البترول:

الاتجاه العام فى الكتابات الاقتصادية الحديثة هو تحميل الصدمتين البتروليتين (الأولى فى عام ١٩٧٣ والثانية فى عام ١٩٧٩) مسئولية الدور الرئيسى المباشر والحاسم فى الأزمة لأنهما مسئولتان عن رفع الأسعار وإبطاء معدل النمو ولأنهما قادتا إلى اقتطاع نصيب متزايد من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد المستوردة للبترول مع ما يترتب على ذلك من آثار تراكمية عن طريق المضاعف الكينزى.

ويضيف التحليل الغربى للأزمة إلى ما سبق أن زيادة أسعار البترول قد أدت إلى خلق مشكلة ثانية هى وجود فائض هام للبلاد المصدرة للبترول فى علاقاتها التجارية بالبلاد الصناعية الغربية المستوردة. فلقد ارتفع نصيب البلاد المصدرة للبترول من ٢,١% من إجمالى الدخل العالمى فى بداية السبعينات إلى ٥,٦% فى نهايتها. وهذه الزيادة تمثل اقتطاعاً من نصيب الدول الرأسمالية حيث لم تتأثر الدول الاشتراكية مباشرة بالأزمة البترولية. أما دول العالم الثالث غير المصدرة للبترول فقد أخذت تعانى هى الأخرى من عجز تجارى متزايد ومديونية متفاقمة مما يزيد من صعوبات النظام المصرفى الدولى ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية. والواقع أن العجز الذى تعانى منه معظم دول العالم الثالث يعتبر – فى نظر الاقتصاديين الغربيين – ضرورياً لبقاء التجارة الدولية لأنه يمثل "مقابل" الفائض الذى تحققه البلاد المصدرة للبترول. فمديونية دول العالم الثالث تساهم فى الاحتفاظ بمستوى النشاط الاقتصادى فى العالم وترفع مستوى الدخل الحقيقى المتحقق للبلاد الصناعية وتخفف من الضغوط التضخمية.

غير أن الواقع يؤكد أن تدهور معدل النمو للاقتصاد العالمى قد بدأ قبل الأزمة البترولية حيث شهد العالم بوادر الركود خلال الفترة **١٩٦٧ – ١٩٧١** وإن كان هذا الركود قد اكتسب شكل الأزمة منذ منتصف السبعينات. كذلك فإنه على الرغم من تضاؤل فائض الحسابات الخارجية لبلاد منظمة الأوبك وتلاشيه نهائياً منذ أوائل الثمانينات فإن الأزمة لازالت تلقى بظلالها على الاقتصاد العالمى.

وربما يمكن تفسير اتجاه الاقتصاديين الغربيين لتحميل زيادة سعر البترول مسئولية الأزمة الاقتصادية العالمية بتزامن هذه الزيادة مع العديد من التغيرات الهيكلية العامة فى اقتصادات الدول الرأسمالية. فلقد صاحبت الصدمة البترولية الأولى فى نهاية عام **١٩٧٣** زيادة سريعة فى معدل التضخم وانخفاض فى الإنتاجية وتقادم بعض أنواع المعدات الإنتاجية القائمة على الإسراف فى استخدام الطاقة، الأمر الذى أدى إلى إفلاس عدد غير قليل من المشروعات والمساهمة بالتالى فى رفع معدل البطالة. وقد ترتب على زيادة عوائد الدول المصدرة للبترول تدفق كميات هائلة من البترودولارات (الدولارات النفطية) إلى الأسواق المالية العالمية سعياً وراء الفائدة. وقد قامت المؤسسات المالية الغربية بإعادة تدوير **recyclage** هذه الفوائض نحو بقية بلاد العالم الثالث لتمكينها من التوسع فى استيراد المنتجات الغربية وبالتالى التخفيف من النتائج الانكماشية المصاحبة للزيادة الكبيرة فى أثمان الطاقة.

وقد صاحبت الصدمة البترولية الثانية التى جاءت فى منتصف عام **١٩٧٩** مترتبة على الثورة الإيرانية نتائج أخطر من الصدمة الأولى لأن الاقتصادات الرأسمالية لم تكن قد تخلصت تماماً من المشاكل التى صاحبت الأزمة الأولى وبالتالى كانت فى وضع اقتصادى ضعيف.

وهكذا ارتبطت الصدمة الثانية بصعود معدل البطالة وتراجع معدل الاستثمار وبمزيد من التضخم والكساد.

ولكن التغير فى أثمان الطاقة لا يفسر كل الأزمة، فقد كانت هناك أسباب أخرى على نفس القدر من الأهمية.

ثانياً: التضخم:

إذا كانت كل من الصدمتين البتروليتين قد ساهمت فى تشجيع التضخم، فلاشك فى أن هـذا الأخير كان موجوداً فى السنوات السابقة على أزمة الطاقة. والتضخم ظاهرة سيئة وخطيرة لأنه يحبط الإنتاجية وينتقص من الثقة الخارجية فى الاقتصاد الوطنى ويزيف حسابات المستثمرين والمقرضين على السواء. فهو مثل المخدر تتعاطاه، وتطالب به بدون وعى كافة الفئات الاجتماعية لتصبح فى النهاية ضحايا له. ومن الواضح أن السياسات المقيدة لكمية النقود وللائتمان التى نادت بها المدرسة النقدية **Ecole monétariste** قد فشلت فى كبح التضخم فى البلاد الغربية، بل ترتب على تطبيق هـذه السياسات إضعاف معدلى الاستثمار والنمو وزيادة معدل البطالة.

ثالثاً: التطور التقنى:

يعود فشل السياسات الاقتصادية الكلية التى نادت بها على السواء المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية إلى حدوث تغييرات بنيوية هامة فى القطاع الصناعى فى البلاد الرأسمالية. فإذا كان تعميق الأزمة وتمديدها زمنياً يرجع لعوامل خارجية عديدة فإن أصلها يعود دون شك لجوهر النظام الصناعى الرأسمالى. فلقد شهدت القطاعات الصناعية المختلفة تغييرات هامة حيث تراجعت بعض القطاعات التى لعبت دوراً رائداً فى التطور الصناعى منذ نهاية القرن التاسع عشر وأظهرت قطاعات أخرى نمواً مثيراً للانتباه خلال فترة الأزمة.

فلقد تراجع معدل النمو فى الصناعات الميكانيكية والكهربائية وعلى الأخص صناعات الحديد والصلب والسيارات، بينما حدث توسع رائع فى الصناعات الالكترونية والصناعات الغذائية. وبالتالى فإن تراجع الاقتصاد الأمريكى قد صحبه فى ذات الوقت اسدال الستار على نمط النمو الذى نجح فى نشره فى العالم خلال عقود طويلة. فنمط استهلاك الوفرة المعتمدة على التوسع فى الصناعات الكهربائية والميكانيكية قد ولى لأنه يتطلب استخداماً كثيفاً للطاقة خاصة البترول ولأنه لم يعد ملائماً لرغبات المستهلكين فى السنوات الأخيرة. وفى انتظار ثورة صناعية ثالثة تحدد فيها الالكترونيات والصناعة الحيوية **bio-industrie** والهندسة الوراثية معالم نمو جديد فإن الاقتصاد العالمى سيظل يعيش مرحلة انتقالية طويلة.

رابعاً: الدول الصناعية الجديدة:

أدى ظهور الدول الصناعية الجديدة (النمور الأربعة فى آسيا : كوريا الجنوبيـــة ، تـــايوان ، سنغافورة ، هونج كونج، ثم ماليزيا واندونسيا وتايلاند والفلبين، بالإضافة إلى البرازيل والهنـــد) إلى اشتداد حدة المنافسة التجارية فى العالم. فهذه الدول تتمتع بمزايا عديدة : معدات وإنشاءات حديثـــة ذات إنتاجية أعلى، أيدى عاملة رخيصة، دينامية وحيوية الاقتصادات الشابة حديثة الانطلاق، القرب من أسواق دول العالم الثالث خاصة دول الخليج العربى.

وموقف الاقتصاديين الغربيين من الدول الصناعية الجديدة متناقض فأحياناً ينتظرون منها أن تلعب دوراً هاماً فى إنعاش الاقتصاد العالمى عن طريق خطة شبيهة بخطة مارشال التى لعبت دوراً ايجابياً فى الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأحياناً يرجعون اليها المشاكل الرئيسية التى تعانى منها الـــدول الرأسماليـــة فى ســـوق المنافسة الدولية.

والواقع أن دور الجنوب عامة فى إنعاش الاقتصاد العالمى وكذا مسئوليته عن الأزمـــة الماليـــة محدود لأن نصيبه لم يتجاوز فى أوائل الثمانينات ١٢% من إجمالى الانتاج الصناعى العالمى وما بـــين ٧% و ١٦% من إجمالى الصادرات والواردات العالمية.

خامساً: اختلال النظام النقدى العالمى:

تقوم اتفاقية بريتون وودز – كما أشرنا – على مبدأ تثبيت سعر التعادل للعملات المختلفة، ولكن هذا المبدأ لم يحترم طويلاً وقد نبذ نهائياً منذ ألغت الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ قابلية الدولار للتحويل للذهب. ومنذ ذلك التاريخ أصبح مبدأ تعويم العملات الرئيسية هو السائد وإن تدخلت أحياناً البنوك المركزية فى سوق الصرف للاحتفاظ بقيمة هذه العملات فى إطـــار حدود معينة. وقد ترتب على هذا التطور أن شهدت العشرون سنة الأخيرة تقلبات حادة فى أســـعار صرف العملات الغربية الرئيسية. وخطر هذه التقلبات أنها تـــؤدى إلى صـــعوبة حـــساب ربحيـــة

المشروعات وتخلق بالتالى مناخاً من الشك وعدم الوضوح، الأمر الذى يصيب الاستثمار الـــصناعى بالشلل.

وفى مواجهة العجز المتزايد فى موازين مدفوعات الدول الرأسمالية الناتج عن ارتفـــاع نفقـــة الواردات النفطية فإن معظم هذه الدول قد اتبعت سياسات نقدية متشددة تقـــوم علـــى مواجهـــة التضخم بقبض السيولة النقدية ورفع أسعار الفائدة. غير أن هذه السياسات قد زادت مـــن العـــبء الواقع على المشروعات الصناعية وقادت من ثم لتدهور الإنتاج ورفع معدل البطالة ولم تفلح – فوق ذلك – فى القضاء على العجز فى موازين المدفوعات أو فى تحقيق قدر من الاستقرار فى أسعار صرف عملات الدول المعنية.

المبحث الثانى

مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية

للأزمة الاقتصادية العالمية مظاهر شتى ولكننا سوف نركز على ثلاثة من أهم تلك المظاهر، وهى تطور دور الشركات متعدية الجنسية والسياسة الحمائية الجديدة وأزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

أولاً: تطور دور الشركات متعدية الجنسية:

سوف نتناول هذا الموضوع الهام من خلال النقاط الخمس التالية:

أ- التطور التاريخى:

لا تعتبر الشركات التى يطلق عليها أحياناً متعددة الجنسية **multinationales** وأحياناً عابرة أو متعدية الجنسية **Transnationales** الصيغة الأولى لتدويل النشاط التجارى أو الاقتصادى. فقد كان الفينيقيون يمارسون تجارقم قبل ٢٥٠٠ سنة من ميلاد السيد المسيح على المستوى الدولى ولهم مراكزهم التجارية فى موانىء البحر المتوسط المختلفة. ولكن الشركات متعدية الجنسية لم تظهر بصورها الحديثة إلا فى القرن التاسع عشر الميلادى وكان ذلك فى البداية فى مجال تجارة المواد الأولية ثم فى مجال الصناعة التحويلية وأخيراً فى مجال التمويل وأعمال البنوك. ولم تكتسب الشركات متعدية الجنسية (ش.م.ج) دورها الفعال فى الاقتصاد العالمى إلا منذ أوائل الستينات من هذا القرن عندما اتجهت معظم الشركات الأمريكية العملاقة لافتتاح فروع ومصانع لها بالدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية الرئيسية للتغلب على العقبات الجمركية التى أخذت تفرضها تلك الدول خاصة بعد قيام السوق الأوربية المشتركة. وقد حدث توسع هام فى ظاهرة الشركات متعدية الجنسية فى السبعينات حيث انضمت شركات أوروبية ويابانية عديدة لطابور الشركات الأمريكية العاملة فى سائر أرجاء المعمورة. وفى السنوات الأخيرة أخذت بعض الشركات المنتمية لدول العالم الثالث كالبرازيل والهند وكوريا تمارس نشاطاً اقتصادياً متزايداً فى دول أخرى من العالم الثالث.

ب- أسلوب عمل الشركات متعدية الجنسية:

تعمل الشركات متعدية الجنسية فى العالم الثالث من خلال ثلاث صيغ رئيسية هى : عقود مقاولة الباطن الدولية والاستثمار المباشر وبيع المصانع والمشروعات الجاهزة (تسليم مفتاح).

١. **عقود مقاولة الباطن الدولية Sous-traitance internationale**: وهى عقود تربط بين الشركة متعدية الجنسية وشركات أخرى مستقلة من جنسيات مخالفة تعهد بمقتضاها الشركة الأولى للشركات الأخرى بتصنيع جزء من المنتج بدلاً من أن تصنعه بنفسها على أن تبقى هى المسئولة عن العمل فى مواجهة الزبائن. وقد تقوم الشركات المحلية بتصنيع المنتج بأكمله تحت اشراف ورقابة الشركة متعدية الجنسية التى تعطى اسمها التجارى للمنتج المصنع محلياً. وقد حققت هذه الصيغة نجاحاً ملحوظاً فى هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية بسبب وجود قوة عاملة رخيصة ونشطة وشديدة الاحترام للنظام. وتقدر نسبة المنتجات المصنعة فى اطار عقود مقاولة الباطن الدولية بحوالى ٣٠% من اجمالى الصادرات فى كوريا الجنوبية فى أوائل الثمانينات.

٢. **الاستثمار المباشر Investissement direct**: تتجه بعض الشركات متعدية الجنسية لإقامة فروع لها فى دول العالم الثالث. وقد تنفرد بالمساهمة بكامل رأس المال لهذه المشروعات أو تكتفى بأن تحوز الأغلبية (أكثر من ٥٠%) أو أقلية مؤثرة (أكثر من ٢٠%). وتتوقف صيغ المشروعات المشتركة **joint venture** على الغرض الذى تبتغيه الأطراف المشاركة : استغلال الموارد الطبيعية أم الاستفادة من العمالة الرخيصة أم الوصول إلى أسواق جديدة .

٣. **البيع المباشر للمصانع جاهزة التسليم Usines clés en main**: أدت رغبة بعض دول العالم الثالث فى إقامة بنيان صناعى وطنى متطور إلى اتجاهها نحو شراء مصانع ومرافق تسليم مفتاح من الشركات متعدية الجنسية. وقد حققت هذه الصيغة أرباحاً هائلة لهذه الشركات خلال عقد السبعينات ولكنها بدأت فى الضمور فى السنوات الأخيرة بسبب هبوط الموارد المالية للدول المصدرة للنفط التى كانت السوق الرئيسية لهذه المصانع. ويسمح البيع المباشر للمصانع جاهزة التسليم للشركات متعدية الجنسية

ليس فقط ببيع المعدات وإقامة المنشآت ولكن أيضاً بتوريد الخدمات الفنية والحصول على مقابل تدريب العاملين الوطنيين على إدارة هذه المصانع.

ج- الشركات متعدية الجنسية وتطور مفهوم الاقتصاد الدولى:

يؤثر الاتجاه المتزايد للشركات الكبرى نحو تدويل نشاطها على تطور مفهوم الاقتصاد الدولى. فالنظريات السائدة حالياً والنماذج المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية لا تنسجم مع خصائص وأسلوب عمل المشروعات متعدية الجنسية. فهذه النظريات وتلك النماذج تقوم على تفسير العلاقات بين وحدات دولية تتمتع كل منها بالاستقلال ويصعب انتقال عوامل الإنتاج بينها، فى حين أن الشركات العملاقة تخطط وتمول وتنتج وتوزع فى محيط يسع العالم كله دون أن تتقيد بالحدود السياسية الاقليمية.

فلكى تقلل الشركات متعدية الجنسية من أهمية التقلبات الفجائية فإنها تتجه لإحلال سوقها الخاص محل السوق الخارجى معتمدة فى ذلك على شبكة من التكامل الرأسى والأفقى تتحول خلالها المشروعات المستقلة إلى فروع، وفيها تحل محل أثمان السوق الأثمان التحويلية أو الإدارية التى تحددها الشركة نفسها. وكنتيجة لما سبق يصبح الحيز الداخلى للشركة متعدية الجنسية حيزاً منسجماً وجيد التخطيط يسمح بانتقال المواد الأولية والمنتجات (المصنعة ونصف المصنعة) ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والعاملين. فهذه التدفقات لا تغادر فى حركتها الحيز الداخلى للشركة متعدية الجنسية وإن تم تسجيلها فى موازين مدفوعات الدول لدى عبورها للحدود الإقليمية. وفى هذا الصدد تشير الإحصائيات الدولية إلى أن ٩٠% من التبادل التجارى للولايات المتحدة الأمريكية يتم عن طريق الشركات متعدية الجنسية وأن ٤٠% من قيمة هذا التبادل يكون داخلياً بالنسبة لهذه الشركات أى بين المركز الرئيسى والفروع المختلفة لنفس الشركة.

ورغم صعوبة الوصول إلى تقدير دقيق لأهمية دور الشركات متعدية الجنسية على مستوى العالم، فإن بعض الاحصائيات تؤكد أن هذه الشركات تتحكم فى ٧٠% من قيمة التبادل الدولى، ٥٠% من إجمالى العمالة العالمية العاملة فى الصناعة و ٦٠% من إجمالى قيمة الائتمان العالمى. ويقدر

رقم أعمال مجموع هذه الشركات ما بين ١٤٠٠ و ٢٠٠٠ مليار فرنك سويسرى فى منتصف الثمانينات.

والأهمية الاقتصادية للشركات متعدية الجنسية وتأثيرها البالغ على اقتصادات البلاد المختلفة ساهمت فى خلق عالم جديد هو "الاقتصاد فوق الوطنى" **Economie Supranationale** الذى لم تعد تجدى فيه الإجراءات والاستراتيجيات التى تقتصر على مستوى الوطن الواحد. فالواقع أن هناك علاقة طفيلية قد نشأت بين الشركات عابرة الجنسية والاقتصادات الوطنية تنطوى على استغلال الأولى للثانية. وكلما امتد نشاط المشروع على المستوى الدولى كلما كان فى مقدوره أن يتهرب بصورة أفضل من تأثير ورقابة دولته الأصلية خاصة مع وجود أكثر من ٥٥ "جنة ضريبية" **Paradis Fiscal** و ٣٥٠ "منطقة حرة" **Zone Franche** لا يخضع فيها نشاط الشركة عابرة الجنسية لأية رقابة مالية أو ضريبية، ويتمتع فيها بقدر من الحماية القانونية فى مواجهة الدولة الأم وغيرها من الدول. وقد ولد هذا التطور ظاهرة جديدة فى السنوات العشر الأخيرة تتمثل فى وجود توسع ملحوظ فى الاقتصاد العالمى تغذية الشركات عابرة الجنسية معاصر لأزمات حادة ومتلاحقة (انكماش – تضخم – بطالة – ارتفاع معدل الفائدة – تخفيض أسعار الصرف) تحاصر الاقتصادات الوطنية كل على حدة.

غير أن الشركات متعدية الجنسية تظل دائماً فى خدمة مصالح أوطانها الأصلية. فقد أسرعت البنوك الأمريكية بمصادرة الودائع والأصول الايرانية فى أعقاب أزمة الرهائن كطلب الرئيس الأمريكى كارتر مضحية بذلك بسمعتها الدولية وبثقة الزبائن الأجانب فيها. وتحولت شركات إنتاج السيارات الأمريكية التى كانت ولازالت المستفيد الأول من تدويل النشاط التجارى من الدفاع عن مبدأ حرية التجارة إلى المطالبة بفرض القيود على الواردات عندما زاد ضغط صادرات السيارات اليابانية على السوق الأمريكية. فالشركات عابرة الجنسية كانت دائماً ولاتزال أدوات فى الصراع المتجدد بين الأمم للحفاظ على مستوى معيشتها وتحسينه وذلك قبل أن تكون أدوات تسعى لزيادة التفاهم بين الشعوب أو تحقيق السلام الدولى أو تعظيم الثروة والرخاء للبشرية جمعاء.

د- الشركات متعدية الجنسية والأزمة الاقتصادية العالمية:

استطاعت الشركات عابرة الجنسية أن تحقق مكاسب طائلة فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية. ففى عام ١٩٨١ وصلت دخول بعض البنوك الكبرى الأمريكية إلى أرقام خيالية (سيتى بنك ١٨ مليار دولار، تشيزمانهاتن ١١ مليار، مورجان ٧ مليار) تم تحقيق معظمها فى الخارج (على التوالى ٦٢%، ٦٥%، ٦٣%). وقد بلغ متوسط الدخل المتحقق فى الخارج لأكبر ١٤ مؤسسة مالية أمريكية حوالى ٥٤% من دخولها الإجمالية. ولا تقتصر هذه المزايا على المؤسسات المصرفية والمالية وإنما تتعداها لباقى الشركات عابرة الجنسية. فالدخول المحققة فى الخارج تمثل فى عام ١٩٨١ مقارنة بإجمالى الدخول ٧٠% فى شركة الطيران بان أميركان **Pan Am**، ٥٦% فى شركة الطيران **T.W.A**، ٧٠% فى شركة ايكسون **Exxon**، ٨٤% فى شركة اتلانتك ريتشفيلد **Atlantic Richfield**، ٤٨% فى شركة الحاسبات **IBM**، ٤٨% فى شركة السيارات فورد **Ford**، ٤٥% فى شركة الكوكاكولا، ٥٨% فى شركة مواد التجميل كولجيت – بالموليف ...ألخ.

وتوضح البيانات أنه فى غمار الأزمة العالمية بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨١ استطاعت البنوك الأمريكية السبع الكبرى أن ترتفع بأرباحها المحققة فى الخارج من ١٦٧ إلى ١٣٢٣ مليون دولار وبالتالى ترفع نسبة الأرباح الخارجية لإجمالى الأرباح من ٢٢% إلى ٥٥%. مما سلف يتضح بصورة عامة أن الشركات الأمريكية عابرة الجنسية تسحب إلى بلدها الأصلى مبالغ طائلة تمثل نصف أرباحها أو دخولها الإجمالية.

٥- الشركات متعدية الجنسية والعالم الثالث:

تقودنا مطالعة الأرقام السابقة للتساؤل عن دور الشركات عابرة الجنسية فى العالم الثالث، هل هو دور مفيد يساعد فى عملية التنمية أم أنه على العكس يؤثر بالسلب على هذه العملية؟

وفقاً للنظرية التقليدية الجديدة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم بطريقة إيجابية فى تحقيق التنمية. فهى توفر لبلاد العالم الثالث حاجاتها من رؤوس الأموال والتكنولوجيا وفن الإدارة والتسويق. وهى تولد فرص عمل جديدة وترفع دخول بعض فئات الشعب وتوفر للدولة حصيلة ضريبية إضافية. كما أنه يترتب عليها التخفيف من العجز المزمن فى ميزان المدفوعات حيث تتدفق رؤوس الأموال الخارجية ويتطور الإنتاج المحلى ليحل محل الواردات وترتفع الصادرات. ويستند

أنصار هذه النظرية إلى تجربة دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وتجربة بعض دول جنـــوب آسيا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان للتأكيد على إيجابية دور الاستثمارات الأجنبية فى دول العالم الثالث.

ولكن مساهمة الشركات عابرة الجنسية والاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تحقيق تنمية بلاد العالم الثالث قد أصبحت محل شك كبير فى السنوات الأخيرة. فهذه الشركات تقتطع مـــن دخـــول وثروات شعوب العالم الثالث أكثر مما تضيف اليها، فحجم الأرباح المحولة سنوياً من بلاد العالم الثالث إلى الشركات والدول المستثمرة يتجاوز حجم رؤوس الأموال المستثمرة فى العالم الثالث، وبالتالى فإن هذه الشركات تزيد من الخلل فى ميزان المدفوعات ومن المديونية الخارجية لـــبلاد العـــالم الثالـــث. ويلاحظ أيضاً أن الاستثمارات الأجنبية تتجه إلى القطاع الحديث وتشجع النماذج الإنتاجية القائمـــة على التكنولوجيا الحديثة التى تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تخلق فرص عمل متناسبة مع حجـــم الاستثمارات وبالتالى تزيد من تفاقم مشكلة البطالة فى العالم الثالث.

وتشجع الشركات عابرة الجنسية زيادة التفاوت فى توزيع الدخول فى بلاد العالم الثالث لأنها تسمح للجماعات المحلية صاحبة الدخول المرتفعة بتدعيم أوضاعها المالية والاجتماعيـــة فى مواجهـــة الأغلبية التى تعانى أوضاعاً اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة. وكذلك فإن هذه الشركات تخلق عن طريق الدعاية والإعلانات المكثفة عادات استهلاكية لا تناسب ظروف دول العالم الثالـــث وتـــضر بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وهى تعرقل أيضاً مشاريع التكامل الاقتصادى بـــين دول العـــالم الثالث بهدف الاحتفاظ بعلاقة التبعية التى تربط بلاد العالم الثالث كل على حدة بهـــذه الـــشركات وبدولها الأصلية. وأخيراً فإن الشركات عابرة الجنسية تلعب دوراً ملحوظاً فى زيادة التبعية الثقافيـــة للنموذج الغربى وتعرقل سعى بلاد العالم الثالث لاقامة تنميتها المستقلة المبنية على هوية ثقافية وطنيـــة متميزة ومرتبطة بالتراث الحضارى والأخلاقى لأمم العالم الثالث.

ثانياً: السياسة الحمائية الجديدة:

أ- تعريف الحماية:

يعرف الكتاب المؤيدين للنظرية التقليدبة النظام الاقتصادى العالمى الحر بأنه ذلك الـــذى لا يعرف الحواجز التى تعرقل المرور الحر للسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة من بلد لآخر. والملفت للانتباه فى هذا التعريف أن الحرية تشمل كافة صور النشاط الاقتصادى باستثناء حرية انتقال البشر الباحثين عن عمل، وهى حرية لا تهتم بالدفاع عنها أنصار النظام الرأسمالى "الليبرالى". أيا مـــا كان الأمر فإن هذا النظام الاقتصادى العالمى الحر لم يوجد قط على أرض الواقع حيث كانت هنـــاك دائماً قيود تعوق الحرية التجارية وإن تفاوتت أهميتها من حين لآخر ومن بلد لآخر.

وتُعَرَف الحماية أو الحمائية **Protectionnisme** بأنها مجموع السياسات الـــتى تـــستهدف حماية الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية والتى تتضمن فرض مجموعة من القيود تؤثر على حرية عبور المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية للحدود الوطنية.

ب- صيغ الحماية:

أهم صور القيود الحمائية هى بلا جدال الضرائب الجمركية التى تفرض علـــى الـــواردات الأجنبية، فكلما ارتفعت التعريفة الجمركية على المنتجات الأجنبية عند عبورها لحدود الدولة كلمـــا حسن ذلك من الفرص التنافسية للمنتجات المحلية. فإذا كانت المصانع المحلية تنتج المروحة الكهربائية بثمن مقداره ١٥٠ جنيهاً فى حين تصدرها اليابان أو كوريا إلى مصر بثمن لا يتجاوز ١٠٠ جنيـــه، فإن حماية الصناعة المحلية تقتضى فرض ضريبة جمركية بسعر لا يقل عن ٥٠% على المراوح الأجنبية لتمكين المنتج الوطنى من منافسة المنتج المستورد فى السوق المصرية.

ومن صيغ الحماية أيضاً تعيين حد أقصى للواردات القادمة من الدول المختلفة فى بعض أنواع السلع، وفرض مستويات مرتفعة لنوعية المنتجات المستوردة خاصة من الناحيتين الصحية والفنيـــة، ومنح معونات حكومية للمنتجات المحلية لدعم وضعها فى منافسة المنتجات المستوردة. ومـــن هـــذه الصيغ أيضاً دعم شبكات التسويق والتوزيع المحلية التى تقتصر على عرض المنتجات الوطنية، ووضع القيود فى مواجهة حصول المستوردين على أذون الاستيراد أو العملات الأجنبية. والأكثر أهمية ممـــا سبق هو تشجيع الاتجاهات الوطنية الساعية لحث المواطنين على تفضيل شراء المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية.

ولقد كان هناك مدافعون عن السياسة الحمائية على مدى التاريخ، ومـــن أشـــهر هـــؤلاء الاقتصادى الألمانى فريدريك ليست F. LIST الذى كتب فى عام ١٨٤١ فى مؤلفه المعنون النظـــام الوطنى للاقتصاد السياسى" أن مصلحة ألمانيا تقتضى قيامها بإنتاج كافة الـــسلع وإن كانـــت أقـــل جـــــــودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية . فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على المانيا أن تقيد هذه المنافسة". وقد غرس ليست من ثم بذور فكـــرة حماية الصناعة الوليدة كمسوغ للسياسة الحمائية. وفى العصر الحديث يرى اللورد كيتر أنه يتعين على كل دولة فى سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر صرف عملتـــها وإنما أيضاً لفرض قدر من القيود الجمركية، الأمر الذى يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة.

ج- السياسة الحمائية الجديدة وانعكاساها على دول العالم الثالث:

أشرنا آنفاً إلى أن اتفاقية الجات التى انضم إليها معظم دول العالم قد قامت على تشجيع تحرير التجارة العالمية من كافة القيود والعوائق وعلى الأخص القيود الجمركية. وقد نجحت الجات إلى حد بعيد فى مسعاها خلال عقدى الخمسينات والستينات وإن اقتصر هذا النجاح على تخفيض الضرائب الجمركية على غالبية السلع المصنعة من معدل مقداره حوالى ٤٠% فى عـــام ١٩٤٧ إلى معـــدل يتفاوت ما بين ٦% و ٨% فى عام ١٩٧٤ بالنسبة لمعظم الدول الصناعية. ولم يمتد هذا النجاح إلى عدة مجالات أخرى لها قدر أكبر من الأهمية بالنسبة لتجارة بلاد العالم الثالث كالمنتجـــات الزراعيـــة والغذائية والمنسوجات. فالدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة كانت تضع على الدوام قيوداً متشددة فى مواجهة الصادرات الزراعية للعالم الثالث وتقدم دعماً هائلاً للمنتجين الزراعيين المحليين، كما تقيد واردات اللحوم والألبان والسكر وتفرض أيـــضاً منـــذ عـــام ١٩٦٢ تحديداً كمياً على صادرات الدول الأخرى اليها من المنسوجات.

وقد تجددت الدعوة فى الدول الغربية منذ منتصف السبعينات إلى اتخاذ إجـــراءات حمائيـــة جديدة فى مواجهة الصادرات الأجنبية وخاصة الواردات الصناعية من دول العالم الثالث. وقد انصب معظم التدابير الحمائية على المنسوجات والملابس والصلب والسيارات والدراجات البخارية والأحذية

وأجهزة التليفزيون والفيديو والالكترونيات بصفة عامة. وقد أوضحت بعض الدراسات أن الحواجز غير الجمركية تؤثر فى الصادرات الرئيسية لدول العالم الثالث أكثر من تأثيرها فى الصادرات المماثلة من جانب اقتصادات السوق الصناعية، ويرجع ذلك أساساً لارتفاع الأهمية النسبية للمنسوجات والملابس فى صادرات بلاد العالم الثالث.

وقد سيقت عدة حجج لتبرير السياسة الحمائية أهمها ما يلى:

- المحافظة على العمالة لأن زيادة الواردات الأجنبية تهدد مستوى التشغيل فى الداخل.
- المحافظة على دخول بعض الطوائف كالمزارعين أو المنتجين لبعض الصناعات التقليدية الرئيسية التى تواجه صعوبات كصناعات المنسوجات أو الحديد والصلب أو السيارات.
- محاربة التجارة غير العادلة كالإغراق والإعانات وغلق الأسواق الخارجية فى مواجهة الصادرات الوطنية.

وقد ترتب على السياسة الحمائية الجديدة التى أخذت فى تطبيقها الدول الرأسمالية فى الثمانينات والنصف الأول من التسعينات تقييد نمو صادرات معظم دول العالم الثالث، الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول ومن ثم تقهقر خططها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية سنوات طويلة. وقد زاد من حجم الصعوبات التى تواجهها صادرات العالم الثالث اتجاه الدول الغربية للتكتل الاقتصادى وتحرير التجارة بينها من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية مثلما الوضع بين دول الإتحاد الأوروبى وبين دول اتفاقية "النافتا" فى أمريكا الشمالية وهى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ثالثاً: أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث:

أ- تطور أهمية المديونية الخارجية للعالم الثالث وخصائصها الرئيسية:

تتزايد حاجة دول العالم الثالث للاقتراض الخارجى للوفاء بمتطلبات خطط التنمية خاصة مع ضعف معدل الإدخار المحلى. وقد تزايد عمق مشكلة الديون الخارجية فى الثمانينات وبخاصة بالنسبة

للدول الأكثر اتجاهاً للتصنيع فى العالم الثالث لأنها توسعت فى الاقتراض فى ظل أسعار فائدة مرتفعة من البنوك التجارية وفى وقت كان الرواج والتوسع هو القاعدة، وبالتالى كان التضخم كفيل بتخفيف عبء الديون. غير أن تغير الظروف الاقتصادية إلى الانكماش منذ أوائل الثمانينات فضلاً عن انخفاض أثمان معظم المنتجات الأولية بما فيها البترول والارتفاع المتواصل فى أسعار الفائدة الحقيقية قد أثقل بصورة واضحة خدمة الديون.

وتشير البيانات إلى أن ديون العالم الثالث قد ارتفعت تدريجياً من ١٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٧١ إلى ٤٧٤ مليار فى عام ١٩٨٠ ثم إلى ٨١٠ مليار فى عام ١٩٨٤، فأكثر من ١,٢ تريليون دولار (١٢٠٠ مليار دولار) فى عام ١٩٨٨، وأخيراً ٢,١ تريليون دولار (٢٠٦٦ مليار دولار) فى عام ١٩٩٥. وقد ارتفع الدين الخارجى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى للدول منخفضة ومتوسطة الدخل (العالم الثالث) من ٢١% فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٩,٦% فى عام ١٩٩٥، كما ارتفع إجمالى الدين الخارجى لهذه الدول كنسبة من صادرات السلع والخدمات من ٨٦,٥% إلى ١٥١,٤%. وكذلك ارتفعت خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى ١٧% فى عام ١٩٩٥ بعد أن كانت ١٣% فقط فى عام ١٩٨٠.

ويلاحظ أن هذه الديون تتميز بأربع خصائص:

١. أن الدول الغربية الرأسمالية هى المصدر الرئيسى لهذه الديون (مابين ٧٥ إلى ٨٠% من اجمالى قروض العالم الثالث).
٢. أن معظم مديونية العالم الثالث مركزة لدى عدد محدود من الدول المدينة. فحوالى ٢٠ دولة من العالم الثالث كانت تستوعب وحدها ٨٠% من إجمالى القروض الخارجية وإن لوحظ أن هذه الدول ذاتها تحوز حوالى ٧٠% من إجمالى الناتج القومى الإجمالى للعالم الثالث وتعتبر أفضل دوله تصنيعاً. وهذه الدول هى البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ، الأرجنتين ، شيلى ، بيرو ، يوغسلافيا ، كوريا الجنوبية ، أندونيسيا ، الفلبين ، تايوان ، تايلاند ، الهند ، إيران ، مصر ، الجزائر ، المغرب ، نيجيريا ، ساحل العاج، وتركيا. ويضاف لهذه الدول فى السنوات الأخيرة الاتحاد الروسى وبولندا والمجر.

ويمكن تفسير هذا التركز لمديونية العالم الثالث فى عدد محدود نسبياً من الدول بأن المؤسسات والمصارف تدخل فى اعتبارها عند الإقراض الدولى مدى قدرة الاقتصاد المقترض على تحمل عــبء خدمة الدين، ولهذا نجد الدول المشار إليها آنفاً تضم أساساً البلاد المصدرة للبترول والبلاد الصناعية الجديدة، ثم أخيراً البلاد الاشتراكية سابقاً والتى تمر حالياً بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق.

٣. أن البنوك التجارية قد أخذت تدريجياً فى السيطرة على سوق الائتمان الــدولى وبالتــالى أصبحت الدائنة الرئيسية لدول العالم الثالث. فقبل عام ١٩٧٠ كان دور البنوك التجارية هامشياً فى إقراض دول العالم الثالث، ولكن هذا الوضع قد تغير تدريجياً حتى بلــغ عــدد الدول التى لجأت إلى أسواق الائتمان الأوربيــة **euromarchés - eurocrédits** فى عام ١٩٧٥ نحو ٥٠ دولة وصلت قروضها إلى ٣٦,٣ مليار دولار. ولقد أصبح التمويل العام منذ تلك السنة أقل من التمويل الذى تؤمنــه الأســواق الماليــة الخاصــة الــتى اعتمــــــدت أساساً على الودائع القادمة من البلاد المنتجة للنفط والتى بلغت فى عام ١٩٧٤ أكثر من ثلثى إجمالى الفوائض النفطية. وقد أعادت البنوك التجارية توجيه تلــك الفوائض نحو دول العالم الثالث بما يقتضيه ذلك من تحويل الودائع قصيرة الأجل (أقل من سنة) إلى قروض متوسطة الأجل (٥ سنوات فى المتوسط) وفرض معدل مــتغير للفائــدة **taux variable** يرتبط بسعر الفائدة الجارى على الودائع قصيرة الأجل، مما يخفف من عبء عنصر المخاطرة الواقع على هذه البنوك ويحمل دول العالم الثالث فى الوقت ذاتــه عبئاً مالياً أكبر ويدعم تبعيتها فى مواجهة البنوك التجارية. ويوضح الــشكل رقــم (٢) آليات عملية اعادة تدوير **Recyclage** الدولارات النفطيــة **Pétrodollars** خــلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠.

وقد شهد عقد الثمانينات زيادة هامة فى حجم القروض المصرفية الخاصة مما يعكس حــرص البنوك التجارية على الإقراض الدولى لأنه رغم ارتفاع نسبة المخاطر يحقق أرباحاً أعلى بكــثير مــن الاقراض المحلى.

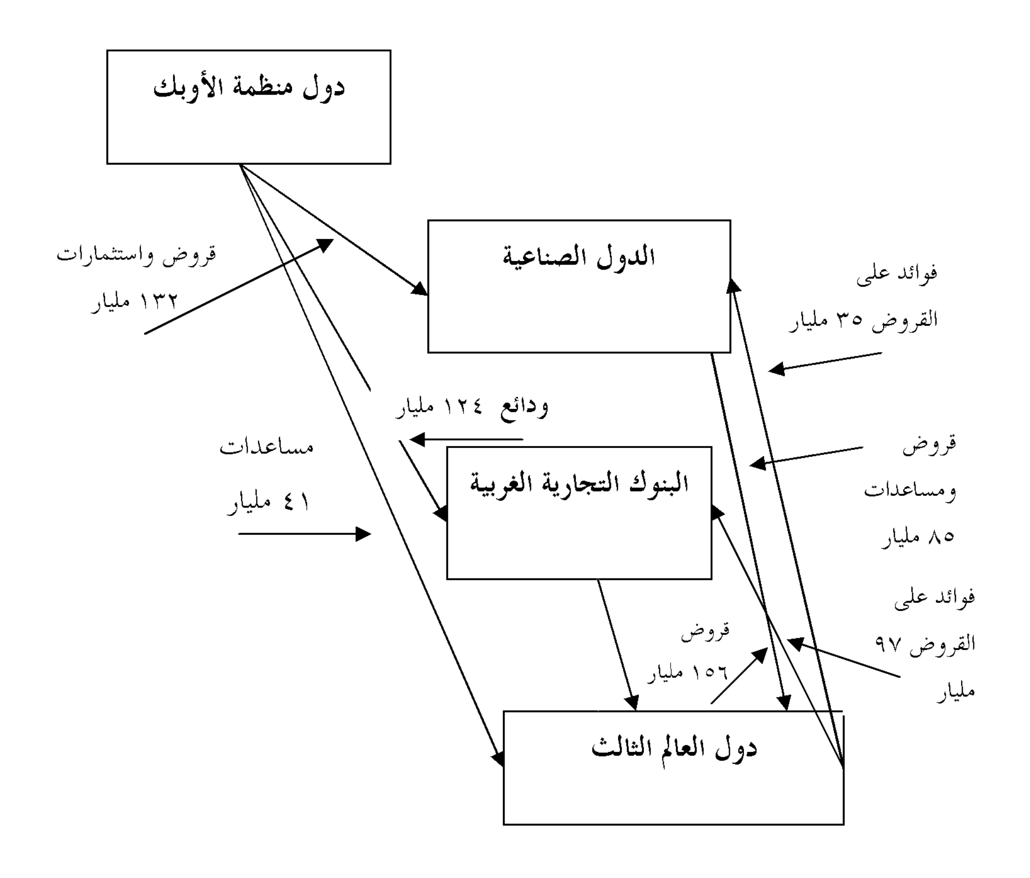
٤. أن خدمة ديون العالم الثالث ترتفع بمعدل أعلى من زيادة حجم الديون نفسها. فمعدل النمو السنوى لخدمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث قد ارتفع خلال المدة ١٩٧١ – ١٩٨١ إلى نحو ٢٦% مقارنة بمعدل زيادة حجم الديون الذى لم يتجاوز ٢٠% سنوياً. وترجع تلك الزيادة بصفة خاصة لعبء الفوائد التى زاد حجم مدفوعاتها خلال نفس الفترة بنسبة تتراوح بين ٣٠% و٤٠% سنوياً. ويلاحظ أن حوالى ٩٠% من إجمالى مدفوعات خدمة ديون العالم الثالث تذهب للدائنين التجاريين بينما يحصل مانحو القروض والمساعدات الحكومية على نحو ١٠% فقط.

ولمواجهة خدمة الديون المتزايدة تضطر دول العالم الثالث لتخصيص جانب كبير من صادراتها لهذا الغرض فضلاً عن التعايش مع عجز مزمن فى موازين مدفوعاتها، الأمر الذى يقود فى نهاية المطاف إلى التضحية بمعدل النمو الاقتصادى والارتكان إلى المعونات الأجنبية وقروض صندوق النقد الدولى المشروطة وإعادة جدولة الديون.

ب– دور صندوق النقد الدولى فى أزمة المديونية الخارجية للعالم الثالث:

يمارس صندوق النقد الدولى تأثيراً كبيراً على السياسات الاقتصادية للدول المدينة عن طريق الشروط التى يطبقها بحزم على جانب متزايد من القروض التى يقدمها، وكذلك بسبب أن البلاد الدائنة والبنوك التجارية تقرن موافقتها على منح القروض الجديدة أو إعادة جدولة الديون القائمة بتنفيذ البلاد المدينة للبرنامج الاصلاحى الذى يقترحه الصندوق. ومنذ عام ١٩٨٢ شرعت أكثر من سبعين دولة من العالم الثالث فى التفاوض على تطبيق هذا البرنامج.

شكل رقم (٢)
إعادة تدوير الدولارات النفطية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠
(مليار دولار أمريكى)



المصدر:
ARNAUD(P.):La dette du Tiers_monde, Paris,Editions la decouverte,1984,p.51

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تنويعاً وتوسيعاً ملحوظاً فى المصادر التمويلية لصندوق النقد الدولى مما دفع به لأن يكون مؤسسة هامة للإقراض المباشر للعالم الثالث بالمقارنة لمصادر التمويل الأخرى ثنائية أو جماعية. وقد اكتسب الصندوق هذه الأهمية كمحصلة لعدة عوامل أهمها زيادة حاجة بلاد العالم الثالث للقروض الخارجية والانكماش فى مصادر التمويل الأخرى المتاحة لها. وتظهر البيانات زيادة قروض الصندوق للعالم الثالث من حوالى ٣ مليار دولار فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ إلى ٧ مليار فى عام ١٩٨٠، ثم إلى ٣٣ مليار فى عام ١٩٨٣. وهكذا ارتفعت مساهمة الصندوق فى تمويل موازين مدفوعات بلاد العالم الثالث غير المصدرة للنفط من

١,٧% فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٠% فى عام ١٩٨٣. وفى نفس الوقت أصبحت القروض المشروطة تمثل حوالى ٨٨% من إجمالى القروض التى قدمها الصندوق فى عام ١٩٨٤ بالمقارنة لنسبة لم تكن تتجاوز ٥٠% فى عام ١٩٧٩.

ولا يعود تزايد أهمية صندوق النقد الدولى فى السنوات الأخيرة لمجرد دوره فى الإقراض المباشر ولكن أساساً لكونه قد أصبح منذ نهاية عام ١٩٨٢ المسئول الرئيسى عن إدارة الأزمة المالية العالمية. فجزء كبير من الموارد المالية الموجهة نحو دول العالم الثالث يتم منحها فى ضوء قبول برنامج الاصلاح الذى يقترحه الصندوق. ويقدر أن أكثر من نصف القروض المصرفية التى حصلت عليها بلاد العالم الثالث فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ قد جاءت نتيجة ضغط الصندوق فى إطار اتفاقيات إعادة الجدولة حيث إن المقرضين الرسميين والبنوك التجارية يعتبرون تنفيذ برامج الإصلاح التى يتطلبها الصندوق شرطاً لإعادة الجدولة ودليلاً على كفاءة برامج مساعدات التنمية.

والواقع أن تطور أزمة المديونية العالمية قد وضع نهاية لفوضى سياسات الائتمان الدولى التى كانت سائدة فى السبعينات وفرض الحاجة لقبول التدخل المتزايد لصندوق النقد الدولى فى العلاقات المالية والاقتصادية بين الشمال والجنوب. فهناك الآن على الساحة الدولية بداية لعملية تسييس **politisation** لأزمة المديونية وتكتيل **cartelisation** للدائنين. وبالتالى كان على الصندوق أن يعلب دوراً رئيسياً فى التنسيق بينهم وبين دول العالم الثالث المدينة من خلال برامج الإصلاح التى يفرضها ويراقب تنفيذها فى البلاد الأخيرة.

ورغم أن أزمة المديونية هى نتاج خليط من المصاعب الخارجية والقيود البنيوية وأخطاء السياسات الحكومية، فإن البرنامج الاصلاحى لصندوق النقد الدولى يعطى أهمية ثانوية لمسئولية العناصر الخارجية والبنيوية، ويرجع عجز موازين المدفوعات لدول العالم الثالث وبالتالى زيادة ديونها الخارجية لأخطاء السياسات الاقتصادية وحدها، وبصفة خاصة سياسات الطلب غير الملائمة (عجز الميزانية والتوسع فى الائتمان المحلى) وتشويه هياكل النفقات والأثمان (المبالغة فى تقييم العملة الوطنية وفرض أسعار غير واقعية لمنتجات القطاع العام وقطاع الزراعة).

ومقترحات سياسات الإصلاح الاقتصادى التى يقترحها الصندوق لا تخرج عادة عن المطالب الآتية : خفض سعر الصرف للعملة الوطنية إلى مستواه الواقعى، دعم آليات المنافسة فى السوق الداخلية، تحرير التجارة الخارجية، خفض عجز ميزانية الدولة، القضاء على التشوهات فى أثمان السلع والخدمات العامة، رفع سعر الفائدة على الودائع فى البنوك المحلية، وتخفيض الدعم والإعانات الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى حد ممكن. ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولى أن يؤدى تطبيق هذه الاجراءات إلى تعبئة الادخار المحلى وتخفيض الواردات وتحسين المقدرة التنافسية لصادرات البلاد المدينة فى الأسواق العالمية، ومن ثم تحسين مستوى الثقة فى اقتصاديات هذه الدول مما يشجع عودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

غير أنه بالنظر للظروف البنيوية السائدة فى بلاد العالم الثالث ولطبيعة الخلل الخارجى الذى تعانى منه فإن هناك اقتناعاً متزايداً لدى معظم الاقتصاديين – حتى فى الدول الغربية – بأن استراتيجية الإصلاح القائمة فقط على السياسات الموازنية والنقدية المتشددة والمتضمنة خفض قيمة العملة الوطنية سوف تولد أعباء ضخمة على الاقتصاد الوطنى وخاصة خفض معدل النمو الاقتصادى وتقليل فرص العمل وزيادة التضخم المستورد والتأثير سلبياً على هيكل توزيع الدخول. ومما يدعم صحة هذا الاقتناع أن غالبية دول العالم الثالث تملك مقدرة محدودة على تبديل أو إصلاح بنيتها الاقتصادية فى غضون فترة زمنية قصيرة لاسيما فى ظل ضغوط ملحة كالحاجة لزيادة الاستثمارات ومواجهة الحاجات الغذائية والاجتماعية لعدد متزايد من السكان.

والواقع أن سياسة الإصلاح التى يفرضها صندوق النقد الدولى تستهدف أساساً تأمين استمرار اندماج دول العالم الثالث فى النظام الاقتصادى العالمى غير العادل وضمان حقوق الدائنين الغربيين وإن ترتب على ذلك إجهاض فرص الشروع فى تنمية حقيقية ومستقلة فى هذه الدول.

ج– إعادة جدولة الديون ونادى باريس:

تنطوى عملية إعادة الجدولة **Rééchelonnement** على إعادة النظر فى الشروط الأصلية لعقد القرض مما يسمح للدولة المدينة بالتوقف عن سداد دينها عامين أو ثلاثة أعوام وكذلك تمديد فترة سداد القرض على مساحة أوسع من السنين. وغالباً ما تقتصر عملية إعادة الجدولة على أصول

الدين دون الفوائد. وهذه العملية مكلفة للغاية لأن أسعار الفوائد المفروضة على المبالغ الـتى يعـاد جدولتها ترتفع عادة عن سعر الفائدة الأصلى بمقدار ٢% ويضاف اليها أيضاً عمولة إعادة جدولـة تتراوح بين ١% و ١,٥%.

والفائدة الأساسية لعملية إعادة الجدولة هى منح الدولة المدينة مهلة قصيرة تسترد فيها قواها لتستعد للعودة مرة ثانية لخدمة الدين الأجنبى الذى سوف يرتفع عبؤه على الاقتصاد الوطنى. فهـى تناسب بلداً يعانى من أزمة سيولة مؤقتة ولكنها لا تؤدى سوى إلى تأجيل مواجهة الأزمـة بالنـسبة للبلاد التى تعانى من مشكلة مديونية هيكلية.

وتتم مباحثات إعادة الجدولة فى اطار ما يسمى بنـادى بـاريس **Club de Paris** وهـو مؤسسة ليس لها تنظيم قانونى ولا تحكمها لوائح داخلية أو قواعد شكلية وإن كانت تجمـع ممثلـى الدول الدائنة تحت رئاسة موظف كبير بوزارة المالية الفرنسية للنظر كل على حدة فى الطلبات المقدمة من البلاد المدينة بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية. وأسبق الدول التى مرت بتجربة نادى بـاريس هى الأرجنتين فى عام ١٩٥٦ ثم تلتها دول عديدة وصلت حتى الآن إلى أكثر من أربعين دولة.

والسمة الرئيسية لاجتماعات نادى باريس هى التشاور المتصل بين الدائنين لاتخـاذ موقـف موحد فى مواجهة الدولة المدينة التى تواجههم منفردة عند نظر طلبها إعادة جدولة ديونها الخارجيـة. ولا يسمح عادة بالنظر فى هذا الطلب إلا بعد اعلان الدولة المدينة قبولها الرسمـى تنفيـذ البرنـامج الإصلاحى الذى يقترحه صندوق النقد الدولى. ومن هنا تأتى مشاركة ممثلين لصندوق النقد وللبنك الدولى ولمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الانكتاد) فى اجتماعات نادى باريس.

ويلاحظ أن المفاوضات التى تجرى فى إطار نادى باريس تقتصر فقط على الديون الحكوميـة وتلك المشمولة بضمان الحكومة وبشرط أن تكون قروضاً طويلة الأجل، أما الديون الخاصة والديون قصيرة الأجل فغالباً ما يجرى التفاوض بشأن إعادة جدولتها فى اطار ما يسمى بنادى لندن.

والقاعدة الرئيسية فى مفاوضات نادى باريس هى إشعار الدولة المدينـــة أن عمليـــة إعـــادة الجدولة تشكل أمراً استثنائياً يجب الالتجاء اليه كخطوة أخيرة وهى لا تنطوى على أيـــة مـــساعدة مستترة ولا تشكل حلاً بديلاً لأزمة المديونية، ولكنها تسمح فقط بتأجيل سداد أصل الـــدين عـــدة سنوات ومد فترة السداد على مساحة زمنية أوسع بنفقة أعلى، وإن لاحظ بعض الكتاب أن نفقـــة إعادة الجدولة تتفاوت بوضوح ما بين حالة وأخرى.

الأمر الأكيد هو أن الدولة المدينة لن تقدر فى أغلب الأحوال على التغلب علـــى مـــشاكلها وإصلاح أحوالها الاقتصادية فى غضون سنوات قليلة وبالتالى فإن إعادة الجدولة ليست سوى مُسكن قصير الأجل لن يجدى كثيراً فى مواجهة مشكلة الديون الخارجية للعالم الثالث التى تحتاج إلى حلـــول أكثر جذرية. ولذا اقترح مؤتمر "الانكتاد" تخفيض ديون العالم الثالث فورياً بنسبة ٣٠% ووعـــدت فرنسا بتطبيق هذا الاقتراح على ديونها للدول الأكثر فقراً فى العالم الثالث. ولكن الولايات المتحـــدة الأمريكية تمسكت بموقفها المعلن من ضرورة معالجة أزمة ديون العالم الثالث حالة بحالة فى إطار نادى باريس ودون الدخول فى استراتيجية جماعية تستهدف مواجهة الأزمة على نطاق العالم الثالث ككل.

د- خطورة أزمة المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى:

ارتفع إجمالى الديون الخارجية المدنية طويلة الأجل المستخدمة والمضمونة من الحكومة المصرية من نحو ١٦٤٤ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٧٠ إلى ٤٨٤٢ مليون دولار فى عام ١٩٧٥، ثم إلى ١٨٥٠١ مليـــون دولار فى عام ١٩٨٥. وقد قدر خبراء صندوق النقد الدولى إجمالى الـــديون الخارجية المصرية العامة والخاصة مدنية وعسكرية فى عام ١٩٩٠ بنحو ٤٦ مليار دولار أمريكى.

ولاستيعاب حجم الزيادة الكبيرة فى الديون الخارجية المصرية فإنه يتعين أن ننظر إلى أرقامها مقدرة بالعملة الوطنية وليس بالدولار الأمريكى حيث أدى الارتفاع المستمر فى عجز ميزانية الدولة والتدهور الواضح فى الميزان التجارى وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية إلى انخفاض متـــوال فى سعر صرف الجنيه المصرى. ومن ثم فإن الحجم الإجمالى للديون الخارجية بالجنيه المصرى قد ارتفع من أقل من مليار جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى ١٢ مليار فى عام ١٩٧٦ ثم إلى ٧٦ مليار جنيـــه فى ١٩٨٦ وأخيراً إلى نحو ١٠٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨. أى بمعدل زيادة متوسطة قدره ٣٠% سنوياً مقارناً

بمعدل نمو متوسط للناتج المحلى لا يزيد بالأسعار الجارية عن حوالى ١٥٪ سنوياً. وهكذا فإن معدل الزيادة السنوى المتوسط للديون الأجنبية كان فى تلك الفترة يعادل تقريباً ضعف معدل نمو الناتج المحلى مقوماً بالأسعار الجارية.

وقد أدى الارتفاع المستمر فى حجم الديون الخارجية إلى زيادة معدل عبء خدمة هذه الديون حيث يقدر إجمالى الفوائد التى دفعتها الحكومة المصرية على الديون المدنية طويلة الأجل وحدها فى عام ١٩٨٥ بنحو ٦٢٧ مليون جنيه وهو ما يمثل ٨,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى وأكثر من ٣٣,٥٪ من إجمالى صادرات مصر فى العام ذاته. فكأن المصريين كانوا يقدمون فى تلك السنة للدائنين الأجانب أكثر من ثلث حصيلة صادراتهم فوائد على ديونهم بالإضافة لسداد أصل القروض، وهو عبء ثقيل ينؤ به اقتصاد أية دولة فما بالنا بدولة تعانى من مشاكل حادة بنيوية وعارضة. ولذا فإن الحكومة المصرية قد توقفت فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ عن سداد ديونها الخارجية وتوصلت إلى اتفاق أولى مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٧ فتح لها الطريق إلى المفاوضة فى إطار نادى باريس لإعادة جدولة ديونها. غير أن المباحثات مع صندوق النقد الدولى بشان برنامج الإصلاح المقترح تطبيقه على الاقتصاد المصرى ظلت متعثرة إلى أن حدثت انفراجة كبيرة فى مواقف الدول الدائنة فى أعقاب حرب تحرير الكويت فى عام ١٩٩١ حيث تنازلت تلك الدول اختيارياً وتدريجياً عن الجانب الأكبر من ديونها لدى مصر. وقدر البنك الدولى إجمالى الدين الخارجى لمصر فى عام ١٩٩٥ بنحو ٣٤١١٦ مليون دولار أمريكى تمثل ٧٣,٣٪ من الناتج القومى الإجمالى فى العام ذاته. وتشير أحدث الاحصائيات المتاحة إلى أن إجمالى الدين الخارجى المصرى قد انخفض فى عام ١٩٩٨ إلى ٣١٩٦٤ مليون دولار أمريكى.

ولكى ندرك خطورة وضع الديون الخارجية التى عانت منها مصر فإنه يجب الاطلاع على بيانات الجدول رقم (١٠) الذى يضم أكثر بلاد العالم الثالث مديونية فى عامى ١٩٨٥و ١٩٩٨. ويتضح من قراءة هذا الجدول أن مصر فى عام ١٩٨٥ وإن كانت تحتل المرتبة التاسعة فى العالم من حيث حجم المديونية الخارجية كرقم مطلق إلا أنها تحتل المركز الأول من حيث ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطنى حيث يشكل إجمالى الديون الخارجية المدنية طويلة الأجل وحدها نحو ٦٤,٥٪ من إجمالى الناتج القومى مقارناً بنسبة لا تتجاوز ١٥٪ فى دولة أخرى كالهند. وفيما

يتعلق بعبء خدمة الديون كنسبة من الصادرات فإن مصر تأتى أيضاً فى موقع متقدم حيث تحتل المركز الثالث من بين الدول العشر الأكثر مديونية فى العالم. وهذه الأرقام تشير من ثم إلى أن أزمة المديونية الخارجية كانت قد وصلت إلى حدود حرجة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد المصرى. فمصر كانت أكثر الدول مديونية فى أفريقيا وفى العالم العربى وفى حوض البحر المتوسط.

وفى عام **١٩٩٨** نجد أن إجمالى الدين الخارجى لمصر قد ارتفع ليصل إلى نحو **٣٢** مليار دولار أمريكى مما جعلها تحتل المرتبة التاسعة بين الدول المشار إليها فى الجدول رقم (**١٠**). ويشكل هذا الدين نسبة غير قليلة من الناتج القومى الإجمالى (**٤٠ %**). غير أن مصر قد أضحت تحتل المرتبة السادسة بين تلك الدول بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى فى عام **١٩٨٥**. كذلك فإن هناك تحسناً كبيراً فى موقف خدمة الدين الخارجى حيث انخفضت نسبته من **٣٣,٦ %** من إجمالى الصادرات فى عام **١٩٨٥** إلى **٩,٥%** فقط فى عام **١٩٩٨**، وهو ما جعل مصر تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المشار إليها فى الجدول. وجدير بالذكر أن مصر قد تخففت من عبء الديون الخارجية العسكرية التى عانت منها كثيراً فى عقدى السبعينات والثمانينات والتى لم تشر إليها أرقام عام **١٩٨٥** المدرجة فى الجدول رقم (**١٠**). كذلك فإن الحكومة المصرية قد تخلصت من معظم قروضها قصيرة الأجل والتى كانت خدمتها تشكل ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات المصرى.

جدول رقم (١٠)

مقارنة الدول الأكثر مديونية فى العالم الثالث من حيث حجم الدين

ونسبته للناتج القومى ونسبة خدمة الدين الإجمالى للصادرات فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٨

الدولة	إجمالى الدين طويل الأجل بمليارات الدورات		الترتيب		نسبة الدين طويل الأجل للناتج القومى الإجمالى (%)		الترتيب		نسبة خدمة الدين لإجمالى الصادرات (%)		الترتيب	
	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨
البرازيل	٩١	٢٣٢	١	١	٨ر٤٣	٢ر٣٠	٥	٨	٨ر٣٤	١ر٧٤	٢	١
المكسيك	٨٩	١٦٠	٢	٢	٨ر٥٢	٥ر٤٣	٣	٥	٢ر٤٨	٨ر٢٠	١	٧
الأرجنتين	٤٠	١٤٤	٣	٤	٤ر٥٦	٧ر٤٩	٢	٤	٠ر٠٠	٢ر٥٨	–	٢
كوريا	٣٦	١٣٩	٤	٥	٠ر٤٣	٩ر٣٤	٦	٧	٥ر٢١	٩ر١٢	٧	٩
الجنوبية	٣٠	١٥١	٥	٣	٦ر٣٦	٦ر١١٥	٧	١	١ر٢٥	٠ر٣٣	٦	٤
اندونيسيا	٣٠	٩٨	٦	٧	٠ر١٥	٩ر٢٢	١٠	٩	٧ر١٢	٦ر٢٠	٨	٨
الهند	٢٢	٣٠	٧	١٠	٠ر٢٤	٥ر٦٤	٩	٢	٣ر٣٣	٠ر٤٢	٤	٣
الجزائر	٢٢	٣٧	٨	٨	١ر٤٦	١ر٤٥	٤	٤	٠ر٠٠	٤ر٢٧	–	٥
فنزويلا	١٩	٣٢	٩	٩	٥ر٦٤	٠ر٤٠	١	٦	٦ر٣٣	٥ر٩	٣	١٠
مصر	١٨	١٠٢	١٠	٦	٤ر٣٥	٩ر٥٠	٨	٣	١ر٣٢	٢ر٢١	٥	٦
تركيا												

المصدر: البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ، الطبعة العربية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، سنوات متفرقة.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- د. أحمد جمال الدين موسى: "العجز فى ميزانية الدولة: أسبابه ومسئوليته عن تفاقم العجز الخارجى - دراسة تطبيقية على الميزانية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (تصدرها كلية الحقوق - جامعة المنصورة) العدد الثانى، أكتوبر ١٩٨٧، ص ١١٤ - ١٨٥.
- البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم، الطبعة العربية مؤسسة الأهرام، سنوات متفرقة.
- د. محمد السيد سعيد: الشركات متعددة الجنسية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- د. محمد حامد دويدار: الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨١.

ب- باللغات الأجنبية:

- **ANDREFF (W.): Les multinationales hors la crise, Paris, Le Sycomore,1982.**
- **ARNAUD (P.): La dette du Tiers-monde, Paris, La Decouverte, 1984.**
- **ATKINSON (P.) et autres: “La crise évconomique mondiale selon la mouvelle école de Cambridge”, Problèmes Economiques, no 1730, 1er Juillet 1981.**
- **BAKASSA (B.): “Le protectionnisme aujourd’hui”, Problèmes Economiques,no 1888, Sept. 1984.**
- **BERGSTEN (C.) et autres: Les multinationales aujourd'hui, Paris, Economica, 1983.**
- **BUTTNER (V.): “The IMF”s Adjustement Concept: A Strategy for a Permanent Solution to the Debt Crisis ? Intereconomics (Hambourg), 1985, no 4.**

- **Colloque International: La croissance de la grande firme multinationale, Remes, Sept. 1972, Paris, Editions CNRS, 1973.**
- **FRANK (I.): Multinationales et Développement, Paris, Masson 1981.**
- **GENDARME (R.): Des sorcières dans l'économie: les multinationales, Paris Cujas, 1981.**
- **GHERTMAN (M.): Les multinationales, Paris, PUF, 1982.**
- **HELLMANN (R.): La crise économique, un nouvel atout pour les multinationales, Problèmes Economiques, no 1875, 23 Mai 1984.**
- **JUDET (A.): Les nouveaux pays industriels, Paris, les éditions ouvriéres, 1981.**
- **JULIEN (C.): "Les bénéfices de la crise", Le Monde Diplomatique, Juillet 1983.**
- **LALL (S.): Les multinationales originaires du tiers-monde, Paris, PUF, 1984 .**
- **LEVINSON (Ch.): "Théories et politiques économiques face au développement d'une économie supranationale", Problèmes Economiques, no 1816, 23 Mars 1983.**
- **MICHALET (Ch.): "L'émergence d'une économie mondiale", Analyse Financière, 2e trimestre 1984.**
- **OMINAMI (C.): Le Tiers monde dans la crise, Paris, Editions la Découverte, 1986.**
- **O.N.U.: Les sociétés transationales dans le développement mondial, Troisiéme étude, New York, Nations Unies, 1983.**
- **PERRIN (J.): Les transferts de technologie, Paris, la Découverte, 1983.**
- **REIFFERS (J.) et autres: Sociétés transnationales et développement endogène : effet sur la culture, la communication, l'éducation, la science et la technologie, Paris, Unesco, 1981.**
- **REMMERS (H.) et BROOKE (M.): Forces et faiblesse des entreprises multinationales, Paris, les Editions d'organisation, 1974.**
- **Revue Economie et Dociété: Finance, Production et Déséquilibres de l'Economie Mondiale, Hors S érie no 26, Mai 1984.**
- **Revue Française de Finances Publiques: Dette et Tiers monde, no 12, 1985 .**
- **Revue Histoire: Quelle crise ? no 6 Octobre - Decembre 1980**
- **Revue Problèmes Politiques et Sociaux: Les sociétés multinationales et le Tiers monde, no 524, Novembre 1985.**
- **Revue Tiers Monde: Multinationales et Développement: Quelles Perspectives ?, no 113, Janvier-Mars, 1988.**
- **THACKRAY (J.): "The multinational malaise" Management Today, July 1980.**

الفصل الثالث

الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد

سوف نعالج موضوع الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد خلال مبحثين، نتعرض فى أولهما لجذور الدعوة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد، ونستعرض فى ثانيهما مضمون تلك الدعوة.

المبحث الأول

جذور الدعوة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد

ترجع جذور المطالبة بتغيير النظام العالمى السائد منذ القرن التاسع عشر إلى مؤتمر بانـــدونج **Bandoeng** الذى عقد فى اندونسيا فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ والذى ضم ٢٩ دولة من أفريقيا وآسيا وانتهى إلى ثلاثة مطالب رئيسية : وضع نهاية للاستعمار، الحق فى عـــدم الانحيـــاز، التطلع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب العالم الثالث.

وفى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٠٣ الذى يقرر فى مادته الأولى "حق جميع الشعوب فى السيادة الدائمة على مصادر ثروتها الطبيعية والتحكم فى استعمالها لتحقيق صالحها". ويقرر فى المادة الثانية أن "اكتشاف وتنمية واستغلال هذه الموارد الطبيعية وكذلك استخدام رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتحقيق هذا الاستغلال يجب أن يتم فى حدود القواعد التى تقررها الأمم صاحبة الشأن من حيث التصريح بالاستغلال أو تقييده أو منعه". وتنص المادة السادسة من نفس القرار على أن "التعاون الدولى من أجل التنمية – سواء بواسطة الاستثمار العام أو الخـــاص أو تبادل السلع والخدمات أو المساعدة الفنية أو تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية – يجـــب أن يتم فى الإطار الذى يستهدف استقلال وسيادة شعب النامية".

وفى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية بـــشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بقرارها رقم ٢٢٠٠ (أ). وقـــد أصـــبحت هـــذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من الخامس عشر من يوليو عام ١٩٦٧. وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على "الحق الأصيل لجميع الشعوب فى التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كليـــاً وبحرية وعدم جواز حرمان شعب من وسائله المعيشية الذاتية".

ولكى يتم ترجمة هذه الأهداف إلى واقع فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت منذ وقت مبكر إلى عمل مركز يستهدف دفع التنمية فى بلاد العالم الثالث (القرار ١٥١٥ فى عام ١٩٦٠) وقد أسفرت الجهود الدولية عن إعلان الستينات عقداً أول للتنمية (القرار ١٧١٠ فى عام ١٩٦١).

ولقد حددت الجمعية العامة كهدف لهذا العقد الوصول فى نهايته إلى معدل للنمو فى الناتج القومى لمجموعة الدول النامية لا يقل عن ٥% وقد اعتمد كثيراً فى هذا التقدير على الدور الذى يمكن أن تلعبه المساعدات الدولية، وكان هناك اعتقاد بأن الزيادة فى الناتج القومى سوف تقود آلياً إلى تحسين الأوضاع المعيشية لكافة السكان.

غير أن النتائج المحققة كانت متواضعة بالمقارنة للتوقعات. فقد شهد ذلك العقد اتجاهاً نحو التماثل بين دول العالم الثالث من حيث نوعية المشاكل التى تواجهها التنمية ومن حيث المواقف المعلنة لهذه الدول فى المسائل الدولية سياسية واقتصادية. ولكنه شهد أيضاً تشدداً متزايداً فى موقف الدول الصناعية تجاه العالم الثالث مما أدى إلى عدم تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة. فرغم أن المنظمات الدولية قد دعت إلى زيادة حجم المساعدات الدولية إلى أن تصل إلى ١% من الناتج القومى لكل من الدول الصناعية فإن هذا الهدف لم يتحقق قط. وكذلك فإن الدعوة إلى خفض البلاد الصناعية لإنفاقها الحربى بنسبة ١% وتخصيص هذه النسبة لبرامج المساعدة الاقتصادية والغذائية للدول الفقيرة لم تر النور. فقد كانت المساعدات المقدمة من الدول الصناعية فى الشرق والغرب على السواء متواضعة فضلاً عن أنها كانت موجهة أساساً للدول الحليفة أو المرتبطة بها سياسياً أو ايديولوجيا، وكانت فى أغلب الأحيان مقترنة بشروط تجارية أو سياسية ولم تكن تعادل حجم الخسارة التى تتحملها دول العالم الثالث فى التجارة الدولية بسبب هيمنة الدول الصناعية على السوق العالمية.

وقد تم إعداد العقد الثانى للتنمية خلال السبعينات بصورة تتجنب إلى حد بعيد الأخطاء التى عايشتها الدول والمنظمات الدولية خلال عقد التنمية الأول. فتم التركيز أساساً على مشاكل التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والتخطيط. كما بدأ يظهر فى الأفق لأول مرة ما يمكن أن نطلق عليه "القانون الدولى للتنمية" الذى يؤكد حق دول العالم الثالث فى العمل على التنمية المستقلة لقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد كان قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) بالتحديد الحر لأسعار النفط خطوة جريئة فى سبيل استرداد دول العالم الثالث للمبادرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. فلا جدال فى أن التكتل من جانب الدول المصدرة للمواد الأولية فى منظمة مستقلة يحقق لها إمكانية الدفاع عن مصالحها فى السوق العالمية ومواجهة نفوذ الدول المستهلكة التى تتحكم منذ أمد طويل فى السوق العالمية للمواد الأولية.

ولقد شهدت فترة السبعينات أيضاً ظهور الدعوة إلى "نظام اقتصادى عالمى جديد" يحقق قدراً أكبر من العدالة الاقتصادية بين شعوب الأرض ويسهل الوصول إلى التطبيق العملى لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها فى إعلان حقوق الانسان وسائر المواثيق الدولية.

ولقد ظهرت هذه الدعوة أولاً فى مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى انعقد فى الجزائر العاصمة فى سبتمبر ١٩٧٣. وقد دعا الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين إلى دورة غير عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة انعقدت فى أوائل عام ١٩٧٤ وتبنت إعلاناً يستهدف إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. فقد أكدت الجمعية العامة رفضها للنظام الاقتصادى الدولى كما وضعت خطوطه الرئيسية فى بريتون وودز فى عام ١٩٤٥ لأنه يولد التفاوت فى التنمية بين الدول. وطالبت الجمعية العامة بإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على المساواة والعدالة والاستقلال والتكامل والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وللأسف فإن موقف حكومات الدول الصناعية كان سلبياً فى مواجهة الدعوة الجديد التى انتشرت مع ذلك انتشاراً كبيراً بين مثقفى وشعوب العالم الثالث واكتسبت حتى داخل الدول الصناعية انصاراً جدد يوماً بعد آخر. فحكومات الدول الصناعية ليست بعد على استعداد لقبول إعادة توزيع حقيقى للقوة الاقتصادية على النطاق الدولى.

المبحث الثانى

مضمون الدعوة إلى النظام الاقتصادى العالمى الجديد

تستهدف دول العالم الثالث من وراء الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد تحقيق ثلاثة أغراض رئيسية:

أ- تحقيق الاستقلال الاقتصادى لدول العالم الثالث بما يستتبعه من تأكيد حق كل دولة فى الاختيار الحر لنظامها الاقتصادى والاستغلال المثمر لثرواتها الطبيعية والرقابة الكاملة على أنشطة الشركات عابرة الجنسية وتأميم الأصول الأجنبية وفقاً للتشريعات المعمول بها فى كل بلد.

ب- زيادة أهمية الدور الذى تلعبه دول العالم الثالث فى نشاط المؤسسات والمنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كى يكون فى مقدورها الدفاع عن مصالحها الحيوية والمساهمة فى وضع أساس عادل ترتكز عليه خطط إصلاح النظام النقدى العالمى.

ج- حصول دول العالم الثالث على نصيب أفضل من ناتج تبادلها التجارى مع الدول الصناعية والقضاء على الاستغلال الذى تمارسه الدول الأخيرة عن طريق التجارة الدولية.

ولكى يسهل وضع هذه الأهداف موضع التحقيق اقترحت دول العالم الثالث مجموعة من الإجراءات العملية فى هذا الخصوص أبرزها الإجراءات الآتية:

١. تقترح دول العالم الثالث توقيع اتفاق بين الدول المصدرة والمستوردة للمواد الأولية يتضمن زيادة أثمان تلك المواد إلى قدر مقبول مع تثبيت هذه الأثمان خلال فترة زمنية مناسبة للقضاء على المضاربة على أثمان المواد الأولية وحماية البلاد المصدرة والمستوردة على السواء من الآثار الاقتصادية الضارة للانخفاض أو الارتفاع المفاجىء فى هذه الأثمان.

٢. العمل على زيادة نصيب العالم الثالث فى إجمالى الانتاج الصناعى العالمى الذى لم يتجاوز ٨% فى عام ١٩٧٩ تدريجياً حتى يصل إلى ٢٥% فى عام ٢٠٠٠. ويقتضى ذلك زيادة مساعدات التنمية التى يحصل عليها العالم الثالث من دول

الشمال وإقامة تنظيمات قادرة على تشجيع التعاون الصناعى بين الطـرفين وفـتح أسواق البلاد الغنية للمنتجات الصناعية القادمة من بلاد العالم الثالث.

٣. تسهيل نقل التكنولوجيا لدول العالم الثالث وذلك بإعـادة النظـر فى التـشريعات الدولية الخاصة ببراءات الاختراع لتقصير مدد الحماية القانونية للمخترعات كى لا تحرم من استخدامها البلاد الفقيرة وكى لا تغـالى الـشركات المالكـة لـبراءات الاختراعات فى تقدير المقابل الذى تتطلبه للترخيص للمشروعات المقامة فى العـالم الثالث باستخدامها. وتطالب دول العالم الثالث الدول الصناعية بأن تـساعدها فى تطويع التكنولوجيا المستوردة لظروفها المحلية وأن تعاونها فى زيادة قدراتها فى مجـال البحوث والتطوير. وتسعى دول العالم الثالث لوضع حد لهجرة العقول نحو الـبلاد الغنية لاحتياجها لكافة العلماء والباحثين والفنيين فى عملية التنمية.

٤. تطلب دول العالم الثالث وضع قانون دولى للـسلوك الحـسن **International Code of Conduct; Code International de Bonne Conduite** يلزم الشركات متعدية الجنسية فى تعاملها معها ويقنن تحويلها لأرباحهـا للخـارج ويحدد فى نفس الوقت حقوق والتزامات الطرفين.

٥. ترى دول العالم الثالث أن الحل الفعال لمشكلة المديونية الخارجية يـستوجب تخلـى دول الشمال عن كافة ديونها لدى البلاد الأكثـر فقـراً فى العـالم وتحويلـها إلى مساعدات وأن تُمنح بلاد العالم الثالث المتوسطة الدخول مهلة بدون فوائد لمدة خمس سنوات.

٦. زيادة حجم التجارة والتعاون الاقتصادى بين بلاد العالم الثالث للقضاء تدريجياً على الوضع المتميز الذى تتمتع به الدول الغربية فى التجارة الدوليـة وبهـدف تعـديل التقسيم الدولى للعمل السائد حالياً.

والآن بعد ما يزيد على ربع قرن من بداية المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد، فإنه من الجلى أن أيا من مطالب العالم الثالث لم يتحقق فى صورته المرجوة. فلم يحدث تنظيم عادل لأسواق المـواد الأولية، ولم تسهل البلاد الغنية دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى أسـواقها، كمـا لم يـتم التوصل لأى شكل من التقييد أو التنظيم الدولى لعمل الشركات عـابرة الجنـسية، ولازال نقـل التكنولوجيا يتم بنفس الشروط المجحفة ودون تطويعها للظروف المحلية فى بلاد العالم الثالث المختلفة، كذلك فقد انخفض حجم المساعدات الخارجية وتراجعت رؤوس الأموال الأجنبية عـن الاسـتثمار المباشر فى هذه البلاد التى وجدت نفسها تتورط تدريجياً فى مأزق المديونية الخارجية. وهكـذا فـإن النظام الاقتصادى الدولى القائم قد ازداد سوءاً فى ذات الوقت الذى لم تنهض فيه دعـائم النظـام الاقتصادى العالمى الجديد.

وبصدد تحديد الطرف المسئول عن هذه الانتكاسة فإن البعض فى الشمال يحلو لهم التأكيـد على أن فكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد هى مجرد وهم أو أمنية لا تقبل التنفيذ الـواقعى، لأن قائمة المطالب التى تنطوى عليها غير متسقة كما أن مصالح بلاد العالم الثالث متعارضـة، وبالتـالى يستحيل عملا التوصل إلى استراتيجية مشتركة تتحدد فيها باتفاق كافة الأطراف الأولويات الواجبة التطبيق. ويرى هؤلاء أيضاً أن حكومات دول الشمال التى تحاورت وتفاوضت مع بلاد العالم الثالث بشأن النظام العالمى الجديد لا تملك واقعياً الوسائل الكفيلة بالاستجابة لمطالب تلك البلاد، خاصة وأن تلك الاستجابة تتطلب إحداث تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية فى الدول الصناعية.

والواقع أن حكومات الدول الصناعية قد اتبعت أسلوباً خاصاً فى التفاوض مع دول العـالم الثالث بشأن النظام العالمى الجديد، فقد أخذت فى تعطيل سير المفاوضات عن طريق التمسك بمناقشة النقاط الفرعية مناقشة مستفيضة مع رفض الالتزام بأى جدول زمنى تقترحه دول العالم الثالث لتطبيق التعديلات المقترحة. وقد حاولت الدول الغربية باستمرار غرس بذور الشقاق بين بلاد العالم الثالـث عن طريق تهديد البعض (بإلغاء تطبيق برنامج المعونة الغذائية) وترغيب البعض الآخر (بالوعد بقبولهم فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أو باعطائهم مركزاً أفضل فى صندوق النقد الدولى).

ويمكن فى النهاية القول بأن فشل الدعوة إلى نظام عالمى اقتصادى جديد يعود قبل كل شىء لحقيقة أن العالم الثالث لا يحوز القوة السياسية ولا التفوق الاقتصادى الذى يمكنه من قلب مـــوازين القوى وفرض وجهة نظره وحماية مصالحه فى مواجهة الدول الصناعية.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، الطبعة العربية مؤسسة الأهرام، سنوات متفرقة.
- د. فؤاد مرسى: مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٠.
- فيدل كاسترو: أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤.

ب- اللغة الفرنسية:

- **BEDJAOUI (M.): Pour un nouvel ordre économique international, Paris, Unesco, 1979.**
- **LAUREN (Ph.): “Vers un nouvel ordre économique international: Dix ans de recherches”, Etudes (Paris), Juin 1983 .**
- **OCHEL (W.): “Les relations Nord-Sud: Bilan et Perspectives”, Problèmes Economiques, no 1756, 13 Janvier 1982.**

١٧٥

الفصل الرابع
إنشاء منظمة التجارة العالمية
والدعوة لتحرير التجارة الخارجية

أشرنا فى الفصل الأول من هذا الباب إلى نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT) فى عام ١٩٤٧ وانضمام أكثر من مائة دولة إليها منذ ذلك الحين، وأوضحنا أن الاتفاقية تقوم على مبدأين رئيسيين هما المبادلة أو المعاملة بالمثل reciprocity وعدم التمييز nondiscrimination ويتم ذلك أساساً من خلال تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، والالتزام بتحقيق قدر من التعادل فى التنازلات والمزايا بين الدول أطراف التبادل الدولى، ومعاملة الواردات الأجنبية المعاملة ذاتها التى تنالها المنتجات الوطنية.

ولا يمكن إنكار النجاح النسبى الذى حققته هذه الاتفاقية خاصة فى مجال تنشيط حركة التجارة الدولية وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية. فلقد ساعدت الجات فى خلق بيئة مشجعة للتبادل التجارى الدولى الحر خاصة بين البلدان الغربية وعلى الأخص فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية. ويؤكد ذلك أن حجم صادرات السلع الدولية قد تضاعفت ١١ مرة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٩٠، أى أنه زاد تقريباً بمعدل سنوى يقترب من ٨,٣% وهو أعلى من معدل زيادة الناتج القومى العالمى. وقد ساعد على تحقيق هذه النتيجة أن التعريفة الجمركية على تجارة السلع قد انخفضت من ٤٠% وهو المتوسط الذى كان سائداً فى البلدان الصناعية فى عام ١٩٤٧ إلى ٣% فقط فى عام ١٩٩٤.

ومع ذلك فإن نجاح الجات كان محدوداً على الأخص فى مجال تجارة المنتجات الزراعية وتجارة المنسوجات حيث استمرت القيود التى تفرضها الدول الصناعية تحد من تدفق صادرات دول العالم الثالث فى هذين المجالين إليها. كذلك استثنت قواعد الجات المعاملة الجمركية التفضيلية داخل الاتحادات الجمركية (كالاتحاد الأوروبى والنافتا) من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وقد اتخذ تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) شكل جولات أخذت تعقد تباعاً : جنيف (١٩٤٧) ، آنسى بفرنسا (١٩٤٨) توركاى ببريطانيا (١٩٥٠) جنيف

(١٩٥٦) ديلون وعقدت بجنيف (٦٠ – ١٩٦٢) كيندى وعقدت أيضاً بجنيف (٦٤ – ١٩٦٧) طوكيو (٧٣ – ١٩٧٩) وأخيراً جولة أورجواى (٨٦ – ١٩٩٣).

وقد نجحت الجولتان الأولى والثانية فى تحقيق خفض هام فى التعريفات الجمركية التى تطبقها الدول الأعضاء على وارداها من السلع الصناعية. ولم تحقق الجولات الثلاث التالية نجاحاً يذكر خاصة مع غلبة السياسات الحمائية فى الخمسينات وأوائل الستينات. وعلى العكس من الجولات السابقة نجحت الجولة التى سميت بإسم الرئيس الأمريكى الأسبق كيندى فى إحداث تخفيض يصل إلى ٣٣% من التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المصنعة كما سعت للتخفيف من العوائق غير الجمركية ومن الإجراءات المضادة للإغراق. وقد استمر النجاح السابق أيضاً فى جولة طوكيو سواء على صعيد تخفيض التعريفة الجمركية أو على صعيد القيود غير الجمركية، فضلاً عن أن هذه الجولة قد توصلت لوضع قواعد وإجراءات للسلوك تتبعها الحكومات فى تعاملها مع الواردات سواء فيما يتعلق بالاشتراطات الصحية أو الأمنية أو البيئية أو ما يتعلق بمحاربة الإغراق والإعانات وصيغ تراخيص الاستيراد. ومع ذلك فقد حققت جولة طوكيو تقدماً ضئيلاً فى مجال تجارة المنتجات الزراعية ووضع دول العالم الثالث فى التجارة الدولية.

وقد عقدت الجولة الثامنة فى بونتا ديل ايست **Punta del Este** فى أورجواى فى عام ١٩٨٦ وتخللتها مفاوضات صعبة خاصة فى مجال تحرير تجارة السلع الزراعية إلى أن أسفرت عن اتفاق فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ قاد على وجه الخصوص إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية **(W.T.O.)** التى تم التوقيع عليها فى ابريل عام ١٩٩٤ فى مراكش فى المغرب.

والواقع أن جولة أورجواى التى بدأت فى عام ١٩٨٦ على أمل اكتمالها فى عام ١٩٩٠ ولكنها لم تنته إلا فى عام ١٩٩٣ كانت أكثر الجولات طموحاً سواء من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها أو من حيث حجم الشروط التعاقدية التى تم التوصل إليها. فهى تهتم بالتعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية والزراعة والنسيج والملابس والمنتجات الأولية استوائية وغير استوائية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما أنها تهتم بإجرءات وسياسات الاستثمار المتصلة بالتجارة

الخارجية وبتوفيق السياسات التجارية مع متطلبات حماية البيئة، وكذلك تصوغ قواعد وآليات لفض الخلافات حول تطبيق المعاهدة والتحكيم فى المنازعات التى تثور بصددها.

والغرض الذى تتوخاه الدول الصناعية الغربية من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو تكريس مبدأ تحرير التجارة العالمية بما يحقق مصالحها التجارية المتبادلة وفى مواجهة بقية دول العالم. ولبيان ذلك سنتناول فيما يلى تحليلاً لعلاقة تحرير التجارة بكل من النمو الاقتصادى، وعدالة الدخول، والعولمة، وأوضاع كل من الدول الصناعية ودول العالم الثالث.

أولاً: تحرير التجارة والنمو الاقتصادى:

يكاد الأدب الاقتصادى النيوكلاسيكى يجمع اليوم على أن إتباع دول العالم الثالث لسياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يساهم إيجابياً وبشكل جذرى فى رفع معدل النمو الاقتصادى، وذلك لأن تحرير التجارة الخارجية والاندماج فى السوق العالمى يؤدى إلى النتائج الإيجابية الآتية:

- تخصص أفضل للاقتصاد الوطنى وفقاً للمزايا النسبية المتوفرة فيه.
- عائد أكبر بفضل الاستفادة من اقتصاديات الحجم لاتساع السوق العالمية مقارنة بالسوق الوطنية.
- استخدام أكثر كفاءة للقدرات والموارد الإنتاجية والبشرية.
- تحسين طرق وأساليب الإنتاج والنزوع نحو التطوير والتجديد وتحسين مستوى فنون الإنتاج لضرورة ذلك كله لمواجهة المنافسة الأجنبية.
- الدخول فى حلقة إيجابية مزدهرة : فالتوسع فى الصادرات يؤدى إلى زيادة الاستثمارات التى تقود بدورها لتحسين مستوى الإنتاجية ومن ثم خفض أثمان الصادرات، وهو ما يؤدى إلى مزيد من رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق زيادة فى حجم الصادرات، وينعكس كل ذلك فى ارتفاع متواصل فى معدل النمو الاقتصادى.
- تجنب التهميش. فالدول التى تظل مغلقة تخاطر بتعريض نفسها لأن تصبح على هامش الاقتصاد العالمى أكثر من أى وقت مضى. فرياح التطور التقنى التى تحملها التجارة العالمية والاستثمار

العابر للحدود سوف تترك آثاراً إيجابية فى معظم دول العالم ما عدا تلك التى أغلقت حـــدودها على نفسها.

وقد اتجهت فى السنوات العشر الأخيرة العديد من الدراسات التطبيقية لاختبار صحة النمـــاذج النظرية النيوكلاسيكية بشأن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى. فقد انتهى بالاســا إلى أن هناك أثراً إيجابياً للصادرات على النمو ولم يقتصر هذا الأثر على فترة الانتعاش العالمى بـــين عـــامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وإنما استمر بعد الصدمات البترولية فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧. وللتدليل على أن المشاركة فى التجارة الخارجية هى "مفتاح النمو الاقتصادى
وازدهار الأمة" يشير اقتصاديون آخرون إلى أن أكثر الدول اندماجاً فى الاقتصاد العالمى – اليابـــان والسويد وألمانيا وتايوان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال – قد حققت معدل النمو الأكثر ارتفاعاً.

غير أن مثل هذا الدراسات التى تقوم على المقارنات الإحصائية الدولية تثير العديد من أوجه النقد:

- فهى تعمم نتائجها لتشمل كافة الدول النامية على حين أن الأثر الإيجابى للصادرات على النمـــو يأتى أساساً بسبب كفاءة عدد محدود من هذه الدول فى مجال التصدير، خاصة دول جنوب شرق آسيا.
- أن اتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو ليس دائماً واضحاً، فكما أن الصادرات تؤدى فى بعـــض الحالات لزيادة معدل النمو، فإن هذه الزيادة هى التى تؤدى فى حالات أخرى إلى زيادة حجـــم الصادرات.

ورغم أن الدراسات التجريبية لم تحسم بشكل قاطع طبيعة واتجاه العلاقة بـــين الـــصادرات والنمو فإن البنك الدولى اتخذ موقفاً قاطعاً لصالح استراتيجية التصدير كقوة دافعة للنجاح فى تحـــدى النمو الاقتصادى، فهو يؤكد فى تقاريره المتتابعة أن الدول النامية الأكثر اندماجاً فى السوق العالميـــة كانت الأكثر نجاحاً فى المجال الاقتصادى حيث حققت أعلى معدل للنمو وأكبر حجم من الصادرات من السلع المصنعة وأفضل معدل للإنتاجية وللكفاءة الحدية لرأس المال وأعلى مستوى للتشغيل، كما أن مشروعات هذه الدول حققت نجاحاً كبيراً فى تطوير إدارها، وتزودت بأحدث التقنيـــات الـــتى تستطيع الصمود فى المنافسة الدولية. وقد أدت قناعة البنك الدولى بوجود علاقة إيجابية حاسمة بـــين

زيادة حجم الصادرات وارتفاع معدل النمو الاقتصادى إلى إصراره على جعل الانفتاح على الخارج والاندماج فى السوق العالمية عنصراً رئيسياً فى برامج التصحيح الهيكلى والإصلاح الاقتصادى الـتى يقترحها على بلاد العالم الثالث.

ثانياً: تحرير التجارة العالمية وعدالة توزيع الدخول:

لم يبد البنك الدولى وصندوق النقد فى البداية اهتماماً كبيراً بالآثار الاجتماعية السلبية الـتى يمكن أن تنجم عن إتباع دول العالم الثالث للسياسات القائمة على الاندماج فى السوق العالمية. بل إن بعض خبراء هاتين المؤسستين أكدوا أن تشجيع الصادرات يؤدى إلى تحسين مستوى توزيع الـدخول وذلك للأسباب الآتية:

- **التوسع فى الصادرات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل يؤدى إلى رفع مستوى التشغيل وتقليـل معدل البطالة.**
- **الانفتاح على الخارج يقلل من الانحراف باتجاه الصناعات الرأسمالية.**
- **الاستراتيجيات القائمة على الانغلاق على الذات تقود إلى نشأة أوضاع ريعية لـصالح هـؤلاء الذين يحصلون على تراخيص استيراد من الخارج ويتمتعون بسلطة احتكارية داخل البلاد.**

وقد جاءت بعض الدراسات لتظهر أن معامل جينى Gini Coefficient الـذى يقـيس التفاوت فى توزيع الدخول قد انخفض فى هونج كونج وسنغافورة بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٠، وهى الفترة التى شهدت توسعاً كبيراً فى اندماج هذين البلدين فى السوق العالمية. ولكن على العكس فـإن هذا المعامل لم يتغير فى حالة كوريا الجنوبية بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧١، بل ارتفع فى الفتـرة مـن ١٩٧٠ – ١٩٧٦، وهى فترة انتعاش كبير للصادرات فى هذا البلد، وهكذا رغم أن أوضاع البلاد المصنعة الجديدة أو النمور الآسيوية لا تشكل الحالة الشائعة فى العالم الثالث فإنها لا تؤكد بوضـوح وجود أثر إيجابى لتحرير التجارة العالمية على توزيع الدخول.

وعلى عكس الاتجاه السابق فإن العديد من الاقتصاديين يرون وجود علاقة سلبية بين تحرير التجارة العالمية وعدالة توزيع الدخول فى بلاد العالم الثالث وذلك للأسباب الآتية:

- يؤدى التوسع فى الصادرات خاصة فى قطاعات الزراعة والتعدين إلى استخدام التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج الرأسمالية، ومن ثم حدوث تركيز رأسمالى فى المشروعات الجديدة وانهيار للمشروعات القائمة فى القطاعين التقليدى وغير المنظم وهما الأكثر استيعاباً للقوى العاملة.
- إزاء انخفاض مستوى الأجور التى يحصل عليها العاملون فى المشروعات التصديرية فى العالم الثالث (بسبب الفائض الوطنى فى العمالة والانخفاض العام فى مستوى الأجور فى الدولة)، فإن نصيب عنصر الربح فى هذه المشروعات سيكون أكثر ارتفاعاً مقارنة بالمشروعات المماثلة فى الدول الصناعية.
- ارتفاع حجم الواردات المرتبط إلى حد كبير بارتفاع حجم الصادرات يشكل عاملاً إضافياً لتدهور العدالة الاجتماعية لأن المنتجات المستوردة تضر بالصناعات والحرف المحلية وتزيد من تفاقم مشكلة البطالة دون أن تكون المشروعات التصديرية الرأسمالية قادرة على التعويض لأنها تستخدم أعداداً محدودة من العاملين.

وهكذا كما يلاحظ بعض الاقتصاديين فإن تحرير التجارة العالمية يؤدى إلى نشأة حلقة مفرغة خبيثة. فزيادة التفاوت فى توزيع الدخول يقود إلى تشجيع استيراد السلع الترفية ولا يشجع التوسع فى إنتاج السلع العادية المستخدمة فى السوق المحلية والتى تقوم على إنتاجها مشروعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، وهو ما يقود بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة وحدوث تدهور جديد فى توزيع الدخل القومى لغير صالح الشرائح الأقل دخلاً.

وقد اهتم الأدب الاقتصادى النظرى بتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والتوزيع الوظيفى **Functional Distribution**. فوفقاً لنظرية ستولبير – صاملسون **SAMUELSON – STOLPER** القديمة نسبياً (١٩٤١) يفيد تحرير التجارة الخارجية العنصر الإنتاجى الأكثر وفرة فى الاقتصاد الوطنى. وبحسب الافتراضات التقليدية فى النموذج التقليدى للتجارة الخارجية القائم على عنصرين (رأس المال والعمل) والمشكل من سلعتين يؤدى تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض

الضرائب الجمركية أو الحد من القيود الكمية إلى زيادة عائد العنصر الأكثر استخداماً فى قطاع التصدير. وبتطبيق مفهوم المزايا النسبية يكون هذا العنصر هو ذاته الأكثر وفرة فى الاقتصاد الوطنى. فالواقع أن ارتفاع حجم الصادرات يؤدى إلى زيادة الطلب على هذا العنصر ومن ثم – بسبب الندرة النسبية للعرض – ارتفاع العائد الذى يحققه. وفى دول العالم الثالث حيث يشكل العمل العنصر الإنتاجى الأكثر وفرة فإن تحرير التجارة العالمية يجب أن يقود منطقياً إلى تحسين وضع عنصر العمل فى مواجهة عنصر رأس المال. غير أن هذه النظرية منتقدة خاصة إذا عممت على الحالات الأكثر تعقيداً مثلماً الحال عندما نكون بصدد عناصر تزيد عن اثنين وسلع متعددة بدلاً من سلعتين فقط، فضلاً عن أنها لا تصلح للتطبيق إلا فى ظل الافتراض غير الواقعى بشأن وجود المنافسة التامة فى السوقين المحلية والدولية.

وقد جاءت دراسة فرانسوا بورجونيون وكريستيان موريسون لتتناول جانباً أكثر أهمية من جوانب تحليل العلاقة بين نمو التجارة الخارجية وعدالة توزيع الدخول، وهو جانب التوزيع الشخصى **Personal Distribution**. وهى تخلص بعد تحليل مطول ودراسة تطبيقية على ست دول من العالم الثالث إلى أن هذه العلاقة يمكن أن تكون إيجابية إذا توافرت بعض الشروط وإلا فإنها تكون علاقة سلبية. فإذا نظرنا إلى صادرات القطاعات الاقتصادية المختلفة على قضية العدالة وجدناها متباينة.

- فالأنشطة التصديرية فى مجالى السياحة والصيد تمارس تأثيراً إيجابياً على العدالة ومحاربة الفقر.
- أما الأنشطة التصديرية فى مجال الزراعة خاصة فى حالة المشاريع الكبرى المخصصة للتصدير الموجودة فى دول غرب إفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فإن الآثار تكون سلبية على العدالة ولا يحدث تحسن فى مستوى معيشة الفقراء. وهنا يلزم تدخل الدولة لتقرير حد أدنى للأجور أو لإعادة توزيع الريع الزراعى أو الملكية الزراعية.
- ويثير تصدير الموارد المعدنية والنفطية بعض المشاكل بشأن انعكاساتها على العدالة الاجتماعية. فقطاع الصناعات الاستخراجية كثيف الاستخدام لرأس المال لأسباب فنية ومن ثم لا يعمل به إلا أعداد محدودة من المحظوظين ولا يشكل الأجر فيه سوى نسبة متواضعة من توزيعه الوظيفى، والأهم من ذلك هو أن الريع الكبير المتحقق فى هذا القطاع الذى يستلزم استثمارات ضخمة لا يعود سواء كانت الملكية خاصة أو عامة– إلا بالنفع القليل على طبقات المجتمع العريضة.

فاستخدام هذا الريع من قبل الحكومات والبيروقراطيين والعاملين المحظوظين فى القطاع النفطى والتعدينى لا يستهدف إلا بشكل متواضع تحسين ظروف معيشة الفقراء وزيادة مستوى عدالة توزيع الدخول.

- وينتج عن توسع الأنشطة التصديرية فى قطاع الصناعات التحويلية – خاصة إذا تم الاستعانة بعاملين متوسطى التأهيل أو ثم استيعاب أعداد من العاطلين – أثر إيجابى واضح على كل من الفقر والعدالة يفوق الأثر الذى يمكن أن يترتب على السياسة الاقتصادية القائمة على الانغلاق على الذات والإحلال محل الواردات.

وخلاصة ما سبق أن الأثر الإيجابى لتحرير التجارة العالمية على توزيع الدخول يتوقف على إعطاء الأولوية للأنشطة المصدرة كثيفة الاستخدام لعنصر العمل مثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمحاصيل المنتجة بواسطة المزارع الصغيرة والنشاط الخدمى خاصة فى مجال السياحة.

ثالثاً: تحرير التجارة والعولمة:

الواقع أن السوق العالمية تشهد منذ الثمانينات تغيراً نوعياً فى هيكلها وطبيعتها ومداها والأساليب التى تتبعها القوى الفاعلة فيها. فعملية "العولمة" **Mondialisation** أو "الكوكبة"**Globalisation** لا تعنى مجرد تغيير فى الحجم أو الاتساع وإنما تقود إلى تشكيل هياكل جديدة للسوق تضاف إلى الهياكل المحلية والوطنية والتقليدية. فالتطور فى الهياكل المالية وفى الاتصالات والمعلومات وفى التكنولوجيا قد اكتسب أهمية تفوق دور عملية الإنتاج المادى للسلع والبضائع فى التجارة الدولية. ولقد أصبحت الاقتصادات المعاصرة متداخلة ومعتمدة على بعضها البعض مما يسمح بوجود حركة كونية لتبادل المنتجات والتقنيات والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات تتجاوز الأطر الإقليمية وتذيب أوجه التمايز الثقافى والعرقى والأيدولوجى. ومن أبرز أوجه التغير فى الاقتصاد العالمى فى الفترة الأخيرة تصاعد نصيب دول شرق آسيا فى التجارة الدولية على نحو ملموس ومستمر منذ أكثر من عقدين، وتزايد عدد الأنشطة الخاضعة للمنافسة الدولية، وتزايد أهمية دور الشركات عابرة الجنسية. وتعتبر هذه الشركات الأخيرة هى القوة الدافعة

والأداة المثلى لقيادة عملية العولمة أو الكوكبة لأنها وحدها القادرة على التفكير فى الاستراتيجيات العالمية التى تتجاوز حدود الدولة الإقليمية سواء فى مجال الإنتاج أو الإدارة أو التسويق.

واليوم لا تجد الشركات عابرة الجنسية صعوبة كبيرة فى إدارة ومراقبة الإنتاج الذى يتم فى وحدات متعددة فى بلاد مختلفة بسبب التقدم الجوهرى الذى حدث فى أساليب الإنتاج والإدارة وكذلك بفضل الاستخدام المكثف للتقنيات المستحدثة فى مجال نقل وتخزين ومعالجة المعلومات. فهذه التقنيات تسمح للشركات عابرة الجنسية بالعمل بطريقة مرنة فى مختلف الأسواق الدولية ووفقاً لمقتضيات ظروف كل سوق. ولهذا فإن التبادل الدولى الداخلى بين فروع الشركة الواحدة التى توجد فى بلاد مختلفة **(Echanges intra-entreprise)** يشكل اليوم مظهراً هاماً من مظاهر عملية "الكوكبة" أو "العولمة" بمعنى الاعتماد المتبادل المتزايد بين مختلف اقتصادات العالم عن طريق تبادل السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال والمعارف والتقنيات. وتظهر الدراسات الحديثة أن نسبة كبيرة من التجارة العالمية خاصة بين الدول الصناعية بعضها البعض وداخل نطاق الدول الآسيوية الصناعية الناهضة تتم فى إطار هذا النوع من التبادل بين الفروع المختلفة للشركات عابرة الجنسية.

ويؤدى تدويل الإنتاج عن طريق الاستثمارات المباشرة فى الخارج بدلاً من الصادرات إلى تقليل مدى تحمل المشروعات عابرة الجنسية للأعباء المترتبة على الإجراءات الحمائية التى تفرضها السلطات المحلية، ويجنبها الخسائر التى ترجع إلى تذبذب أسعار الصرف. وفى هذا الصدد تظهر بعض الدراسات الاقتصادية أن تنمية المشروعات لقدراتها التصديرية تسبق عادة قراراتها بالاستثمار المباشر والإنتاج فى الدول الأجنبية. غير أنه لم يثبت وجود علاقة بين حجم المشروعات ونسبة صادراتها إلى رقم الأعمال، وإن ثبت قيام علاقة بين حجم المشروعات ودرجة إنتاجها الدولى، فكلما زاد حجم المشروع عابر الجنسية كلما زادت استثماراته الخارجية المباشرة وتنوعت.

وإزاء هذا التطور غير المسبوق يرى بعض الاقتصاديين أن دور الدولة لم يتلاش تماماً وإنما تستطيع من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتوفير الهياكل المادية وغير المادية التأثير على استراتيجيات الشركة العابرة الجنسية لتوطن فروعها الإنتاجية فى هذه الدولة بدلاً من الدول الأخرى. فالأسلوب الأمثل لجذب هذه الشركات هو إتباع سياسات جريئة فى مجال البنية الأساسية

خاصة فى ميادين النقل والاتصالات والمعلومات وإصدار تشريعات عقارية مرنة وتخفيف القيود اللائحية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى إنتاجاً وإدارة وتسويقاً. وباختصار شديد يجب أن تكون الإدارة الحكومية فى خدمة المشروعات التى تقيمها الشركات الكونية العملاقة وأن تنظر لمسائل الاستقلال الوطنى والأمن القومى والمحاذير الاستراتيجية التقليدية بقدر كبير من التفهم والمرونة. فالتغير فى طبيعة الاقتصاد العالمى فى الفترة الأخيرة يقتضى دولة جديدة تجذب دون أن تضع الشروط والقيود، تقنع ولا تدير، تسعى للاستفادة من النشاط الإنتاجى للشركات ولا تمارس هذا النشاط بنفسها.

وفى ذات الإتجاه أظهرت بعض النماذج النظرية وكذلك على وجه الخصوص تجارب دول جنوب شرق آسيا أن تحقيق التخصص الدولى المناسب وزيادة معدل النمو الاقتصادى يتطلب تدخل الدولة لأنها وحدها القادرة على استيعاب وزن المعارف التكنولوجية والآثار الخارجية والسلوكيات الاستراتيجية على المستويين المحلى والدولى. ولهذا فإنه من واجب النظريات الاقتصادية الحديثة فى الاقتصاد الدولى أن تقترح وأن تحلل الأدوات القادرة على تمكين الدولة من ممارسة دورها فى هذه المجالات باقتدار وكفاءة.

ولكن يجب التنبيه إلى أن أخطر ما يمكن أن يعيق دور الدولة هنا هو استخدامها الأساليب البيروقراطية المنتشرة فى عدد كبير من دول العالم الثالث خاصة أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وقد جاءت دراسات نظرية لاحقة خاصة من أنصار نظرية الخيار العام **Pulbic Choice School** لتشكك فى قدرة الدولة على إتباع سياسات استراتيجية ناجحة فى مجال التصدير. فرغم أن حرية التجارة لا تشكل نظرياً الوضع الأمثل إلا أن التدخل الذكى من الدولة لن يحقق فى الأغلب نتيجة أفضل. فالعائد على الرفاهة الوطنية من وراء سياسات الحماية ضئيل إن لم يكن سلبياً تماماً طالما أنه ليس باستطاعة مخططى السياسات التدخلية الحصول على معلومات وافية عن نفقات الصناعة وحجم الطلب عليها فى الحاضر وفى المستقبل.

رابعاً: متطلبات الدول الصناعية من وراء تحرير التجارة العالمية:

إلحاح الدول الغربية الصناعية فى الدعوة لتحرير التجارة العالمية لا يرجع إلى مجـــرد قناعـــة نظرية بأن تحرير التجارة يفيد جميع الأطراف على النحو الذى أشار إليه سميث أو ريكاردو أو الكثير من الاقتصاديين المعاصرين بحسن أو سوء نية، وإنما يرجع إلى أسباب موضوعية تتعلـــق بأوضـــاعها الاقتصادية الذاتية داخلية وخارجية. ومن بين تلك الأسباب نذكر على وجه الخصوص:

- الأزمة الاقتصادية العارضة التى أصابت الاقتصادات الغربية منذ السبعينات واستمرت تعاودها منذ ذلك الحين. ويرى الاقتصاديون والسياسيون فى هذه الدول أن التوسع فى التجارة الخارجية كفيل بتخطى المظاهر السلبية للأزمة خاصة فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادى.
- تزايد عدد وقوة الدول المنافسة الناهضة من العالم الثالث. فلم يعد الأمر يقتصر على عدد محدود من النمور صغيرة الحجم نسبياً، وإنما هناك عدد متزايد من هذه النمور فى طابور طويل من البلاد الآسيوية، وهناك على وجه الخصوص التنين الصينى المفزع حجماً وقوة وإمكانيات كامنة والذى لا يمكن مواجهته إلا بتحديد واضح لقواعد لعبة التجارة يضمن الحصول على أفضل الأوضـــاع الممكنة للدول الغربية.
- تغير بؤرة المصالح الاقتصادية للدول الصناعية. فالمستجدات التقنية والإدارية فى عقد الثمانينات أدت إلى مزيد من التخصص فى الإنتاج العالمى والتميز بين مجموعات الدول فى تقسيم العمـــل الدولى. وقد تبينت الدول الغربيـــــة واليابان بجـــلاء أن وجـــود تنظـــيم دولى للخـــدمات وللاستثمارات الأجنبية المباشرة ولنقل التكنولوجيا وحماية الحقوق الفكرية قد أضحى فى غايـــة الأهمية للحكومات والشركات على السواء. فالتدفقات المرتبطـــة بالخـــدمات والاســـتثمارات المباشرة وحقوق الملكية وإن كانت لازالت أقل حجماً من التدفقات المرتبطة بالتجارة السلعية إلا أنها تتجه مع الزمن لتكون أكثر أهمية وتأثيراً فى التجارة الدولية (انظر الجدول ١١ الذى يظهـــر مدى هيمنة التدفقات المتصلة بالخدمات والملكية الفكرية والاستثمارات المباشرة لدول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD مقارنة بدول العالم الأخرى والتى لا يزيد نصيبها مجتمعـــة عن ٢,٤% و ٩,٩% من دخول حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المباشرة على التوالى).

والواقع أن الدول الغربية تعتقد أكثر فأكثر بأن ميزها النسبية تتغير تدريجياً من إنتاج وتصدير السلع التقليدية إلى السلع غير المنظورة وخاصة المعرفة التقنية وأنواع متميزة من الخدمات. ولهذا فإنه ينظر إلى وجود نظم وقواعد متعددة الأطراف تحكم هذه الأنشطة كشرط لا غنى عنه لتحرير التجارة

العالمية وفتح أسواق جديدة والقضاء على سلوكيات تجارية ضارة بمصالح هذه الدول فى بقية أنحـــاء العالم .

جدول رقم (١١)
التدفقات الإجمالية المتوسطة المتصلة بالسلع والخدمات
وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الخارجية المباشرة

	الصادرات السلعية	صادرات الخدمات	دخول حقوق الملكية الفكرية	دخول الاستثمارات الخارجية المباشرة
العالم (بليون دولار)	٣٥٠٠	٨٢٠	٣٣	١١٥
منظمة التعاون الاقتـــصادى والتنمية (%) **OECD**	٧٩,٨%	٨٣,٧	٩٧,٦%	٩٩,١%
باقى العالم (%)	٢٠,٢	١٦,٣	٢,٤	٩,٩

المصدر: **HOEKMAN (1993), P. 1529**

ورغم أن بعض عتاة المحافظين الأمريكيين يرفضون مبدأ حرية التجـــارة وينـــادون بـــالنظر لسياسات التجارة الخارجية كأداة لتحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الوطنية، ويرفضون من ثم قيام النافتا **NAFTA** ومنظمة التجارة العالمية **WTO** لأنها تمنح نوعـــاً مـــن الـــسلطة الحكوميـــة لبيروقراطيين غير منتخبين، فإن الاتجاه الغالب فى الدول الغربية هو أن مزايا حرية التجارة بالنـــسبة إليها تفوق مضارها. بل إن السياسيين والاقتصاديين الغربيين يرون أنه رغم تعدد أهـــداف منظمـــة التجارة العالمية فى المستقبل فإن الهدف الأساسى يبقى إلغاء أو تخفيض التمييز بين المنتجين الـــوطنيين والأجانب ومنتجاتهم والناجم سواء عن الضرائب الجمركية أو القيود غير الجمركية أو الـــسياسات الاقتصادية والمالية المحلية أو القوانين واللوائح الوطنية. وبلوغ هذا الهدف يتطلب دون شـــك دعـــم الاندماج فى السوق العالمية وتحقيق قدر أعمق من التكامل بين مختلف اقتصادات العالم، وبالتالى فقدان للسيادة الوطنية التقليدية على الأسواق المحلية سواء من حيث القدرة علـــى تحديـــد الأهـــداف أو استخدام الوسائل.

وفى رأى العديد من الاقتصاديين الغربيين لن يتسنى بلوغ العدالة فى التجارة الدولية إلا مـــن خلال التقريب والتنسيق بين المؤسسات والسياسات الموجودة فى المستوى المحلى. فمثل هذا التنسيق

هو الذى يضمن لتحرير التجارة الاستمرار والنجاح وتحقيق العدالة بين الأطراف المختلفة. وهكـــذا فإنه بحجة تحقيق العدالة والقضاء على سياسات الإغراق من منابعها فإن منظمـــة التجـــارة العالميـــة ستسعى مستقبلاً جاهدة لدعوة (إلزام) الدول بإتباع سياسات متماثلة ومشتركة فى مجـــال المنافـــسة ومحاربة الاحتكار وكذلك فى مجال سياسات حماية البيئة والحماية الاجتماعية وربمـــا أيـــضاً فى بـــاقى مجالات السياسات المالية والنقدية.

ولا جدال فى أن توفيق الأوضاع وتنسيق السياسات الواجب إتباعها على مـــستوى العـــالم ككل سيكون دائماً وفق المعايير السائدة من قبل فى الدول الغربية الصناعية مما يؤدى من ناحيـــة إلى نفقة اقتصادية اجتماعية مرتفعة فى بقية العالم – خاصة دول العالم الثالث – مترتبـــة علـــى التغـــيير وانعكاساته، ومن ناحية أخرى إلى إهدار الجوانب الإيجابية فى النظم والسياسيات الـــسائدة فى هـــذه الدول والتى لا تتماثل مع النظم والمعايير الغربية.

فتجدر ملاحظة أن نفقة التغيير التى تواجهها الدول الصناعية على أثر تطبيق اتفاقية الجـــات وما يستتبعها من تغييرات فى المستقبل تكاد تكون هامشية، ليس فقط بسبب أن الاتفاقية تأخذ بالمعايير المطبقة من قبل فى هذه الدول، ولكن أيضاً بسبب أن هذه الأخيرة قد تعاملـــت خـــلال العقـــدين المنصرمين مع متطلبات عمليات التغير التقنى والتحولات فى الميزة النسبية فى إطار علاقاتها التجاريـــة البينية التى تمت فى أغلب الأحيان خارج إطار الجات. كذلك فإن هذه الـــدول تـــستخدم أســـاليب الحماية غير الجمركية مثل قواعد التقنين الكمى المبالغة فى اشتراطات الـــسلامة الـــصحية والبيئيـــة. ولذلك فإن تحرير التجارة العالمية لن يؤدى بعكس الحال فى دول العالم الثالث إلى خـــسارة مباشـــرة وكبيرة وحالة فى الدخل القومى وخاصة فى الإيرادات العامة.

وباعتبار أن تحرير التجارة العالمية سيفيد على وجه الخصوص البلاد المصدرة للاســـتثمارات المباشرة وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة التقنية فقد نشط الباحثون الغربيون فى تحليل هذا الجانب من التبادل التجارى الدولى.

وقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن الاستثمار فى الخارج يخلق وظائف عديدة فى بلد المنبع. فالتوسع فى الاستثمار الخارجى الأمريكى فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٠ قد أدى إلى معدل أسرع لإنشاء الوظائف فى الولايات المتحدة، وقد تحقق نفس الأمر فى كل من اليابان والسويد. يرجع تفسير ذلك إلى أن المعدات والتجهيزات التى تحتاجها المشروعات المستثمر فيها فى الخارج إنما تأتى عادة من بلد المنبع، وهى تنتج بواسطة أيدى عاملة مؤهلة تحصل على أعلى الأجور. وهكذا فإن الأيدى العاملة التى تعمل فى بلد المنبع لحساب المشروع المقام فى البلد الأجنبى تكون أكثر أهمية بمراحل من الأيدى العاملة التى تعمل فى المشروع ذاته خلال السنوات الأولى للإنتاج.

خامساً: أوضاع دول العالم الثالث فى ظل النظام الجديد للتجارة الدولية:

يرى العديد من الاقتصاديين أن دول العالم الثالث تستفيد أيضاً من تحرير التجارة العالمية، ومن ثم يرجع استمرار سياسات الحماية فى معظم هذه الدول فى رأى هؤلاء الاقتصاديين لأسباب غير اقتصادية منها على سبيل المثال:

- الضغوط السياسية من جانب جماعات المصالح جيدة التنظيم التى تستفيد من إجراءات الحماية وتختص نفسها بمزايا احتكار السوق المحلية، على حين أن مزايا تحرير التجارة تشيع فى المجتمع ككل لأنها ترفع مستوى الرفاة العام ومن ثم لا تجد جماعات منظمة تدافع من أجل الحفاظ عليها.
- وجود شعور عميق لدى الرأى العام بأنه يجب استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لإشباع الحاجات المحلية وحماية هذه الموارد من المنافسة الأجنبية. فالاعتقاد السائد هو أن المنافسة الأجنبية تهدد فرص العمل المتوفرة للمواطنين فى الداخل وهناك دائماً شعور بالتكافل مع هؤلاء الذى يفقدون أعمالهم بسبب المنافسة الخارجية.
- تتملك دول العالم الثالث مشاعر متشككة فى عدالة المنافسة فى ظل حرية التجارة الدولية ما دامت الدول الصناعية تضع قواعد تحكمية بشأن المتطلبات الصحية أو البيئية الواجب توافرها فى الواردات القادمة من هذه الدول .

غير أنه على عكس الاتجاه السابق تشير حسابات بعض الاقتصاديين إلى أنه إذا كان مستوى الرفاهة العالمى سيزيد على أثر تطبيق اتفاقية الجات بنسبة ١,١% أى بنحو ٢١٢,١ بليـــون دولار أمريكى، فإن نصيب دول العالم الثالث (ماعدا البرازيل والأرجنتين وكوبا والصين والنمور الآسيوية) لن يزيد إلا بمقدار ٠,٦%، أى بنحو ١٦,٤ بليون دولار، وهو ما يعادل ٠,٧٧% مـــن إجمـــالى التحسن فى الرفاهة على مستوى العالم. ويعود معظم هذا التحسن لقطاع المنسوجات (٧٣,٢% من الإجمالى) بينما يحقق القطاع الزراعى خسارة صافية واضحة تقدر بنحو ١,٤ بليون دولار. وإذا كان تطبيق هذه الاتفاقية سيحقق تحسناً أقل وضوحاً فى قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية، وزيـــادة هامشية فى عمالة القطاع الزراعى، فإن هذا التطبيق سيقلل من مستوى العمالة فى قطاعات الصناعات الأساسية والصناعات عالية التقنية والصناعات الوسيطة والـــصيد والغابـــات ومختلـــف قطاعـــات الخدمات.

وفى المدى الطويل تشير التوقعات إلى إنخفاض أثمان معظم صادرات المواد الأولية. وســـوف ينخفض متوسط هذه الأثمان (مع استبعاد البترول) بنحو ٢% خلال الفتـــرة ١٩٩٦ – ٢٠٠٤. وعلى نحو أكثر تفصيلاً ستنخفض أثمان المعادن ١% والسلع الزراعية بنحو ٢,٥% والمـــشروبات فيما بين ٥% و٦%. ولعله من المفيد هنا أن نقارن هذه التوقعات بأخرى كانت أكثر تفاؤلاً صاغها منذ نحو عشرين عاماً فريق بحثى كبير بريادة فاسيلى ليونتيف الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد. فبعد دراسة طويلة ومكثفة لحساب الأمم المتحدة حول "مستقبل الاقتصاد الدولى" توصل هذا الفريق إلى أنه من المتوقع حدوث ارتفاع فى أثمان الموارد الطبيعية مقارنة بأثمان المنتجات المصنعة. فوفقاً لأكثر تقديراتهم تحفظاً فإن الأثمان النسبية المتوسطة للمعادن سوف تزيد ٢,٧ مرة بـــين عـــامى ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ بينما يزيد الثمن المتوسط للسلع الزراعية ١٤% والثمن المتوسط للـــسلع المـــصنعة بـــ ٦,٨% فقط.

ومن المتوقع أن يؤدى الاتجاه الذى تم إقراره فى اتفاقية الجات الأخيرة والمتمثـــل فى تخفـــيض الحماية المقررة للقطاع الزراعى إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية فى الأسواق العالمية. فوفقاً لدراســـة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED فإن تحرير جزئى لهذه المنتجات يقود إلى زيادة مقدارها ٥,٩% فى سعر القمح، ٧,٤% فى أسعار اللحوم، ١٠,٢% فى سعر السكر، ٢,٧% فى منتجات

الحليب. وعلى العكس من ذلك يتوقع حدوث انخفاض فى أسعار المنتجات الاستوائية يصل إلى نحـــو ٦٥,١% بالنسبة للبن و ٤% للكاكاو، ولكن قد يحدث ارتفاع فى أسعار الشاى بنسبة ٣% وفى أسعار القطن بنسبـــة ٣,٧%. وتشير دراسة أخرى إلى أن الزيادة فى أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لتوقيع اتفاقية الجات سترتفع من ٥% إلى ١٠%. وفى دراسة أكثر تفصيلاً قامت بها منظمة الغذاء العالمى F.A.O. ظهر بجلاء أن الدول الأفريقية ودول جنوب آسيا ودول الشرق الأوسط ستتحمل خسائر كبيرة بسبب اتفاقية الجات. وستكون هذه الخسائر أكيده فى الزمن القصير بالنسبة لأفريقيـــا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية بينما ستكون فى الأغلب فى المديين القصير والمتوسط معـــاً بالنـــسبة لدول الشرق الأوسط المعتمدة على الدول الغربية فى استيراد غذائها.

وتؤكد الاتجاه المنوه عنه سلفاً دراسة حديثة تشير نتائجها إلى أن تحول الـــسياسة الكليـــة فى الدول النامية إلى سياسات أكثر اندماجاً فى السوق العالمية قد تؤدى إلى خفـــض أثمـــان صـــادراتها الزراعية، وهو ما يقود إلى مزيد من التدهور فى شروط تجارتها الخارجية. ورغم أن الآثـــار الدخليـــة المباشرة المترتبة على ذلك تبدو ضئيلة إلا أن الآثار غير المباشرة التى تعزز من خلال قيـــود ميـــزان المدفوعات يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة ربما تفوق أهمية المكاسب المحققة من وراء تحرير التجـــارة الخارجية. وهذه المشكلة لا تبدو ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول النامية متوسطة الـــدخل ولكنـــها عظيمة الأهمية بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض وعلى وجه الخصوص تلك التى تعتمد بشدة على صادراتها الزراعية. وتؤكد مؤشرات برامج التصحيح الهيكلى التى يرعاها البنك الـــدولى أنـــه مـــن الصعب تحقيق مكاسب دينامية من تحرير التجارة فى مثل هذه الظروف، ولهذا يرى صـــاحب هـــذه الدراسة أننا لا يجب أن نتعجب إذا لاحظنا أن المكاسب التى يحققها تحرير التجارة العالمية لهذه الطائفة من الدول ستأتى مخيبة للآمال.

وتشير توقعات البنك الدولى إلى ارتفاع معدل التجارة السلعية فى العالم بنـــسبة تبلـــغ ٦% خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٤، وهى تقريباً نفس النسبة التى كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠، وسوف يزيد هذا المعدل فى الدول النامية عنه فى الدول الصناعية بنسبة تتراوح بين ١% و ١,٥%. ويتوقع أن تنمو تجارة الخدمات بشكل أسرع خاصـــة بـــسبب التـــدفقات الكـــبيرة فى الاستثمارات الخارجية الموجهة نحو قطاع الخدمات. وسوف يترتب على ذلك زيـــادة الانـــدماج فى

الاقتصاد الدولى وإن تفاوتت معدلات هذا الاندماج باختلاف مناطق العالم على النحو الذى يوضحه الجدول رقم **١٢** الذى يظهر على وجه الخصوص أن أقل معدلات نمو التجارة الخارجية ستكون من نصيب منطقتى أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جدول رقم ١٢

اتجاهات الاندماج فى التجارة العالمية (%)

	١٩٧١- ١٩٨٥	١٩٨٦- ١٩٩٠	١٩٩١- ١٩٩٣	١٩٩٤- ١٩٩٦	١٩٩٧- ٢٠٠٤
نمو التجارة العالمية	٢,٧	٦,١	٣,٩	٧,٣	٦,٠
نمو الانتاج العالمى	٣,٢	٣,٣	١,١	٣,٠	٣,٣
سرعة الاندماج	٠,٥	٢,٨	٢,٨	٤,٣	٢,٧
الدول الصناعية مرتفعة الدخل	٠,٨	٣,٢	٠,٨	٣,٦	٢,٧
الدول النامية	-٠,٦	٠,٦	٦,٧	٥,٠	١,٩
افريقيا جنوب الصحراء	-١,٥	-٠,٧	٠,٤	١,٤	٠,٤
شرق آسيا	١,٠	١,٤	٥,٨	٥,١	١,٧
جنوب آسيا	-٠,٤	-٠,٢	٤,١	٣,٢	١,٥
أوربا الشرقية ووسط آسيا	٠,٠	-٢,١	٧,٣	٨,٣	١,٤
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-١,٥	٣,١	٠,٣	٠,٩	١,٣
أمريكا اللاتينية	-١,٦	٢,٠	٩,٦	٢,٨	٢,٢

المصدر:

World Bank : Global Economic Prospect and The Developing Countries, Feb. 1995.

وكذلك تشير توقعات البنك الدولى كما يبين من الجدولين رقمى ١٣ و ١٤ أن شرق آسيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم الثالث المهيأة للاستفادة بقوة من تحرير ونمو التجارة العالمية، على حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى الخاسر الأكبر من هذا التطور. وتعود هذه التوقعات المتشائمة بالنسبة للمنطقة إلى انخفاض أثمان البترول والنزاعات السياسية والحروب ووجود قطاع عام ضخم وغير كفء، والفشل فى تحقيق تنوع كاف فى أنشطة القطاع الخاص، وكنتيجة لكل ما سبق وجود توتر داخلى يعززه تفاقم معدلات البطالة والانخفاض فى الأجور الحقيقية. وهكذا فإنه وفقاً لتقرير البنك الدولى يحيق بهذه المنطقة خطر أن تُترك وحدها بعيداً فى الخلف لأن الإصلاحات التى حدثت وستحدث فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى قد تؤدى إلى زيادة نصيب هذه المناطق فى التجارة والاستثمار الخارجى.

جدول رقم (١٣)
معدل نمو الدخل الفردى (١٩٩٦ – ٢٠٠٤)
بالأسعار الحقيقية لعام ١٩٨٧

	الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ بمليارات الدولارات الأمريكية	معدل النمو (%)				
		١٩٦٦– ١٩٧٣	١٩٧٤– ١٩٩٠	١٩٩١– ١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥– ٢٠٠٤
العالم	١٨٦٨٨	٥,١	٢,٠	١,٢	٢,٨	٣,٢
١. الدول مرتفعة الدخل	١٤٦٦٠	٤,٨	٢,١	١,٣	٢,٠	٢,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٥١٠٦	٣,٠	٢,٦	١,٢	٤,٠	٠٠
اليابان	٢٩٦٥	٩,٩	٤,٠	١,٨	٠,٨	٠٠
ألمانيا	٦٣٠٧	٤,١	٢,٣	١,٣	٢,٨	٠٠
٢. الدول متوسطة ومنخفضة الدخل	٤٠٢٨	٦,٩	٣,٥	٠,٨	٢,٠	٤,٩
أ. آسيا	١٤٩٧	٥,٩	٦,٣	٧,٠	٧,٨	٧,٠
الصين	٤٣٠	٨,٥	٨,٢	١٢,٣	١١,٧	٠٠
كوريا	٢١٥	١١,٢	٨,٥	٦,١	٨,٠	٠٠
الهند	٣٤٣	٣,٧	٤,٨	٢,٩	٤,٢	٠٠
ب. أمريكا اللاتينية	٨٨٤	٦,٤	٢,٧	٣,٢	٣,٩	٣,٥
ج. أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٨٧٣	٧,٠	٣,٦	٩,٤	٧,٥	٣,١
د. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٥٤	٨,٥	٠,٧	٢,٤	٠,٣	٣,٢
مصر	٤٠	٣,٨	٧,٣	٠,٩	٢,٠	٠٠
هـ. أفريقيا جنوب الصحراء	٢٢٠	٤,٢	٢,٢	٠,٦	٢,٢	٣,٨

المصدر:

World Bank : Global Economic Prospecls and Developing Countrles, Feb 1995 .

جدول رقم (١٤)
معدل نمو الدخل الفردى (١٩٦٦ - ٢٠٠٤)
بالأسعار الحقيقية لعام ١٩٨٧

	الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ بمليارات الدولارات الأمريكية	معدل النمو (%)				
		١٩٦٦- ١٩٧٣	١٩٧٤- ١٩٩٠	١٩٩١- ١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥- ٢٠٠٤
العالم	٢٥٠٠	٢,١	١,٢	٠,٤-	١,٢	١,٩
١. الدول مرتفعة الدخل	١٧٥٧٠	٣,٨	٢,٢	٠,٧	٢,١	٦,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٠٠	١,٩	١,٦	٠,٧	٣,٠	٠٠
اليابان	٢٣٨٠٠	٨,٦	٣,٢	١,٥	٠,١	٠٠
ألمانيا	١٦٢٠٠	٣,٦	٢,٣	٠,٧	٢,١	٠٠
٢. الدول متوسطة ومنخفضة الدخل	٨٥٠	٤,٨	١,٥	٠,٩-	٠,٣	٣,٢
أ. آسيا	٥١٠	٣,٤	٤,٣	٥,٢	٦,٠	٥,٦
الصين	٣٦٠	٥,٨	٦,٦	١١,٠	١٠,٥	٠٠
كوريا	٤٨٦٠	٨,٨	٧,٠	٥,٤	٧,٠	٠٠
الهند	٣٨٠	١,٤	٢,٦	٠,٩	٢	٠٠
ب. أمريكا اللاتينية	١٩٠٠	٣,٧	٠,٥	١,٣	٢,٠	٠٠
ج. أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	١٧٧٠	٦,٠	٢,٦	٩,٨-	٧,٩-	٢,٩
د. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩٠٠	٥,٨	٦,٤-	٠,٧	٦,٢-	٠,٦
مصر	٦٧٠	١,٧	٤,٧	١,٣-	٠,٢-	٠٠
هـ. أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٠	٢,٠	٠,٧-	٢,٣-	٠,٧-	٠,٩

المصدر:

World Bank: Global Economic Prospecls and Developing Countrles, Feb. 1995.

نخلص ما سبق إلى أن الاهتمام المتناهى من الدول الغربية الصناعية بتوسعة نطاق تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وتفصيل شروطها وتغطيتها للأنشطة المتنامية فى التجارة الدولية يعكس رغبة أكيدة فى صيانة مصالحها الاقتصادية والاحتفاظ بصدارتها على ساحة الاقتصاد الدولى فى وقت بدأت تتعرض فيه للمنافسة الجدية من اليابان ودول شرق آسيا.

غير أن تجارب الماضى تظهر أن احترام فكرة حرية التجارة مرهون دائماً بتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية من ورائها. فلا يمكن للشروط والقواعد القانونية الدولية وحدها أن تنجح فى إقناع الدول باحترام نظام اقتصادى عالمى يضر بمصالحها ضرراً أكيداً.

ولذلك فإن الدول التى من المتوقع أن تلحق بها خسارة اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية – وأبرزها الدول العربية – ستكون أمام أربعة بدائل:

- **البديل الأول** هو الالتزام بقواعد اتفاقيات تحرير التجارة والاستمرار متمسكة بأوضاعها الحالية فى عملية الاندماج فى السوق العالمية رغم الخسائر التى ستتحملها بوصفها الطرف الأضعف والشريك الأدنى والأقل قدرة على الدفاع عن مصالحه. ومن الواضح أن الأخذ بهذا البديل سيكون اختياراً انتحارياً لاسيما فى المدى الطويل.
- **البديل الثانى** هو التمرد على النظام الاقتصادى العالمى والبقاء على هامشة واتباع ما كانت تتجه إليه أفكار مدرسة التبعية من الاعتماد على الذات وتقليل مجال التجارة الخارجية إلى أدنى حد ممكن. وهذا البديل يعكس أيضاً اختياراً رومانسياً لا يستوعب التغير النوعى الذى ألم بالسوق العالمية والاقتصاد العالمى فى الآونة الأخيرة. فعندما يصبح العالم أو يكاد يصبح قرية كونية صغيرة سياسياً ومعرفياً وإعلامياً وسلوكياً فإنه يكون من الصعب بل من المستحيل أن يتشكل من جزر اقتصادية منعزلة. فغلق الحدود وفرض القيود يؤدى إلى تهميش وتخلف اقتصادى، ومن ثم يشكل هو أيضاً مسلكاً انتحارياً فى المدى الطويل.
- **البديل الثالث** هو الاستمرار فى الالتزام قانونياً باتفاقيات تحرير التجارة العالمية مع التهرب عملياً من تطبيق أحكامها. وهذا البديل أيضاً يعبر عن اختيار سياسى قصير النظر ومحدود النطاق وغير مأمون العاقبة فى ظل الآليات الجديدة التى نصت عليها اتفاقية الجات عام **١٩٩٤** أو تلك

التى ستسعى منظمة التجارة العالمية لإقرارها فى المستقبل. فهذا البديل قابل للاستخدام فى الفترة قصيرة الأجل وحدها ولكنه لا يشكل بأى حال وسيلة مواجهة للأوضاع الناشئة عن تحرير التجارة فى المدى الطويل.

- **البديل الأخير** هو الالتزام باتفاقيات تحرير التجارة العالمية قانونياً وفعلياً مع تكييف الأوضاع الاقتصادية الداخلية لتكون قادرة على مواجهة الأعباء المترتبة على عملية الاندماج فى الاقتصاد العالمى والاستفادة من المزايا التى تتيحها هذه العملية. وفى اعتقادنا أن هذا البديل يشكل الاختيار الوحيد الممكن فى حالة بلاد العالم الثالث ومنها مصر. فهناك فى الأغلب خسائر من وراء تحرير التجارة العالمية ولكن يجب أن نسعى لتكون هذه الخسائر قاصرة على الفترة قصيرة الأجل وحدها. ويرجع سبب هذه الخسائر المتوقعة لضعف وضعنا النسبى فى التجارة الدولية فى مواجهة الدول الصناعية التقليدية من جانب والدول الصناعية الجديدة من جانب آخر.

والواقع أن مواقف الدول من التجارة الدولية تتسم بتفاوت كبير لا يرجع فقط لاختلاف المزايا النسبية فى عوامل الإنتاج بشكلها التقليدى ولكن يرجع أيضاً إلى اختلاف المزايا النسبية فى المهارات الإنسانية وفى المعرفة التكنولوجية وفى القدرة على تحقيق التنظيم المؤسسى الأكثر كفاءة للتعامل مع الظروف الداخلية والدولية ومتغيرات العصر. ولذلك يتعين الاهتمام على وجه الخصوص بتطوير ونشر المعارف بمفهومها الشامل وما يترتب عليها من انعكاسات فى مجال تطوير التكنولوجيا. فالمشاركة فى التقدم التقنى للاستفادة من مزاياه فى تحقيق فرصة أفضل فى المنافسة التجارية الدولية يقتضى الاهتمام بداءة بالمؤسسات التعليمية والبحثية وإعادة النظر فى الظروف المحيطة بالتنمية التقنية الشاملة وإعطاء ذلك الأولوية على الاهتمام بتحقيق ميزة تقنية محدودة فى إحدى الصناعات.

وتطوير التنظيم المؤسسى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقل فى رأينا أهمية عن تطوير النظم التعليمية والبحثية والتجارية. فبدون مؤسسات مدنية وحكومية واقتصادية مستقرة ومتطورة عالية الكفاءة ومتميزة بالنزاهة والشفافية ووضوح الهدف لا يوجد أمل كبير فى كسب معركة التكيف مع تحرير التجارة العالمية.

المراجع المختارة

أ- باللغة العربية:

- د. أحمد جمال الدين موسى: "تحرير التجارة العالمية: النظرية، الواقع، والمستقبل" مجلة البحـــوث القانونية الاقتصادية، العدد التاسع عشر، ابريل ١٩٩٦، ص ٥١ – ٨٨ .
- د. اسماعيل صبرى عبدالله: "الكوكبة" اعمال المؤتمر العلمى السنوى الــــ ١٩ للاقتـــصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢١ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥.

ب- باللغات الأجنبية:

- **BALASSA (B.): "Exports policy choices and economic growth in developing countries after the 1973 oil shock", journal of Developing Economics, no 1, 1985.**
- **BHAGWATI (G.): "Free trade : old and new challenges", The Economic journal, vol. 104, no 423, March 1994.**
- **BLEANEY (M.): "Liberalisation and the terms of trade of developing countries: A cause for concern? ", The world Economy, vol. 16, no 4, July 1993.**
- **BONTURI (M.) & FUKASAKU (K.): "Analyse empirique de la mondialisation et des échanges intra-entreprise", Revue Economique de l'OCDE, printemps 1993.**
- **BOURGUIGNON (F.) & MORRISSON (C.): commerce extérieur et distribution des revenues, Paris OCDE, 1989**
- **DOLLAR (D.): "Technological differences as a source of comparative advantage", Amercian Economic Review, vol. 83. 2 May 1993 .**
- **DRUCKER (P.): "Trade lessons from the World Economy" Foreign Affairs, Jan-Feb. 1994 .**
- **GOLDIN (1.), KNUDSEN (O.) & VANDER MENSBRUGGHD (D.): Trade Liberalisation: Global Economic impications, Paris, OECD, 1993.**

- **HOEKMAN (B.): “New issues in the Uruguay Round and beyond”, The Economic Journal, vol, 103, no 421, Nov. 1993.**
- **KOOPMANN (C.) & SCHARRER (H.E.): “ International trade after the Uruguay Round”, Economics, vol. 52, 1995.**
- **KRUGMAN (P.): “The narraw and broad arguments for free trade”, American Economic Review, vol. 83, no 2, May 1993 .**
- **KRUGMAN (P. & S.) & ALASDIER (M.) {Eds.} : Empirical studies of strategic trade policy, Chicago University of Chicago Press, 1993.**
- **JEPMA (C.) , JAGER (H.) & KAMPHUIS (E.) : Introduction to International Economics, London, Longman, 1996.**
- **MADDISON (A.) : L’économie mondiale au 20e siècle, Paris, OCDE, 1989 .**
- **McCULLOCH (R.): “The optimality of free trade : science or religion" American Economic Review, vol. 83, no 2, May 1993.**
- **VON URFF (W.): “The results of the Uruguay Round concerning agriculture and thier consequences”, Economics, vol. 51, 1995.**
- **WALTHER (T.): The World Economy, New York, John Wiley & son , 1997 .**
- **World Bank: Global Economic Prospects and the Developing countries, Washington, February 1995 .**

الفهرس